كتابة الحديث النبوي
بين النهي والإذن

الدكتور/ محمد علي أحمد الكبسي

عضو هيئة التدريس بجامعة صنعاء كلية التربية

2003
١٤٢٤
جامعة الأندلس
للعلوم والتقنية
Alandalus University For Science & Technology

(AUST)

كتابة الحديث النبوي بين النهي والإذن

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، الذي جعل حديث نبيه محمد ﷺ مبيناً لكتابه العزيز، وشرفه بقوله: ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾(*) ، فكان حديثه الشريف هو المبين لقرآنه، وصلى الله وسلم وبارك عليه وعلى صحبه وآله الطيبين الطاهرين، وبعد:

فلقد اختار الله تعالى للحديث النبوي الشريف من الصحابة، والتابعين من قاموا بسماعه، وبنقله، وروايته، وحفظه، وكتابته، فحافظوا على الحديث النبوي في القرن الأول الهجري من الضياع، وساعد حفظهم له على تدوينه على يد أئمة الحديث الذين جاءوا بعدهم، في بداية القرن الثاني الهجري وبعده.

وبهذا المنهج العلمي الدقيق للحفاظ على الحديث النبوي، وتدوينه، الذي نهجه الصحابة، والتابعون، وأتباع التابعين، ومن جاء بعدهم، تم صيانة الحديث النبوي من الدس فيه والكذب عليه، ومُيِّز صحيحه من ضعيفة، ومقبولة من مردوده.

وأحمد الله تعالى أن يسر لي وشرفني بدراسة الحديث النبوي، والتخصص فيه، وأشرب قلبي محبته، وأيقنت أنه المفسر والمبين للقرآن الكريم، وأنه واجب الاتباع.

ولما كان لكتابة الحديث النبوي في القرن الأول الهجري أهمية كبرى في حفظ السنة النبوية، وتدوينها، تتبعت ما كتب في موضوع: كتابة الحديث النبوي، وذلك من كتب مصطلح الحديث التي وقفت عليها قديمها وحديثها، والتي تندرج تحت علم الحديث دراية، ووجدت من خلال اطلاعي عليها أن

(*) سورة النحل الآية (٤٤).

مؤلفيها، في موضوع: كتابة الحديث النبوي يذكرون الأحاديث والآثار التي تنهى عن كتابة الحديث النبوي، والأحاديث والآثار التي تأذن في كتابته، ثم يلجأ أغلب من صنف في هذا الموضوع، نقلاً عن كثير من أئمة الحديث، للتوفيق بين: الأحاديث التي تنهى عن كتابة الحديث النبوي، والأحاديث التي تأذن في كتابته، إلى أن هذا من منسوخ السنة بالسنة، وعللوا ذلك: بأن أحاديث النهي عن كتابة الحديث النبوي متقدمة، وأن أحاديث الإذن في كتابته متأخرة، والمتأخر ينسخ المتقدم، وهذا ما قرره جمهور العلماء واختاره بعض المتأخرين.

والباحث الفقير لرحمة ربه، يرى أن القول بالنسخ في هذا الموضوع لا يحل الإشكال، لأن أحاديث النهي عن كتابة الحديث النبوي، وأحاديث الإذن في كتابته، كل منها له خصوصية ووجهة معينة يتعلق بها، وهما: حالتان مختلفتان ولعلتين متغايرتين، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى: أن الأحاديث والآثار التي تنهى عن كتابة الحديث النبوي، تفيد النهي عن التدوين الرسمي للحديث النبوي، في حياته ﷺ، وفي عصر الصحابة، وكبار التابعين، لأن التدوين بمعناه الواسع وهو الجمع إنما حدث للقرآن الكريم، لاسيما في عصر الرسول ﷺ، وخلفائه الراشدين، ولم يحدث ذلك للحديث النبوي.

وأما الأحاديث والآثار التي تأذن في كتابة الحديث النبوي، فهي تفيد السماح الفردي لبعض الصحابة الذين كانوا يكتبون الأحاديث لأنفسهم، لظروف وملابسات خاصة، ويؤكد ذلك أن من الخلفاء الراشدين، وبعض الصحابة، وكبار التابعين، بقوا على النهي عن كتابة الحديث النبوي مما يدل على أنه لم يثبت عندهم النسخ وإلا لكانوا آثمين استمرارهم على العمل بالمنسوخ.

ومن المرجحات، لعدم القول بالنسخ في هذا الموضوع، استمرار النهي عن كتابة الحديث النبوي- بمعنى تدوينه كالقرآن – في حياة النبي ﷺ، وفي

عصر الصحابة، وكبار التابعين، وأنه لم ينسخ، خوفاً من اختلاط القرآن به، وخشية إهماله.

ولكي أدلل على ما ذكرته بمنهج علمي موضوعي، رأيت أن تكون دراستي لهذا الموضوع، بعنوان: **[كتابة الحديث النبوي، بين: النهي والإذن]**.

ويهدف هذا البحث: إلى إعطاء صورة واضحة وصحيحة، في توجيه نفي وقوع النسخ بين: أحاديث النهي، والإذن في كتابة الحديث النبوي، حلاً للنزاع القائم في ذلك.

وتظهر أهمية هذا البحث، في خمسة عناصر:

١) يبرز منزلة الحديث النبوي، في كونه حجة وإلزامًا، لمن أعرض عنه وعن هديه، متذرعاً بالرجوع، والاعتماد على ما جاء في القرآن الكريم فقط.
٢) يثبت أنه لا يوجد تعارض حقيقي بين: أحاديث وآثار النهي، والإذن في كتابته.
٣) يدلل أنه لا نسخ بين: أحاديث النهي، والإذن في كتابة الحديث النبوي، لأن كلا منها له وجهة، وخصوصية، يتعلق بها.
٤) يؤكد أن النهي عن كتابة الحديث النبوي، بمعنى تدوينه كالقرآن، لاسيما في عصر النبي ﷺ، والصحابة إنما هو خوفاً من اختلاط القرآن بالحديث، فيتم الحفاظ على القرآن، فلا تحوم حوله الشبهات، ولا تؤثر فيه الشكوك والأوهام.
٥) يوضح أن أحاديث الإذن في كتابة الحديث النبوي، وإن كانت متأخرة، فهي تدل على أن كتابة الحديث النبوي، مسموح بها في نظر الرسول ﷺ، وخلفائه إذا لم يكن تدوينا عاماً في الصحف كالقرآن.

وقد اعتمدت في إعداد هذا البحث على منهجين من مناهج البحث وهما:

أولاً: المنهج التاريخي: وقد استعملته في جمع المعلومات عن موضوع البحث، وذلك من كتب الحديث رواية، ودراية، وغيرها من الكتب الأخرى.

ثانياً: المنهج العلمي الاستقرائي: وقد ظهر في دراسة سند الأحاديث، والآثار وتخريجها لمعرفة المقبول منها من الضعيف، مع تقوية الضعيف منها بالمتابعة أو الشاهد، وأظهرته كذلك في توجيه بعض الأقوال توجيهاً صحيحاً.

وأما منهجي في: تخريج الأحاديث، والآثار، فالحديث أو الأثر إذا أخرجه البخاري ومسلم في الصحيحين أو في أحدهما أكتفي بتخريجه منهما أو من أحدهما، لإجماع العلماء على صحة وقبول ما فيهما، وإن كان الحديث أو الأثر، ليس في الصحيحين أو ليس في أحدهما أخرجه من كتب الحديث الأخرى مع الحكم عليه.

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث، تقسيمه بعد هذه المقدمة إلى أربعة فصول، وخاتمة.

- الفصل الأول: تحدثت فيه عن الحديث النبوي ومنزلته، وقسمته إلى مبحثين:
  - المبحث الأول: ذكرت فيه تعريف الحديث النبوي.
  - المبحث الثاني: ذكرت فيه منزلة الحديث النبوي.
- الفصل الثاني: خصصته للكلام عن: النهي عن كتابة الحديث النبوي، وقسمته إلى ثلاثة مباحث:
  - المبحث الأول: تحدثت فيه عن أحاديثه ﷺ، التي تنهى عن كتابة حديثه.
  - المبحث الثاني: تحدثت فيه عن أهم الآثار الواردة عن بعض الصحابة التي تنهى عن كتابة الحديث النبوي.

- المبحث الثالث: تحدثت فيه عن أهم الآثار الواردة عن بعض التابعين التي تنهى عن كتابة الحديث النبوي.

- الفصل الثالث: ذكرت فيه الإذن في كتابة الحديث النبوي. وقسمته إلى ثلاثة مباحث:
  - المبحث الأول: تكلمت فيه عن أهم ما ثبت عنه ﷺ ، في الإذن في كتابة حديثه.
  - المبحث الثاني: تكلمت فيه عن أهم ما روي من آثار عن بعض الصحابة، تأذن في كتابة الحديث النبوي.
  - المبحث الثالث: تكلمت فيه عن أهم ما روي من آثار عن بعض التابعين، تأذن في كتابة الحديث النبوي.
- الفصل الرابع: تحدثت فيه عن التوفيق بين: أحاديث النهي، والإذن في كتابة الحديث النبوي، وقسمته إلى مبحثين:
  - المبحث الأول: أوضحت فيه أوجه التوفيق بين: أحاديث النهي والإذن في كتابة الحديث النبوي.
  - المبحث الثاني: دللت فيه على نفي وقوع النسخ بين أحاديث النهي، والإذن في كتابة الحديث النبوي.
- الخاتمة: أوجزت فيها جملة من الملاحظات والنتائج التي توصلت إليها.

ولا يسعني إلا أن أسأل الله عز وجل أن أكون قد وفقت فيما كتبته، خدمة للسنة النبوية المطهرة، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، ويَمُنَّ بقبوله وينفع به إنه خير معين وبالإجابة جدير، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت، وإليه أنيب، وصلى الله وسلم على نبينا محمد و آله وصحبه أجمعين.

الفصل الأول
(الحديث النبوي ومنزلته)
وفيـه مبحثـان

المبحث الأول : تعريف الحديث النبوي

قبل البدء بتعريف الحديث، لابد أن أبين أن النبي محمداً ﷺ ، هو أول من استعمل كلمة الحديث كمصطلح علمي: لأقواله، وأفعاله، وتقريراته، وصفاته.

أخرج البخاري بسنده إلى أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: قيل يا رسول الله من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة؟، قال: رسول الله ﷺ :((لقد ظننت يا أبا هريرة أن لا يسألني عن هذا الحديث أحد أول منك لما رأيت من حرصك على الحديث، أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة، من قال لا إله إلا الله، خالصاً من قلبه أو نفسه)) [1].

وأخرج مسلم بسنده إلى سَمُرَةَ بن جندب، والمغيرة بن شعبة رضي الله عنهما قالا: قال رسول الله ﷺ:((من حدث عني بحديث يرى أنه كذِبٌ فهو أحد الكاذبين)) [2].

ويطلق الحديث في اللغة: على الجديد ضد القديم[3]، ((ويستعمل في الخبر قليله وكثيره، وجمعه أحاديث على غير القياس)) [4].

---

(1) صحيح البخاري ٤٩/١ كتاب (العلم) باب (الحرص على الحديث) رقم (٩٩) الكتاب: خرج أحاديثه ورقمه، الدكتور: مصطفى ديب البُغاء/ دار القلم، دمشق – بيروت / ودار الإمام البخاري، دمشق – حلبوني / ط١/ ١٤٠١هـ= ١٩٨١م.

(2) صحيح مسلم ٩/١ (المقدمة) باب (وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين...) باب رقم (١) الكتاب: تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي / دار الكتب العلمية / بيروت-لبنان /١٤١٣هـ =١٩٩٢م.

(3) ينظر: تهذيب اللغة ٤٠٥/٤ مادة حدث؛ للأزهري / تحقيق الأستاذ: عبد العظيم محمود/ الدار المصرية للتأليف والنشر.

(4) مختار الصحاح ص ١٢٥ مادة حدث؛ للرازي/ دار الرسالة /الكويت/ ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.

ويراد بالحديث في الاصطلاح: ما أضيف إلى النبي ﷺ بعد النبوة من: قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلْقِية أو خُلُقِية، وما أضيف إلى الصحابة أو التابعين من قول أو فعل[٥].

وهذا التعريف، هو التعريف المشهور عند جمهور المحدثين، وعليه بُني تقسيم الحديث باعتبار من أضيف إليه إلى ثلاثة أقسام: مرفوع، وموقوف، ومقطوع.

فالمرفوع: هو ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة، سواء كان متصلاً أو منقطعاً أو مرسلاً[٦].

والموقوف: ((هو ما روي عن الصحابي من قول أو فعل أو نحو ذلك متصلاً كان السند أو منقطعاً، وقد يستعمل في غير الصحابي مقيداً مثل: وقفه معمر عن همام بن منبه، ووقفه مالك عن نافع))[٧].

والمقطوع: ((هو ما روي عن التابعي أو من دونه من قول أو فعل، ويستعمله الإمام الشافعي، وأبو القاسم الطبراني في المنقطع))[٨].

والمشهور عند المحدثين أن المقطوع غير المنقطع، وهو الصحيح.

والحديث بالتعريف الاصطلاحي السابق ذِكْرُه، عند جمهور المحدثين مرادف: للسنة، والخبر، والأثر، وكلها عندهم بمعنى واحد على القول المشهور، ويراد بها: ((ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلْقِية أو خُلُقِية بعد النبوة، وما أضيف إلى الصحابة أو التابعين من قول أو فعل))[٩].

---

(٥) ينظر: تدريب الراوي ١/٤٢، للسيوطي / تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف/ دار الكتب الحديثة /مصر/ ط٢/ ١٣٨٥هـ=١٩٦٦م، وتوجيه النظر إلى أصول الأثر ص٢؛ تأليف: الطاهر الجزائري /المكتبة العلمية/ المدينة المنورة –السعودية.

(٦) ينظر: اختصار علوم الحديث ص٣٨؛ للحافظ ابن كثير/ المطبوع مع شرحه: الباعث الحثيث، لأحمد محمد شاكر/ مؤسسة الكتب الثقافية/ بيروت –لبنان /ط٣/ ١٤٠٨هـ؛ ومحاضرات في علوم الحديث ص٤٠، للأستاذ الدكتور: حارث سليمان الضاري/ دار النفائس/ عمّان – الأردن/ ط٤/١٤٢٠هـ =٢٠٠٠م.

(٧) الخلاصة في أصول الحديث ص٦٣، للطيبي/ تحقيق السيد: صبحي السامرائي/ عالم الكتب/ بيروت – لبنان /ط١/ ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

(٨) مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث ص٢٣؛ لأبي عمرو: عثمان بن عبد الرحمن/ دار الكتب العلمية /بيروت – لبنان/ ١٤٠٩هـ =١٩٨٩م.

(٩) محاضرات في علوم الحديث ص١٦.

وقد يطلق الحديث ويراد به ما أثر عنه ﷺ قبل البعثة إذا رويت عنه أخبار قبل نبوته، كشهوده حلف الفضول وقوله فيه.

والحديث غالباً عند الإطلاق، "يراد به: ما يُروى عن الرسول ﷺ، بعد النبوة من قول أو فعل أو تقرير" (١٠).

المبحث الثاني: منزلة الحديث النبوي

تعود منزلة الحديث النبوي الشريف إلى كونه المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي بعد القرآن، يستنبط منه أحكام الشريعة وآدابها، والدين لا يكتمل إلا به والشريعة لا تتم إلا بأخذه، وعلى هذا يجب اتباعه وتحرم مخالفته، وقد دل على ذلك القرآن الكريم، والسنة النبوية، وانعقد إجماع الأمة الإسلامية على ذلك.

ففي القرآن الكريم نصوص كثيرة تفرض على المسلمين اتباع حديث رسول الله ﷺ، وأن المسلم لا خيار له فيما يقضي به القرآن أو تقضي به السنة النبوية، نذكر هنا بعض النصوص القرآنية التي تثبت ذلك:

قولة تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً ﴾ (١١).

وقوله تعالى: ﴿ مَنْ يُطِعْ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظاً ﴾ (١٢).

وقوله تعالى: ﴿ وما ءاتاكم الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ (١٣).

---

(١٠) المختصر الوجيز في علوم الحديث ص١٩، للدكتور: محمد عجاج الخطيب/ مؤسسة الرسالة/ بيروت- لبنان/ ط٥/١٤١١هـ=١٩٩١م

(١١) سورة النساء آية: ٥٩.

(١٢) سورة النساء آية: ٨٠.

وقوله تعالى: ﴿ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلاغُ الْمُبِينُ ﴾ (١٤)

في هذه الآيات جعل الله تعالى طاعة رسوله من طاعته، وأمر رسوله من أمره، ونهيه من نهيه، وحذر من مخالفته فقال: ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (١٥).

وكما أكد القرآن على منزلة الحديث النبوي، كذلك أكدت السنة النبوية على ذلك، ومن هذه الأحاديث:

أخرج همام بن منبه اليماني بقوله: حدثني أبو هريرة عن محمد رسول اللهﷺ قال: ((من أطاعني فقد أطاع الله، ومن يعصيني فقد عصى الله، ومن يطيع الأمير فقد أطاعني؛ ومن يعصِ الأمير فقد عصاني)) (١٦) (١٧).

وأخرج الحاكم، بسند حسن من طريق: إسماعيل بن أبي أويس(١٨) **عن أبيه**(١٩) **عن عكرمة**(٢٠) **عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ خطب الناس في حجة الوداع، من أقواله في**

---

(١٣) سورة الحشر من الآية: ٧.

(١٤) سورة المائدة آية: ٩٢.

(١٥) سورة النور من الآية: ٦٣.

(١٦) صحيفة همام بن منبه عن أبي هريرة رضي الله عنه، ص٢٣ حديث رقم (٢١) تحقيق: الدكتور: رفعت فوزي عبد المطلب/ مكتبة الخانجي/القاهرة – مصر /ط١/ ١٤٠٦هـ =١٩٨٥م.

(١٧)الحديث متفق عليه، أخرجه البخاري في صحيحه ٢٦١١/٦ كتاب (الأحكام) باب قول الله تعالى: ((وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم...)) (النساء من الآية ٥٩) رقم (٦٧١٨)، ومسلم في صحيحه ١٤٦٦/٣-١٤٦٧ كتاب (الإمارة) باب (طاعة الأمراء في غير معصية وتحريمها في المعصية) رقم (١٨٣٥)، **أخرجاه:** عن أبي هريرة بمثله لفظاً.

(١٨) إسماعيل بن أبي أويس، قال عنه الحافظ ابن حجر: (صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه (ت ٢٢٦هـ)، تقريب التهذيب ٩٦/١، للحافظ ابن حجر العسقلاني/ دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا/ دار الكتب العلمية / بيروت – لبنان /ط١/١٤١٣هـ=١٩٩٣م.

(١٩) أبيه ابن أبي أويس، اسمه: عبد الله بن عبد الله الأصبحي المدني، قال عنه أيضاً الحافظ ابن حجر: (صدوق يهم (ت١٦٧هـ). تقريب التهذيب ٥٠٥/١.

(٢٠) ((عكرمة، مولى ابن عباس، أبو عبد الله، من أهل الحفظ والإتقان والملازمين للورع في السر والإعلان، (ت١٠٧))). مشاهير علماء الأمصار ص١٣٤ ترجمة رقم (٥٩٣). للحافظ: محمد بن حبان البستي/ تحقيق وتعليق: مرزوق علي إبراهيم/مؤسسة الكتب الثقافية / بيروت – لبنان /ط١/ ١٤٠٨هـ =١٩٨٧م.

خطبته: ((...أيها الناس إني قد تركت فيكم، فإن اعتصمتم به فلن تضلوا أبداً كتاب الله وسنة نبيه ﷺ))[٢١] [٢٢].

وقد حث النبي ﷺ ، على التمسك بسنته، أخرج الترمذي بسنده إلى العرباض بن سارية الفزاري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال في آخر حديثه...((فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ))، وقال الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح)[٢٣] [٢٤].

([٢١]) المستدرك على الصحيحين ٥٣/١، لأبي عبدالله الحاكم/ الكتاب بذيله كتاب: (التخليص) للحافظ الذهبي /دار الفكر / بيروت – لبنان/١٣٩٨هـ=١٩٧٨م.

([٢٢]) الحديث: طرف من حديث طويل، قاله في حجة الوداع، أخرجه أبو عبد الله المروزي في: السنة ص٢٥-٢٦ رقم (٦٨)/ الكتاب خرج أحاديثه وعلق عليه: أبو محمد سالم بن أحمد السلفي/ مؤسسة الكتب الثقافية / بيروت – لبنان/ ط١/ ١٤٠٨هـ =١٩٨٨م،وأخرجه ابن حزم الأندلسي في: الأحكام في أصول الأحكام ٢٤٣/٦، وقال: (وإنما الصحيح في هذا الباب ما ناولنيه بعض أصحابنا...) وخَرَّج حديث ابن عباس، الكتاب: من منشورات دار الحديث/ القاهرة-مصر /ط١٤١٣/٢هـ=١٩٩٢م، وأخرجه البيهقي في: الاعتقاد على مذهب السلف أهل السنة والجماعة، ص١٣٠/ دار الكتب العلمية/ بيروت – لبنان /ط١٤٠٤/١هـ ١٩٨٤م، وأخرجه البيهقي بلفظ مختصر في: السنن الكبرى ١١٤/١٠ كتاب (آداب القاضي) أخرجه بسنده إلى ابن عباس أن رسول الله ﷺ، خطب الناس في حجة الوداع فقال: ((يا أيها الناس إني قد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا أبداً كتاب الله وسنة نبيه)). الكتاب من منشورات: دائرة المعارف العثمانية/ حيدر آباد- الدكن – الهند /ط١٣٤٤/١هـ.
كلهم أخرجوه من طريق: إسماعيل بن أبي أويس قال: حدثني أبي، وثور بن يزيد الديلي، عن عكرمة، عن أبن عباس أن رسول الله ﷺ خطب الناس في حجة الوداع... الحديث بطوله، وثور بن يزيد الديلي، قال عنه الحافظ ابن حجر: (ثقة ثبت إلا أنه يروي القدر)، تقريب التهذيب١٥١/١، وفي طريق المروزي، وابن حزم، والبيهقي، تابع ثور بن يزيد الديلي، عبد الله بن عبد الله في الرواية عن عكرمة مولى ابن عباس، وفيها أيضاً متابعة لطريق سند الحاكم، وهذه المتابعة تدلل على قبول حديث ابن عباس، ويبقى حديث ابن عباس حسناً، لأن من رواته: إسماعيل بن أبي أويس، صدوق له أخطاء، كما تقدم فيه قول الحافظ ابن حجر، و "قال فيه يحي بن معين: صدوق ضعيف العقل ليس بذلك؛ وقال أحمد بن حنبل: لا بأس به؛ وقال أبو حاتم: محله الصدق وكان مغفلاً"؛ الجرح والتعديل١٨١/١، للحافظ: عبد الرحمن بن محمد الرازي/ دائرة المعارف العثمانية النظامية/ حيدر آباد- الدكن – الهند/ط١/ ١٣٧١هـ =١٩٥٢م.
وقال ابن عدي في إسماعيل بن أبي أويس: (قد حدث عنه الناس، وأثنى عليه ابن معين، وأحمد، والبخاري يحدث عنه الكثير، وهو خير من أبيه أبي أويس)؛ الكامل في ضعفاء الرجال ٣٢٤/١ ترجمة رقم (١٥١) للحافظ: ابن عدي الجرجاني/ تدقيق: يحيى مختار عزاوي/ دار الفكر / بيروت- لبنان /ط٣/ ١٤٠٩هـ=١٩٨٨م.

([٢٣])سنن الترمذي ٤٣/٥-٤٤ كتاب (العلم) باب (ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع) رقم (٢٦٧٦) الكتاب: تحقيق: أحمد محمد شاكر/ دار الكتب العلمية / بيروت – لبنان /ط١٤٠٨/١هـ=١٩٨٧م.

([٢٤]) الحديث: طرف من حديث العرباض في موعظته ﷺ؛ أخرجه أحمد بن حنبل في: المسند ١٢٦/٤، ١٢٧/ دار صادر / بيروت – لبنان / النسخة المصورة عن الطبعة المصرية القديمة؛ وأخرجه الدارمي في: سننه ٥٧/١ (المقدمة) باب (إتباع السنن) رقم (٩٥) الكتاب: تحقيق وتخريج: فواز أحمد زَمْرلي، وخالد السبع العَلمي/ دار الريان للتراث – القاهرة – مصر / ودار الكتاب العربي – بيروت – لبنان /ط١/ ١٤٠٧هـ ١٩٧٨م؛ وأخرجه أبو داود في: سننه ٢٠٠/٤ كتاب (السنة) باب في (لزوم السنة) رقم (٤٦٠٧) دار الحديث / القاهرة – مصر؛ وأخرجه ابن ماجه في: سننه ١٥/١-١٦ (المقدمة) باب " إتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين) رقم (٤٢)، (٤٣) الكتاب: تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي / دار الفكر /بيروت – لبنان؛ وأخرجه ابن أبي عاصم في: كتاب السنة ٢٩/١ رقم (٥٤) الكتاب معه: (ضلال الجنة في تخريج السنة) بقلم: محمد ناصر الدين الألباني/ المكتب الإسلامي/ بيروت – ودمشق /ط١/ ١٤٠٠هـ؛ وأخرجه أبو عبد الله المروزي في: السنة ص ٢٦-٢٧ رقم (٦٩)، (٧٠)؛ والحاكم في: المستدرك ٩٥/١-٩٦، وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح ليس له علة) ووافقه الذهبي؛ وأخرجه أبو نعيم الأصبهاني في: حلية الأولياء ٢٢٠/٥-٢٢١، وفي ١١٤/١٠-١١٥؛ دار الكتب العلمية/ بيروت- لبنان/ط١/ ١٤٠٩هـ=١٩٨٨م؛ وأخرجه البيهقي في

ولم يكتف النبي ﷺ ، بالحث على التمسك بسنته، بل ذم من يترك حديثه متذرعاً بالاعتماد على ما جاء به القرآن فقط.

أخرج ابن ماجه، بسنده إلى المقدام بن معدي كرب الكندي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: ((يوشك الرجل متكئاً على أريكته يحدث بحديث من حديثي فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله عز وجل، فما وجدنا فيه من حلال استحللناه، وما وجدنا فيه من حرام حرمناه[٢٥]. ألا وإن ما حرم رسول الله ﷺ مثل ما حرم الله)) [٢٦][٢٧].

وصحح الشيخ الألباني، حديث المقدام بن معدي كرب، الذي أخرجه ابن ماجه في سننه، وقال: (الحديث صحيح) [٢٨].

((دل حديث (المقدام) على معجزة للنبي ﷺ ، فقد ظهرت فئة في القديم والحديث وغرضهم هدم نصف الدين أو إن شئت فقل: تقويض الدين كله، لأنه إذا أهملت الأحاديث والسنن فسيؤدي ذلك – ولا ريب – إلى استعجام كثير من

السنن الكبرى ١١٤/١٠ كتاب (آداب القاضي)؛ والبغوي في: شرح السنة ٢٠٥/١ رقم (١٠٢) وقال البغوي (هذا حديث حسن)، الكتاب: حققه وخرج أحاديثه: شعيب الأرنؤوط- ومحمد زهير الشاويش / المكتب الإسلامي/ بيروت – ودمشق /ط٢/١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.

(٢٥) حدث ما تنبأ به النبي ﷺ، وظهر من ينكر حجية السنة النبوية، بل من ينكر كون الرسول قال شيئاً شرعياً غير القرآن، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

(٢٦) سنن ابن ماجه ٦/١ (المقدمة) باب (تعظيم حديث رسول الله ﷺ...) رقم (١٢).

(٢٧) الحديث: أخرجه أحمد بن حنبل في: المسند ١٣٢/٤؛ والدارمي في: سننه ١٥٣/١(المقدمة) باب (السنة قاضية على كتاب الله) رقم (٥٨٦)؛ والترمذي في: سننه ٣٧/٥ كتاب (العلم) باب (ما نحى عنه أن يقال عند حديث النبي ﷺ) رقم (٢٦٦٤)، وقال أبو عيسى: (هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه)؛ وأخرجه أبو عبد الله المروزي في: السنة ص٧١ رقم (٢٤٥)؛ والدار قطني في: سننه ٥١٦/٥ رقم (٤٧٦٧) الكتاب: تحقيق وضبط وتعليق: شعيب الأرنؤوط، وحسن عبد المنعم شلبي، وسعيد اللحام/ مؤسسة الرسالة/ بيروت –لبنان /ط١/ ١٤٢٤هـ=٢٠٠٤م؛ وأخرجه الطبراني في: المعجم الكبير ٢٧٤/٢٠-٢٧٥ رقم (٦٤٩) الكتاب: تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي/ مطبعة الزهراء الحديثة / العراق – الموصل/ ط٢/ ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م، وأخرجه كذلك الطبراني في: مسند الشاميين ١٣٧/٣-١٣٨ رقم (١٩٤٨) الكتاب: تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي/ مؤسسة الرسالة/ بيروت –لبنان-/ط١/١٤١٦هـ=١٩٩٦م، وأخرجه الحاكم في: المستدرك ١٠٩/١، والبيقهي في: السنن الكبرى ٧٦/٧ كتاب (النكاح)، وفي ٣٣١/٩-٣٣٢ كتاب (الضحايا). كلهم أخرجوه، بأسانيدهم إلى المقدام بن معدي كرب قال: حرم رسول الله ﷺ أشياء يوم خيبر، منها الحمار الأهلي ثم قال: يوشك ... الحديث بألفاظ متقاربة.

(٢٨) صحيح سنن ابن ماجه ٢١/١ رقم (١٢)؛ تأليف: محمد ناصر الدين الألباني/ مكتبة المعارف / الرياض/ السعودية /ط١/١٤١٧هـ= ١٩٩٧م.

القرآن على الأمة وعدم معرفة المراد منه، وإذا أهملت الأحاديث واستعجم القرآن فقل: على الإسلام العَفَاء!)) [٢٩].

وقد أجمع الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، على حجية الحديث النبوي ووجوب العمل به وكونه مصدراً للتشريع بعد القرآن الكريم، وكان أحدهم إذا سئل عن الشيء، فإن كان في كتاب الله قال به، وإن لم يجده وكان في سنة رسول الله ﷺ قال به، فإن لم يجده وكان عن أبي بكر أو عمر أو عثمان أو علي قال به، فإن لم يجده اجتهد رأيه في حدود القرآن والسنة وأصولهما [٣٠][٣١].

وقد تلقت الأمة الحديث النبوي من بعد الصحابة إلى يومنا هذا بالقبول والرضا.

قال الإمام الشافعي: (أجمع الناس على أن من استبانت له سنة عن رسول الله ﷺ ، لم يكن له أن يدعها لقول أحد من الناس) [٣٢].

وقال الإمام الشوكاني: (إن ثبوت حجية السنة المطهرة واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورية دينية، ولا يخالف في ذلك إلا من لاحظ له في دين الإسلام) [٣٣].

وقال العلامة الدكتور: عبد الغني عبد الخالق: (لم نجد إماماً من الأئمة المجتهدين، في قلبه ذرة من الإيمان وشيء من النصيحة والإخلاص، ينكر التمسك بالسنة من حيث هي سنة، والاحتجاج بها والعمل بمقتضاها، بل العكس من ذلك: لا نجد إلا متمسكاً بها، مهتدياً بهديها، حاثاً غيره على العمل

([٢٩]) دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين ص١٥؛ للدكتور: محمد محمد أبي شهبة / مكتبة ابن القيم/ المدينة المنورة – السعودية /ط١/ ١٤٠٩هـ=١٩٨٩م.

([٣٠]) ينظر: نصب الراية في أحاديث الهداية ٤/٦٣-٦٤؛ للزيلعي /المجلس العلمي/ القاهرة – مصر /ط١/ ١٣٥٧هـ =١٩٣٨م؛ وينظر: دفاع عن السنة... ص ١٥-١٦.

([٣١]) ينظر: الأحاديث والآثار التي تدلل على اجتهاد الصحابة في حياة النبي ﷺ، وبعد وفاته في: السنن الكبرى للبيهقي ١٠/١١٤-١١٦ كتاب (آداب القاضي).

([٣٢]) إعلام الموقعين عن رب العالمين ٢/٢٨٣، لابن القيم الجوزية/ تحقيق: عبد الرحمن الوكيل/ مطبعة المدني/ القاهرة – مصر.

([٣٣]) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ص٦٩؛ للشوكاني/ تحقيق: أبي مُصعب محمد سعيد البَدْري/ مؤسسة الكتب الثقافية/ بيروت – لبنان/ط٢/١٤١٣هـ=١٩٩٣م.

بها، محذراً له من مخالفتها، محتجاً لنفسه وعلى غيره بها منكراً عليه إن خالفها أو تهاون بشأنها، معتبراً لها مكملة للكتاب شارحة له، راجعاً عن رأيه الذي ذهب إليه باجتهاده في كتاب أو غيره من الأدلة إذا ما ظهر له حديث صح عنده، واعتبر في نظره)[٣٤].

وكذلك تظهر منزلة الحديث النبوي من حيث بيانه للأحكام التي اشتمل عليها القرآن، فهو مفسر لمجمله، ومخصص لعامه،و مقيد لمطلقه، وموضح لمبهمه، ومؤكد ومقرر حكماً جاء في القرآن، ومنشئ حكما جديداً سكت عنه القرآن، وبغير ذلك يكون القرآن ناقصاً.

وهذه الإيضاحات قد تناولتها كتب الحديث، والتفسير، والفقه بالشرح والتفصيل[٣٥].

وقد أبرز الإمام السيوطي منزلة الحديث النبوي، بقوله: ((والحاصل أن معنى احتياج القرآن إلى السنة أنها مبينة له ومفصلة لمجملاته ، لأن فيه لوجازته كنوزاً تحتاج إلى من يعرف خفايا خباياها فيبرزها، وذلك هو المنزل عليه ﷺ ، وهو معنى كون السنة قاضية عليه وليس القرآن مبيناً للسنة، ولا قاضياً عليها لأنها بينة بنفسها، وإذ لم تصل إلى حد القرآن في الإعجاز والإيجاز لأنها شرح له، وشأن الشرح أن يكون أوضح وأبين وأبسط من المشروح، والله أعلم))[٣٦]. ونظراً لهذه المنزلة التي حظي بها الحديث النبوي، عكف الصحابة، وكبار التابعين على حفظه في الصدور، وكتابته في الصحف، فأدى هذا إلى حفظ الأحاديث النبوية طيلة القرن الأول الهجري، وساعد ذلك على تدوين الأحاديث النبوية تدويناً رسمياً، وتصنيفها في بداية القرن الثاني الهجري وبعده.

([٣٤]) حجية السنة ص ٣٤١؛ للدكتور عبد الغني عبد الخالق/ دار القرآن الكريم/ بيروت- لبنان/ط١/ ١٤٠٧هـ=١٩٨٦م.

([٣٥]) ينظر على سبيل المثال: مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة ص ٢٧-٣٠؛ للسيوطي/ دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا /دار الكتب العلمية / بيروت – لبنان-/ط١/ ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م؛ وينظر: حجية السنة ص٤٩٥-٤٩٧، ص٥١٥-٥١٧.

([٣٦]) مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة ص٦٠.

الفصل الثاني
(النهي عن كتابة الحديث النبوي)

اختلف الصحابة والتابعون، في كتابة حديث رسول الله ﷺ ، فذهب قوم منهم إلى أن ذلك ممتنع غير جائز، وذهب آخرون إلى أن ذلك جائز غير ممتنع.

وممن ذهب إلى عدم جواز ذلك من الصحابة: زيد بن ثابت، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن مسعود، وأبو سعيد الخدري، وأبو موسى الأشعري، وأبو هريرة اليماني الدوسي، رضي الله عنهم[٣٧].

ومن التابعين[٣٨]: إبراهيم بن يزيد النخعي، وسليمان بن مهران الأعمش، وعَبِيْدةُ بن عمرو السَّلْمَاني، وعلقمة بن قيس النخعي، والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، ومحمد بن سيرين البصري، وأبو العالية: رُفَيْع بن مِهْران الرَّياحي[٣٩].

ولهم في امتناعهم عن كتابة الحديث النبوي دليل من النقل، ودليل من العقل.

أما الدليل النقلي، تتمثل أدلته، في ثلاثة مباحث، كالآتي:

---

(٣٧) ينظر: تقييد العلم ص٣٠-٤٥، للخطيب البغدادي/ مراجعة وتحقيق: أبي عبد الله العاملي السلفي/ المكتبة العصرية/ بيروت- صيدا /ط١/١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.

(٣٨) هؤلاء من أشهر أئمة التابعين، الذين حازوا لدى أئمة الجرح، والتعديل: الثقة، والحفظ والإتقان، وعند إيراد أحد منهم في سند أي حديث أو أثر في هذا الفصل، والفصلين اللذين بعده أكتفي بتعريفه بالقول فيه: ثقة مشهور.

(٣٩) ينظر: تقييد العلم ص٤٦-٤٩، وجامع بيان العلم وفضله ١/٢٧٧، ص٢٨٤-٢٩٢؛ للحافظ: ابن عبد البر الأندلسي/ تحقيق: أبي الأشبال الزهيري/دار ابن الجوزي/ السعودية/ط١/١٤١٤هـ=١٩٩٤م.

المبحث الأول : نهي النبي ﷺ عن كتابة حديثه

استدل المانعون لكتابة الحديث النبوي، بحديث أبي سعيد الخدري، الذي أخرجه مسلم بقوله: حدثنا هداب بن خالد الأزدي[٤٠]، حدثنا همام[٤١]، عن زيد ابن أسلم[٤٢]، عن عطاء بن يسار[٤٣]، عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال:((لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه، وحدثوا عني ولا حرج، ومن كذب عليّ متعمداً، فليتبوأ مقعده من النار)) [٤٤].

ويؤيد صحة حديث أبي سعيد الخدري، عند مسلم، ما أخرجه الدارمي بسند رجاله ثقات، قال: أخبرنا أبو معمر[٤٥]، عن سفيان بن عيينة[٤٦]، قال حدثنا زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري: ((أنهم استأذنوا النبي ﷺ ، في أن يكتبوا عنه فلم يأذن لهم)) [٤٧].

وقد تابع سفيان بن عيينة، همام بن يحيى في الرواية عن: زيد بن أسلم، وهذه المتابعة، تدلل على تقوية وصحة حديث أبي سعيد الخدري عند مسلم، في النهي عن كتابة الحديث النبوي.

---

(٤٠) ((أبو خالد: هُدْبة بن خالد البصري، ويقال: هداب، قال فيه ابن حجر: (ثقة عابد تفرد النسائي بتليينه))؛تقريب التهذيب ٢٦٣/٢.
قال الذهبي: (هنا لا يقبل تضعيف أبي عبد الرحمن النسائي، وهذا ابن عدي الذي أخذ علم هُدْبة، يصرح بأنه لا يعرف له ما ينكر، وهذا ابن معين ملك الحفاظ يفصح بأنه ثقة، توفي هدبة سنة ٢٣٥هـ)؛ تذكرة الحفاظ ٤٦٥/٢، للذهبي/تصحيح: عبد الرحمن المعلمي/ دار إحياء التراث العربي/ بيروت – لبنان.

(٤١) ((أبو عبد الله: همام بن يحيى البصري، الإمام الحجة الحافظ، وثقة غير واحد وكان من أركان الحديث بالبصرة (ت ١٦٤هـ)). المصدر السابق ٢٠١/١

(٤٢) ((أبو عبد الله: زيد بن أسلم المدني، ثقة عالم وكان يرسل (ت ١٣٦هـ)). تقريب التهذيب ٣٢٦/١.

(٤٣) ((أبو محمد: عطاء بن يسار الهلالي المدني القاضي، ثقة كثير الحديث (ت ١٠٣هـ)). طبقات الحفاظ ص ٤٤ ترجمة رقم (٧٨) للسيوطي/ تحقيق: الدكتور علي محمد عمر/ مكتبة الثقافة الدينية/ مصر- القاهرة /١٤١٧هـ=١٩٩٦م.

(٤٤) صحيح مسلم ٢٢٩٨/٤-٢٢٩٩ كتاب: (الزهد والرقائق) باب: (التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم) رقم (٣٠٠٤).

(٤٥) ((عبد الله بن عمرو المقعد، ثقة ثبت رمي بالقدر (ت ٢٢٤هـ))؛ تقريب التهذيب ٥١٧/١.

(٤٦) "أبو محمد: سفيان بن عيينة الكوفي، ثقة، ثبت، حافظ إمام (ت ١٩٨هـ)". الكاشف ٣٠١/١؛ للحافظ: الذهبي/ دار الكتب العلمية / بيروت – لبنان /ط١/ ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م.

(٤٧) سنن الدارمي ١٣١/١(المقدمة) باب: (من لم ير كتابة الحديث) رقم (٤٥١).

وصحح الشيخ: الألباني، حديث أبي سعيد الخدري الذي أخرجه الترمذي في سننه، وقال: (الحديث صحيح)[٤٨].

وحديث أبي سعيد الخدري عند الترمذي ضعيف، لضعف سفيان بن وكيع ابن الجراح (ت ٢٤٧هـ) لأن الترمذي عند إخراجه لحديث أبي سعيد الخدري قال: حدثنا سفيان بن وكيع، ثم ذكر بقية رجال سند الحديث نحو رجال الدارمي، وأخرج حديث أبي سعيد الخدري بلفظ:((أستاذنا النبي ﷺ في الكتابة فلم يأذن لنا))[٤٩][٥٠].

وسفيان بن وكيع شيخ الترمذي، قال عنه الحافظ الذهبي: (ضعيف)[٥١]، وقال فيه الحافظ ابن حجر: (صدوقاً إلا أنه ابتلى بوراقه، فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فَنُصح فلم يقبل فسقط حديثه)[٥٢].

ويبدو والله أعلم أن تصحيح الألباني لحديث أبي سعيد الخدري عند الترمذي، راجع في نظره لوجود أصل صحيح له، وهو الحديث المتقدم الذي أخرجه مسلم في صحيحه بمعناه عن الصحابي نفسه أبي سعيد الخدري.

أقول: الصواب في درجة حديث أبي سعيد الخدري عند الترمذي أنه حسن لغيره، لمتابعة أبي معمر، لسفيان بن وكيع، في الرواية عن سفيان بن عيينة،

---

(٤٨) صحيح سنن الترمذي ٣٣٩/٢ حديث رقم (٢١٤٧)، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني/ إشراف: زهير الشاويش/ مكتبة التربية العربي لدول الخليج/ط١/ ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

(٤٩) سنن الترمذي ٣٧/٥-٣٨ كتاب: (العلم) باب: (ما جاء في كراهية كتابة العلم) رقم: (٢٦٦٥).

(٥٠) الحديث: أخرجه الرامهرمزي في: المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ص٣٧٩ رقم (٣٦٢) الكتاب: تحقيق الدكتور: محمد عجاج الخطيب/ دار الفكر / بيروت - لبنان /ط١/ ١٣٩١هـ=١٩٧١م، وأخرجه، ابن عدي في: الكامل في ضعفاء الرجال ٢٧١/٤ترجمة رقم (١١٠٥)، والخطيب البغدادي في: تقييد العلم ص ٣٢-٣٣ رقم: (١٠)، (١١)، (١٢)؛ والقاضي عياض في: الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع ص١٤٨ -١٤٩؛ الكتاب: تحقيق: السيد أحمد صقر / دار التراث- القاهرة – مصر / والمكتبة العتيقة – تونس / ١٣٨٩هـ=١٩٧٠م.
كلهم أخرجوه: من طريق ضعيفة إلى أبي سعيد الخدري...، بألفاظ متقاربة.

(٥١) الكاشف ٣٠١/١.

(٥٢) تقريب التهذيب ٣٧٢/١.

كما رواها الدارمي في سننه، وقد تقدم ذكرها، فيتقوى الحديث من الضعف إلى: درجة الحسن لغيره.

وقد وردت أحاديث أخرى مرفوعة إلى النبي ﷺ ، تنهى عن كتابة حديثه وهي حديث: زيد بن ثابت، وابن عباس، وابن عمر، وأبي هريرة وجميع هذه الأحاديث ضعيفة، وإكمالاً للأحاديث التي وردت عن النبي ﷺ في النهي عن كتابة حديثه أرى من الأهمية أن أذكرها، وأبين وجه ضعفها، ومدى تقويتها،.

حديث زيد بن ثابت : أخرج أبو داود بسنده إلى: المطلب بن عبد الله بن حَنْطَبْ، قال: دخل زيد بن ثابت على معاوية، فسأله عن حديث، فأمر إنساناً يكتبه، فقال زيد:((إن رسول الله ﷺ أمرنا أن لا نكتب شيئاً من حديثه، فمحاه))[٥٣][٥٤].

وجه ضعف الحديث: الانقطاع بين المطلب بن عبد الله، وزيد بن ثابت.

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي: (سمعت أبي يقول: المطلب بن عبدالله بن حنطب، عامة حديثه مرسل، ولم يدرك أحداً من أصحاب النبي ﷺ إلا سهل بن سعد، وأنسا، وسلمة بن الأكوع ومن كان قريبا منهم، ولم يسمع من جابر، ولا من زيد بن ثابت، ولا من عمران بن حصين) [٥٥].

وقال الحافظ ابن حجر في المطلب: (صدوق كثير الإرسال والتدليس) [٥٦].

فالانقطاع[٥٧]: هو سبب ضعف الحديث، وليس الإرسال سبب ضعفه، لأن المطلب لم يسمع من زيد بن ثابت وهذا انقطاع.

([٥٣]) سنن أبي داود ٣/٣١٧-٣١٨ كتاب (العلم) باب (في كتاب العلم) رقم: (٣٦٤٧).

([٥٤]) الحديث: أخرجه أحمد بن حنبل في: المسند ٥/١٨٢، والخطيب البغدادي في: تقييد العلم ص٣٥ رقم (١٦)، وابن عبد البر في: جامع بيان العلم وفضله ١/٢٧١ رقم (٣٣٦)، والقاضي عياض في: الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع ص١٤٨. كلهم أخرجوه بأسانيدهم إلى: المطلب بن عبد الله، قال: دخل زيد بن ثابت على معاوية. . وذكروا الحديث نحوه.

([٥٥]) كتاب المراسيل ص٢١٠ رقم (٨٨٥)؛ لابن أبي حاتم الرازي/ عناية: شكر الله بن نعمة الله قوجاني / مؤسسة الرسالة / بيروت- لبنان/ط١/ ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.

([٥٦]) تقريب التهذيب ٢/١٨٩.

([٥٧]) وبعض المحدثين وأكثر الفقهاء يعبرون عن الانقطاع بالإرسال، والصواب: ما ذهب إليه جمهور أئمة الحديث أن المنقطع غير المرسل، لأن المرسل مخصوص بالتابعي، وأكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال، رواية التابعي: عن النبي ﷺ. ينظر: الخلاصة في أصول الحديث ص٦٤-٦٥.

وحديث زيد بن ثابت، وإن كان ضعيفاً بسبب انقطاع سنده، لكنه يتقوى إلى درجة الحسن لغيره، وذلك لوجود شاهد له، صحيح يتقوى به، وهو حديث أبي سعيد الخدري المتقدم، الذي أخرجه مسلم في صحيحه بلفظ:((لا تكبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه...))،وأخرجه الدارمي في سننه بلفظ:((أنهم استأذنوا النبي ﷺ في أن يكتبوا عنه فلم يأذن لهم)).

حديث ابن عباس وابن عمر: أخرج الطبراني بسنده إلى: شيبان بن فروخ[٥٨]. قال: حدثنا عيسى بن ميمون، عن محمد بن كعب القرظي[٥٩]، عن ابن عباس، وعن[٦٠] زيد بن أسلم، عن ابن عمر، قالا: خرج رسول الله ﷺ معصوبا رأسه فَرَقِيَ درجات المنبر، فقال:((ما هذه الكتب التي بلغني أنكم تكتبونها؟ أكتاب مع كتاب الله يوشك أن يغضب الله لكتابه، فيسرى عليه ليلاً فلا يترك في ورقةٍ، ولا في قلب منه حرفاً إلا ذهب به)) فقال من حضر المجلس: فكيف يا رسول الله بالمؤمنين والمؤمنات؟ قال:((من أراد الله به خيراً ألقى في قلبه لا إله إلا الله)).

وقال الطبراني: (لم يرو هذا الحديث عن زيد بن أسلم إلا عيسى بن ميمون، تفرد به شيبان)[٦١].

الحديث: ضعيف جداً، لأن في سنده، عيسى بن ميمون الواسطي، متروك الحديث.

قال الهيثمي: (رواه الطبراني في الأوسط، وفيه عيسى بن ميمون الواسطي وهو متروك الحديث، وقد وثقه حماد بن سلمة) [٦٢].

أما المنقطع: ((الصحيح عند الجمهور: هو الذي لم يتصل إسناده على أي وجه كان، سواء ترك ذكر الراوي من أول الإسناد أو من وسطه أو من آخره، إلا أن أكثر ما يوصف بالانقطاع في الاستعمال، رواية من دون التابعي عن الصحابي كمالك عن ابن عمر)) ؛ الخلاصة في أصول الحديث ص٦٦.

(٥٨) ((أبو محمد: شيبان بن فروخ الحَبَطي، صدوق يهم رمي بالقدر (ت ٢٣٦هـ))؛ تقريب التهذيب ٤٢٤/١.

(٥٩) ((محمد بن كعب، ثقة حجة (ت ١٠٨هـ))؛ الكاشف ٨٢/٣، ٨٣.

(٦٠) أي رواه، عيسى بن ميمون عن زيد بن أسلم، عن عبد الله بن عمر، وسند الحديث مداره على عيسى بن ميمون، وقد أخرجه الطبراني من طريقين عن صحابيين، عن ابن عباس من طريق: عيسى، عن محمد بن كعب....، وعن ابن عمر من طريق: عيسى، عن زيد بن أسلم...

(٦١) المعجم الأوسط ٢٥٤/٨-٢٥٥ رقم (٧٥١٠)، للطبراني / تحقيق: الدكتور محمود الطحان/ مكتبة المعارف/ السعودية – الرياض/ط١/١٤١٥هـ=١٩٩٥م.

أقول: لا يقبل توثيق حماد بن سلمة، لعيسى الواسطي، لإجماع أئمة الجرح على تضعيف عيسى وترك حديثة؟.

((قال البخاري فيه: منكر الحديث؛ وقال ابن حبان: يروي أحاديث كلها موضوعة؛ وقال الفلاس: متروك؛ وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابعه عليه أحد؛ وقال النسائي: ليس بثقة))[٦٣]. وضعفه آخرون.

والحديث: باقي على ضعفه، ولكن له – دون آخره:((من أراد الله به خيراً ألقى في قلبه لا إله إلا الله))- أصل صحيح، في النهي عن كتابة الحديث النبوي، يعمل به وهو حديث أبي سعيد الخدري المتقدم أخرجه مسلم في صحيحه، والدارمي في سننه.

<u>حديث أبي هريرة:</u> أخرج أحمد بسنده إلى: عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، قال: كنا قعوداً نكتب ما نسمع من النبي ﷺ ، فخرج علينا فقال:((ما هذا تكتبون؟ فقلنا: ما نسمع منك، فقال: أكتاب مع كتاب الله، فقلنا: ما نسمع؟ فقال: اكتبوا كتاب الله أمحضوا[٦٤] كتاب الله، أكتاب غير كتاب الله؟ أمحضوا كتاب الله وأخلصوه)) قال: فجمعنا ما كتبنا في صعيد واحد ثم أحرقناه بالنار، فقلنا أي رسول الله أنتحدث عنك، قال: (نعم تحدثوا عني ولا حرج، ومن كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعداً من النار)) قال: فقلنا يا رسول الله أنتحدث عن بني إسرائيل، قال:((نعم تحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج[٦٥] فإنكم لا تحدثوا عنهم بشيء إلا وقد كان فيهم أعجب منه)) [٦٦][٦٧].

([٦٢]) مجمع الزوائد ١/١٥٠، للهيثمي/ الكتاب بتحرير الحافظين: العراقي وابن حجر/ دار الكتاب العربي/ بيروت-لبنان /ط٢/١٩٦٧م.

([٦٣]) ميزان الاعتدال ٣/٣٢٦؛ للحافظ: الذهبي / تحقيق: علي محمد البجاوي/ دار المعرفة/ بيروت – لبنان /١٣٨٢هـ=١٩٦٣م.

([٦٤]) ((المحضُ: اللَّبَنُ الخالص بلا رَغوة، وكل شيء خَلَصَ حتى لا يَشُوبُه شيء فهو مَحْض))؛ كتاب العين ٣/١١١مادة محض؛ للخليل بن أحمد الفراهيدي/ تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور: إبراهيم السامرائي/ مؤسسة الأعلمي للمطبوعات/ بيروت- لبنان/ط١/ ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

([٦٥]) ((أي لا ضيق عليكم في الحديث عنهم، لأنه كان تقدم منه ﷺ الزجر عن الأخذ عنهم والنظر في كتبهم، ثم حصل الإذن في ذلك، وكأن النهي وقع قبل استقرار الأحكام الإسلامية والقواعد الدينية خشية الفتنة، ثم لما زال المحذور وقع الإذن في ذلك لما في سماع الأخبار التي كانت في زمانهم من الاعتبار)). فتح الباري شرح صحيح البخاري ٦/٥٧٥ للحافظ: ابن حجر العسقلاني/ تصحيح وتحقيق: محب الدين الخطيب/ ترقيم: محمد

وجه ضعف الحديث: لأن في سنده، عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف.

قال الهيثمي: (رواه البزار، وفيه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف) [٦٨].

أقول: عبد الرحمن بن زيد، وإن كان متصفا بالضعف إلا أنه يكتب حديثه ويصلح ويتقوى بالمتابعة، والشواهد، لاسيما في هذه المواضيع التي يرويها إلى أبي هريرة مرفوعة إلى النبي ﷺ ، لأنه غير متهم بالكذب ليترك حديثه ويرد.

قال ابن عدي: (وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم له أحاديث حسان، وهو ممن احتمله الناس وصدقه بعضهم، وهو ممن يكتب حديثه) [٦٩].

فالحديث لألفاظه متابعات، وشواهد يتقوى بها إلى درجة الحسن لغيره أوردها كالأتي:

حديث أبي هريرة: يدل في بدايته على النهي عن كتابة الحديث النبوي، وينص كذلك على جواز التحديث عن النبي ﷺ ، والنهي عن تعمد الكذب عليه، وهو ضعيف لضعف عبد الرحمن بن زيد، إلا أنه يتقوى بحديث أبي سعيد الخدري

فؤاد عبد الباقي/ مراجعة: قصي محب الدين الخطيب/ دار الريان للتراث/ القاهرة- مصر/ط١/١٤٠٧هـ=١٩٨٦م. وقال ابن تيمية: (لكن هذه الأحاديث الإسرائيلية، تذكر للاستشهاد لا للاعتقاد، فإنما على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما علمنا صحته مما بأيدينا مما يشهد له بالصدق فذاك صحيح.

والثاني: ما علمنا كذبه بما عندنا مما يخالفه.

والثالث: ما هو مسكوت عنه، لا من هذا القبيل ولا من هذا القبيل، فلا نؤمن به ولا نكذبه ونجوز حكايته، وغالب ذلك مما لا فائدة فيه تعود إلى أمر ديني)،مقدمة في أصول التفسير ص٤٢، تأليف: الشيخ أحمد بن تيمية / دار مكتبة الحياة/ بيروت – لبنان.=

= أقول: أما القسم الثاني الذي ذكره ابن تيمية، فهو مردود لا يقبل، وأما الثالث فلا يجوز أن يذكر في تفسير القرآن، ويجعل قولاً في معنى الآيات أو في بيان ما أجمل أو غير ذلك في القرآن.

([٦٦]) المسند ٣/١٢-١٣.

([٦٧]) الحديث أخرجه من طريق ضعيفه، وهي طريق: عبد الرحمن بن زيد، عن أبيه زيد بن أسلم، عن عطاء، عن أبي هريرة...، الخطيب البغدادي في تقييد العلم ص ٣٤ رقم: (١٤) أخرجه بمثله لفظاً، وأخرجه في ص ٣٣-٣٤ رقم (١٣)، ص٣٥ رقم (١٥) بألفاظ متقاربة، ولم يذكر آخره: (فإنكم لا تحدثوا عنهم بشيء.....)؛والحديث بمثله لفظاً، ذكره الذهبي في ميزان الاعتدال ٢/٥٦٥ ترجمة رقم: (٤٨٦٨)، وقال الذهبي: رواه أحمد في مسنده، وهو حديث منكر)، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ١/١٥١،بمثله لفظاً وأفاد بأنه رواه البزار في: مسنده، ولم أجده في مسند البزار، وقد ذكره الهيثمي بلفظ مختصر، في: كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة ١/١٠٨-١٠٩ رقم (١٩٤) ونقل الهيثمي سند البزار، وفيه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة مرفوعاً.. باختصار بألفاظ متقاربة ؛ الكتاب: تأليف: الهيثمي/ تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي/ مؤسسة الرسالة/ بيروت –لبنان/ط١/١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

([٦٨]) مجمع الزوائد ١/١٥١.

([٦٩]) الكامل في ضعفاء الرجال ٤/٢٧٣.

الذي أخرجه مسلم والدارمي، وقد تقدم ذكر سند مسلم، وسند الدارمي، وفي سند مسلم، تابع همام بن يحيى، عبد الرحمن بن زيد، في الرواية عن: زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال: ((لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه، وحدثوا عني ولا حرج، ومن كذب علي متعمداً، فليتبوأ مقعده من النار)).

وفي سند الدارمي، تابع سفيان بن عيينة، عبد الرحمن بن زيد، في الرواية عن: زيد بن أسلم، عن عطاء، عن أبي سعيد الخدري:((أنهم استأذنوا النبي ﷺ ، في أن يكتبوا عنه فلم يأذن لهم))، وفي السندين أي: سند مسلم، والدارمي، تابع أيضا أبو سعيد الخدري أبا هريرة في الرواية عن النبي ﷺ .

هذه المتابعات، تعد كلها متابعة تامة، تقوى حديث أبي هريرة، بألفاظه الثلاثة من الضعف، إلى درجة الحسن لغيره.

<u>حديث أبي هريرة:</u> الذي ورد في آخره بلفظ: ((نعم تحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج...))، والمتصف أيضاً بالضعف لضعف عبد الرحمن بن زيد، له شاهد صحيح، عن عبد الله بن عمرو، أخرجه البخاري بسنده إلى: عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ قال: ((بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار)) [٧٠].

وهذا الشاهد يقوي حديث أبي هريرة في جواز التحديث عن بني إسرائيل، من الضعف إلى: درجة الحسن لغيره.

<u>وحديث أبي هريرة الوارد بلفظ:</u>((ومن كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار)) له كذلك شواهد كثيرة عن عدد من الصحابة، تدلل على تقويته، من الضعف إلى درجة: الحسن لغيره.

(٧٠) صحيح البخاري ١٢٧٥/٣ كتاب: (الأنبياء) باب: (ما ذكر عن بني إسرائيل) رقم: (٣٢٧٤).

لأن حديث : ((من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار)) حديث متواتر، يعد من أعلى درجات الصحيح، وهو أول حديث أورده السيوطي من الأحاديث المتواترة، وذكر أن الراوين له من الصحابة عن النبي ﷺ بلغ عددهم (٧٨) ثمانية وسبعين صحابياً [٧١].

المبحث الثاني امتناع بعض الصحابة عن كتابة الحديث النبوي

ثبت عن النبي ﷺ نهيه عن كتابة حديثه، وأصح ما ثبت عنه حديث أبي سعيد الخدري، الذي تقوى به حديث زيد بن ثابت، وحديث أبي هريرة، وعليها نجد أن بعض الصحابة امتنعوا عن كتابة الحديث النبوي، من أقوالهم في ذلك:

قول ابن عباس : أخرج عبد الزراق، بقوله: أخبرنا، معمر[٧٢]، عن ابن طاوس[٧٣]، عن أبيه[٧٤] قال: سأل ابن عباس رجل من أهل نجران فأعجب ابن عباس حسن مسألته، فقال الرجل: أكتب لي، فقال ابن عباس: (إنا لا نَكْتُبَ العلم) [٧٥][٧٦].

الأثر: صحيح، لأن رجاله إلى ابن عباس ثقات، ويؤكد صحته، ما أخرجه أبو خيثمة، بسند رجاله ثقات، قال: حدثنا سفيان بن عيينة[٧٧]، عن إبراهيم

([٧١]) ينظر: قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة ص٢٣-٢٤ رقم (١) للسيوطي/ تحقيق: الشيخ خليل محيي الدين الميس/ المكتب الإسلامي/ بيروت – ودمشق/ط١/ ١٤٠٥هـ =١٩٨٥م.

([٧٢]) ((أبو عروة: معمر بن راشد البصري نزيل اليمن، ثقة ثبت فاضل (ت ١٥٤هـ)))؛ تقريب التهذيب ٢٠٢/٢.

([٧٣]) ((أبو محمد: عبد الله بن طاوس بن كيسان اليماني، ثقة فاضل عابد (ت ١٣٢هـ))؛ المصدر السابق ٥٠٣/١.

([٧٤]) ((أبو عبد الرحمن: طاوس بن كيسان اليماني الجندي، شيخ أهل اليمن وبركتهم ومفتيهم، ثقة فقيه فاضل (ت ١٠٦هـ))؛ تذكرة الحفاظ ٩٠/١ وتقريب التهذيب ٤٤٨/١-٤٤٩.

([٧٥]) المصنف ٢٥٨/١١ رقم (٢٠٤٨) للحافظ: عبد الرزاق الصنعاني / تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي/ المجلس العلمي/ كراتشي – باكستان /ط١/ ١٣٩٢هـ=١٩٧٢م.

([٧٦]) الأثر: أخرجه البيهقي في: المدخل إلى السنن الكبرى ص ٤٠٨ رقم (٧٣٤) الكتاب تحقيق الدكتور: محمد ضياء الرحمن الأعظمي/ دار الخلفاء للكتاب الإسلامي / الكويت؛ وأخرجه الخطيب البغدادي في: تقييد العلم ص ٤٤ رقم (٤١)، أخرجاه بسندهما إلى: عبد الرزاق، عن معمر، عن عبد الله بن طاوس، عن طاوس... بمثله لفظاً.، وأخرجه ابن عبد البر في: = =جامع بيان العلم وفضله ٢٧٥/١ رقم (٣٤٤) أخرجه من دون ذكر الرجل، من طريق: عبد الرزاق قال: أخبرنا معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس، قال: (إنا لا نَكْتُبَ العلم، ولا نُكْتِبُهُ).

([٧٧]) وسفيان بن عيينة، ثقة تقدمت ترجمته.

من ميسرة[٧٨] عن طاوس، قال: إن كان الرجل يكتب إلى ابن عباس يسأله عن الأمر، فيقول للرجل الذي جاء بالكتاب: (أخبر صاحبك أن الأمر كذا وكذا، فإنا لا نكتب في الصحف إلا الرسائل والقرآن) [٧٩][٨٠].

قول أبي موسى الأشعري: أخرج البزار بسنده إلى أبي بُرْدَةَ[٨١] بن أبي موسى الأشعري قال: قال لي أبي:(ما تسمع مني؟ قلت: بلى، قال: فائتني به، فقلت: أنا أكتبه، قال: فائتني به، فأتيته به فمحاه، ثم قال: احفظ كما حفظنا عن رسول الله) [٨٢][٨٣].

الأثر: صحيح، لأن رجاله رجال الصحيح.

قال الهيثمي: (رواه الطبراني في الكبير، والبزار بنحوه إلا أن البزار قال: احفظ كما حفظنا عن رسول الله ﷺ، ورجاله رجال الصحيح) [٨٤].

---

(٧٨) "إبراهيم بن ميسرة الطائفي نزيل مكة، ثبت حافظ (ت ١٣٢هـ)"؛ تقريب التهذيب ٦٧/١.

(٧٩) كتاب العلم ص ٥١ رقم (٢٨) للحافظ: أبي خيثمة زهير بن حرب / تحقيق: نشأت كمال/ مكتبة ابن عباس/ مصر – القاهرة /ط١/ ١٤٢٥هـ= ٢٠٠٥م.

(٨٠) الأثر: أخرجه الخطيب البغدادي في: تقييد العلم ص٤٤ رقم (٤٢) أخرجه من طريقين: طريق أبي خيثمة، وطريق سعيد بن عبد الرحمن المخزومي، كلاهما: أبو خيثمة وسعيد عن ابن عيينة، عن إبراهيم بن ميسرة، عن طاوس... بمثله لفظا.

(٨١) "أبو بردة، قيل اسمه عامر، وقيل الحارث، ثقة (ت ١٠٤هـ)"؛ تقريب التهذيب ٣٦٠/٢.

(٨٢) مسند البزار ١٣٤/٨ رقم (٣١٤٢)/ تحقيق الدكتور: محفوظ الرحمن / مكتبة العلوم والحكم/ السعودية – المدينة المنورة/ط١/ ١٤١٦هـ= ١٩٩٦م.

(٨٣) الأثر: أخرجه أبو خيثمة في: كتاب العلم ص١٥١ رقم (١٥٤)، وأبو بكر بن أبي شيبة في: المصنف في الأحاديث ولآثار ٥٣/٩ رقم (٦٤٩٥)، الكتاب: تحقيق: مختار أحمد الندوي/ الدار السلفية: الهند – بومباي/ط١/ ١٤٠١هـ =١٩٨١م؛ وأخرجه أحمد بن حنبل في: كتاب العلل ومعرفة الرجال ٧٦/١ رقم (٢٢٩) الكتاب: تعليق: الدكتور: طلعت قوج بيكيت، والدكتور: إسماعيل جراح/ المكتبة الإسلامية/ استانبول –تركيا /١٩٨٧م؛ وأخرج الأثر: الدارمي في: سننه ١٣٣/١ (المقدمة) باب (من لم ير كتابة الحديث) رقم (٤٧٣)، والرامهرمزي في: المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ص ٣٨١ رقم (٣٦٩)، والبيهقي في: المدخل إلى السنن الكبرى ص ٤٠٩ رقم (٨٣٨)، والخطيب البغدادي في: تقييد العلم ص ٤٠-٤٢ أخرج طرقه كلها إلى أبي بردة برقم (١٣١)،(١٣٢)،(١٣٣)،(١٣٤)،(١٣٥)،(١٣٦)، وابن عبد البر في: جامع بيان العلم وفضله ٢٨٢/١ رقم (٣٥٦). كلهم أخرجوه من طرق إلى أبي بردة... بمعناه.

(٨٤) مجمع الزوائد ١٥١/١.

قول أبي هريرة: أخرج الدارمي، بقوله: حدثنا محمد بن كثير، عن الأوزاعي[٨٥]، قال سمعت أبا كثير[٨٦]. يقول: سمعت أبا هريرة يقول:(إنه لا يَكْتُبُ ولا يُكْتِبُ)[٨٧][٨٨].

الأثر: حسن، لأن في سنده محمد بن كثير الصنعاني، قال عنه الحافظ ابن حجر: (صدوق كثير الغلط)[٨٩]؛ وكثرة أغلاطه أو أخطائه غير قادحة ومضعفة للأثر، لأن أثره حسن في المتابعات، وقد تابع كل من: عثمان بن حصن بن عَلاَّق، والمعافى بن عمران الموصلي، محمد بن كثير في روايته عن الأوزاعي، وعثمان: ((وثقه أبو داود))[٩٠]، وقال عنه الحافظ ابن حجر: (ثقة)[٩١]، والمعافى قال عنه أيضاً الحافظ: (ثقة عابد فقيه)[٩٢].

وقد أخرج من طريق: عثمان بن حصن، الخطيب البغدادي، والهروي بسندهما إلى: عثمان، عن الأوزاعي، قال: سمعت أبا كثير، قال: سمعت أبا هريرة يقول:((إن أبا هريرة لا يَكْتُمُ ولا يُكتِبُ))[٩٣].

وأخرج من طريق: المعافى، الخطيب البغدادي، وابن عبد البر بسندهما إلى: المعافى، عن الأوزاعي، عن أبي كثير، قال: سمعت أبا هريرة يقول....، لفظ أبي

([٨٥]) ((أبو عمرو: عبد الرحمن بن عمرو الأوزعي، أحمد أئمة الدنيا فقها وعلماً وورعا وحفظاً وفضلاً وعبادة وضبطا مع زهادة (ت ١٥٧هـ))؛ مشاهير علماء الأمصار ص٢٨٥-٢٨٦ ترجمة رقم (١٤٢٥).

([٨٦]) ((أبو كثير السُّحَيمي، اسمه: يزيد بن عبد الرحمن، ثقة))؛ تقريب التهذيب ٤٥٧/٢.

([٨٧]) سنن الدارمي ١٣٣/١(المقدمة) باب: (من لم ير كتابة الحديث) رقم (٤٧٢).

([٨٨]) الأثر: أخرجه أيضا ابن سعد في: الطبقات الكبرى ٣٦٤/٢/ دار صادر/ بيروت – لبنان / ١٣٧٧هـ=١٩٧٥م؛ وأخرجه أبو خيثمة في: كتاب العلم ص ١٤٢ رقم (١٤١)، كلاهما قالا: حدثنا محمد بن مصعب، حدثنا الأوزاعي عن أبي كثير، قال= =سمعت أبا هريرة يقول: (إن أبا هريرة لا يكتم ولا يُكْتِب)، ومحمد بن مصعب، قال فيه الذهبي: (فيه ضعف عن الأوزاعي)؛ الكاشف ٨٦/٣؛ ولكنه، يتقوى بالمتابعة. وأخرج الأثر: البيهقي في: المدخل إلى السنن الكبرى ص ٤٠٨ رقم (٧٣٣) أخرجه من طريق: الوليد بن مسلم عن الأوزاعي، حدثني أبو كثير قال: سمعت أبا هريرة يقول: (إنا لا نَكْتُبَ العلم ولا نُكْتِبُ)، والوليد بن مسلم القرشي، قال فيه الذهبي: (كان مدلسا فيتقي من حديثه ما قال فيه: عن). الكاشف ٢١٣/٣، ولكنه أيضاً يتقوى بالمتابعة.

([٨٩]) تقريب التهذيب ١٢٧/٢.

([٩٠]) الكاشف ٢١٧/٢.

([٩١]) تقريب التهذيب ٦٥٦/١.

([٩٢]) المصدر نفسه ١٩٤/٢.

([٩٣]) تقييد العلم ص٤٣ رقم (٣٩)؛ وذم الكلام وأهله ١٠/٤ رقم (٥٨٨)، للحافظ أبي إسماعيل الهروي/ تحقيق ودراسة: عبد الرحمن بن عبد العزيز الشبل / مكتبة العلوم والحكم/ السعودية – المدينة المنورة/ ط١/ ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.

هريرة عند الخطيب البغدادي: (لا يَكْتُم ولا يُكْتِبُ)[٩٤] ولفظ أبي هريرة، عند ابن عبد البر: (نحن لا نَكْتُبُ ولا نُكْتِبُ)[٩٥].

المبحث الثالث: امتناع بعض التابعين عن كتابة الحديث النبوي

ومن التابعين من امتنع عن كتابة الحديث النبوي، مستدلين بأحاديث نهيه ﷺ عن كتابة حديثه، وبواقع امتناع بعض الصحابة عن كتابته، الذين كانوا يشاركونهم الرأي.

منهم: إبراهيم بن يزيد النخعي:

أخرج الدارمي، بقوله: أخبرنا محمد بن يوسف، عن سفيان[٩٦]، عن منصور[٩٧]، عن إبراهيم[٩٨]: (كان يكره الكتاب- يعني العلم-)[٩٩][١٠٠].

الأثر: من رجال سنده، محمد بن يوسف الفريابي (ت ٢١٢هـ) ثقة إلا أن له أخطاء عن شيخه سفيان الثوري.

قال العجلي: (ثقة أخطأ في خمسين ومائة حديث من حديث سفيان)[١٠١].

---

(٩٤) تقييد العلم ص٤٣ رقم (٤٠).

(٩٥) جامع بيان العلم وفضله ٢٨٢/١ رقم (٣٥٧)

(٩٦) "أبو عبد الله: سفيان بن سعيد الثوري الكوفي، ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة (ت١٦١هـ)"؛تقريب التهذيب ٣٧١/١.

(٩٧) "أبو عتّاب: منصور بن المعتمر السُّلمي، ثقة ثبت، وكان لا يدلس (ت١٣٢هـ)" ؛المصدر السابق ٢١٥/٢.

(٩٨) إبراهيم بن يزيد ثقة مشهور.

(٩٩) سنن الدارمي ١٣١/١ (المقدمة) باب (من لم ير كتابة الحديث) رقم (٤٥٦).

(١٠٠) الأثر: أخرجه أبو خيثمة في: كتاب العلم ص ١٥٤ رقم (١٦١) قال: حدثنا عبد الرحمن (وهو ابن مهدي)، والخطيب البغدادي في: تقييد العلم ص٤٩ رقم (٦٠) أخرجه بسنده إلى قبيصة (وهو ابن عقبة)، كلاهما: عبد الرحمن، وقبيصة، عن الثوري، عن منصور، عن إبراهيم... لفظ أبي خيثمة: (كانوا يكرهون الكتاب)، ولفظ الخطيب البغدادي: (أنه كان يكره الكتاب). وأخرجه الأثر بمعناه: أبو بكر بن أبي شيبة في: المصنف في الأحاديث والآثار ١٨/٩ رقم (٦٣٦٠)، والدارمي في: سننه ١٣٢/١ (المقدمة) باب (من لم ير كتابة الحديث) رقم (٤٦٤)، والخطيب البغدادي في تقييد العلم ص٤٩ رقم (٦١)، وابن عبد البر في: جامع بيان العلم وفضله ٢٨٧/١ رقم (٣٦٥). كلهم أخرجوه: من طريق: أبي معشر، عن إبراهيم: (أنه كره أن تكتب الأحاديث في الكراريس).

(١٠١) تاريخ الثقات ص ٤١٦ ترجمة رقم (١٥١٨)؛ للعجلي: توثيق وتخريج الدكتور: عبد المعطي قلعجي/ دار الكتب العلمية /بيروت –لبنان / ط١/ ١٤٠٥هـ=١٩٨٤م.

وقال الحافظ ابن حجر: (ثقة فاضل، يقال أخطأ في شيء في حديث سفيان، وهو مقدم فيه مع ذلك عندهم على عبد الرزاق) [١٠٢].

والفريابي، في هذا الأثر لم يخطئ على شيخه الثوري، وبيان ذلك: أن أثر إبراهيم النخعي مروي من ثلاثة طرق، طريق: عبد الرحمن بن مهدي أخرجها أبو خيثمة، وطريق: محمد بن يوسف الفرياني أخرجها الدارمي، وطريق: قبيصة ابن عقبة أخرجها الخطيب البغدادي.

وهذه الطرق كلها اتفقت في الرواية عن إبراهيم في كراهيته للكتابة، ودللت: عدم خطأ الفريابي عن شيخه الثوري، لأن الفريابي لم يخالف كلاً من: عبد الرحمن، وقبيصة في الرواية الثوري بل وافقهما في الرواية عنه، وبذلك يكون الأثر: صحيحاً.

وقد رخص إبراهيم النخعي كتابة الأطراف، والأطراف بداية الأحاديث.

أخرج أبو خيثمة، بقوله: حدثنا جرير[١٠٣]، عن منصور[١٠٤]، عن إبراهيم، قال: (لا بأس بكتاب الأطراف)[١٠٥][١٠٦].

الأثر: صحيح لأن رجاله ثقات.

وقال الخطيب البغدادي – معلقاً على قول إبراهيم- : (إنما قال هذا لأن جماعة من السلف كانوا يكرهون كتابة العلم في الصحف، ويأمرون

---

(١٠٢) تقريب التهذيب ١٤٩/٢-١٥٠.

(١٠٣) " جرير بن عبد الحميد بن قُرْط، القاضي الكوفي، ثقة صحيح الكتاب (ت ١٨٨هـ)". تقريب التهذيب ١٥٨/١.

(١٠٤) منصور: هو ابن المعتمر السلمي، ثقة تقدمت ترجمته.

(١٠٥) كتاب العلم ص١٣٨ رقم (١٣٧).

(١٠٦) الأثر: أخرجه أبو بكر بن أبي شيبه في: المصنف في الأحاديث والآثار ٥٠/٩ رقم (٦٤٨١)؛ والبغوي في: الجعديات ١٢٩/١ رقم (٣٤٥)؛ الكتاب: تحقيق الدكتور: رفعت فوزي عبد المطلب/ مكتبة الخانجي/ القاهرة – مصر /ط١/ ١٤١٥هـ=١٩٩٤م؛ وأخرجه أبو نعيم في: حلية الأولياء ٢٢٥/٤، والخطيب البغدادي في: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢٢٧/١ رقم (٤٣٥) الكتاب: تحقيق : محمود الطحان / مكتبة المعارف/ الرياض – السعودية / ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م، وأخرجه ابن عبد البر في: جامع بيان العلم وفضله ٣١١/١ رقم (٤٠٠). كلهم أخرجوه بأسانيدهم إلى: جرير، عن منصور، عن إبراهيم... بمثله لفظاً. والأثر: ذكره الذهبي في: سير أعلام النبلاء ٢٣٢/٥ ترجمة رقم (٩٩)؛ الكتاب: تحقيق: كامل الخراط / خرج أحاديثه: شعيب الأرنؤوط / مؤسسة الرسالة/ بيروت – لبنان/ ط١/١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.

بحفظه عن العلماء، فرخص إبراهيم في كتابة الأطراف، للسؤال عن الأحاديث، ولم يرخص في كتابة غير ذلك)[١٠٧].

وظل إبراهيم في كراهيته لكتابة الأحاديث النبوية في الصحف، ولم يرخص إلاَّ في كتابة أطرافها، ويؤكد ذلك أيضاً:

رواية البغوي التي أخرجها، بقوله: حدثنا أبو خيثمة[١٠٨]،أخبرنا محمد بن عبد الله الأنصاري[١٠٩]، أخبرنا ابن عون[١١٠]، قال: رأيت حماداً [١١١] يوم دخل على إبراهيم ومعه أطراف، فقال إبراهيم: (ما هذا؟ ألم أنه عن هذا؟ فقال: إنما هي أطراف)[١١٢][١١٣].

الأثر: صحيح لأن رجاله ثقات.

ومنهم: عَبِيْدةُ بن عمرو السَّلْمَاني:

أخرج الدارمي، بقولة أخبرنا أبو النعمان[١١٤]، حدثنا حماد بن زيد[١١٥]،عن ابن عون[١١٦] عن محمد[١١٧] قال: (قلت لِعَبِيْدةُ[١١٨]: أكتب ما أسمع منك؟ قال: لا، قلت: فإن وجدت كتاباً أقرؤه عليك؟ قال:لا)[١١٩][١٢٠].

---

(١٠٧) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢٢٧/١.

(١٠٨) " زهير بن حرب النسائي، نزيل بغداد، ثقة ثبت (ت٢٣٤هـ) " تقريب التهذيب٣١٥/١.

(١٠٩) " محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري البصري القاضي، ثقة (ت ٢١٥هـ)" ؛المصدر السابق ٩٩/٢.

(١١٠) " أبو عون: عبد الله بن عون، كان من أورع أهل البصرة وأفضلهم، مع ما كان يرجع إليه من الأدب والفقه والإتقان والحفظ، وبغض أهل البدع (ت١٥١هـ)" ؛ مشاهير علماء الأمصار ص٢٣٨ ترجمة رقم (١١٨٥).

(١١١)هو: حماد بن أبي سليمان الأشعري الكوفي.

(١١٢) الجعديات ١٢٩/١ رقم (٣٤٤).

(١١٣) الأثر:لا أخرجه الدارمي في: سننه ١٣١/١-١٣٢ (المقدمة) باب: (من لم يركتابة الحديث) رقم (٤٥٨) أخرجه بسنده إلى ابن عون قال: رأيت حماداً... وذكره بألفاظ متقاربة.

(١١٤) "محمد بن الفضل السدوسي لقبه عارم، ثقة ثبت، تغير في آخر عمره (ت ٢٢٤هـ)" تقريب التهذيب ١٢٤/٢.

(١١٥) "أبو إسماعيل: حماد بن زيد بن درهم، كان من الحفاظ المتقنين (ت١٩٩هـ)" مشاهير علماء الأمصار ص ٢٤٨ ترجمة رقم (١٢٤٤).

(١١٦) عبد الله بن عون، ثقة تقدمت ترجمته.

(١١٧) محمد بن سيرين، ثقة مشهور.

(١١٨) عبيد السلماني، ثقة مشهور.

(١١٩) سنن الدارمي ١٣٣/١ (المقدمة) باب: (من لم يركتابة الحديث) رقم (٤٧٠).

(١٢٠)الأثر: أخرجه الخطيب البغدادي في: تقييد العلم ص٤٦ رقم (٥٠) وابن عبد البر في: جامع بيان العلم وفضله ٢٨٤/١ رقم (٣٦٠).
أخرجاه من طريق: عارم أبو النعمان، حدثنا حماد بن زيد، عن ابن عون، عن محمد قال: قلت لعبيدة ... بمثله لفظاً. والأثر له طريق أخرى أخرجها: أبو خيثمة في: كتاب العلم ص ١٤٩ رقم (١٥١)، وأبو بكر بن أبي شيبة في: المصنف في الأحاديث والآثار ١٧/٩ رقم (٦٣٥٦)، وأحمد بن

الأثر: صحيح لأن رجاله ثقات، وأبو النعمان عارم لا يقدح تغيره واختلاطه في آخر عمره، في صحة الأثر، لأسباب ثلاثة:

أولهما: أن عارم ثبت ومتقن في الرواية عن شيخه حماد بن زيد، قال أبو حاتم (عارم أثبت أصحاب حماد بن زيد، بعد عبد الرحمن بن مهدي) [١٢١].

ثانيها: لم يذكر لعارم أحد من المتقدمين حديثاً منكراً خلط فيه، قال الدار قطني: (تغير بآخره وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر، وهو ثقة)[١٢٢].

ثالثها: وجود متابعة تامة[١٢٣] **من طريق أخرى، تقوي صحة الأثر، وهي: متابعة سليمان بن حرب البصري، لعارم في الرواية عن: حماد بن زيد، وسليمان بن حرب، قال عنه الحافظ ابن حجر: (ثقة إمام حافظ)** [١٢٤].

ومتابعة أيوب السَّخْتِياني، لعبد الله بن عون، في الرواية عن: محمد بن سيرين، وأيوب قال عنه أيضاً الحافظ ابن حجر: (ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد) [١٢٥].

وكان لعبيدة السلماني كتب محاها عند مرضه للموت، أخرج أبو خيثمة بسند صحيح، قال: حدثنا جرير[١٢٦]**، عن أبي يزيد المرادي**[١٢٧] **قال: (لما حضر عبيدة الموت دعا بكتبه فمحاها)**[١٢٨][١٢٩].

حنبل في: كتاب العلل ومعرفة الرجال ٧٥/١ رقم (٢٢٦)، والخطيب البغدادي في: تقييد العلم ص٤٧ رقم (٥٢)، وابن عبد البر في: جامع بيان العلم وفضله ٢٨٥/١ رقم (٣٦١). كلهم أخرجوه من طريق: وكيع، عن ابن عون، عن محمد قال: قلت لعبيدة... بألفاظ متقاربة.

(١٢١) الجرح والتعديل ٥٨/٨.

(١٢٢) ميزان الاعتدال ٨/٤.

(١٢٣) أخرج هذه المتابعة، الفسوي في: المعرفة والتاريخ ٨٨/٢، أخرجها بسند صحيح، قال: حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن محمد، قال: (قلت لعبيدة: أكتب منك ما أسمع؟ قال: لا، قلت: وجدت كتاباً أنظر فيه؟ قال: لا). الكتاب: تحقيق الدكتور: أكرم ضياء العمري/ مؤسسة الرسالة/ بيروت – لبنان /ط٢/ ١٤٠١هـ= ١٩٨١م. وأخرجها أيضاً: الخطيب البغدادي في: تقييد العلم ص٤٦ رقم (٤٩) أخرجها من طريق سليمان بن حرب به... وبمثل لفظ الفسوي.

(١٢٤) تقريب التهذيب ٣٨٤/١.

(١٢٥) المصدر نفسه ١١٦/١.

(١٢٦) جرير عبد الحميد الضبي، ثقة تقدمت ترجمته.

(١٢٧) أبو يزيد المرادي اسمه: ((النعمان بن قيس الكوفي، قال فيه ابن معين: ثقة؛ وقال أحمد بن حنبل: صالح الحديث))؛ الجرح والتعديل ٤٤٦/٨.

(١٢٨) كتاب العلم ص١١٩ رقم (١١٣)

(١٢٩) الأثر: أخرجه ابن عبد البر في: جامع بيان العلم وفضله ٢٨٦/١ رقم (٣٦٣) أخرجه من طريق: أبي خيثمة.. بمثله سنداً ولفظاً. وأخرجه: أبو بكر بن أبي شيبة في: المصنف في الأحاديث والآثار ١٧/٩ رقم (٦٣٥٣)، والخطيب البغدادي في تقييد العلم ص٦١ رقم (٩٥)؛أخرجاه من=

ومنهم: القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق:

أخرج أبو بكر بن أبي شيبة، بقوله: أخبرنا معاذ[١٣٠]، قال: حدثنا ابن عون[١٣١]، عن القاسم[١٣٢] : (أنه كان يكره أن يكتب الحديث) [١٣٣][١٣٤].

الأثر: صحيح، لأن رجاله ثقات.

ومنهم: محمد بن سيرين:

أخرج الدارمي، بقوله: أخبرنا الوليد بن شجاع[١٣٥]، حدثني قريش بن أنس، قال: قال لي ابن عون[١٣٦]: (والله ما كتبت حديث قط) قال ابن عون: قال ابن سيرين[١٣٧]: (لا والله ما كتبت حديثاً قط) [١٣٨][١٣٩].

الأثر: في سنده، قريش بن أنس الأنصاري البصري (ت٢٠٨هـ). قال النسائي: (تغير قبل موته بست سنين) [١٤٠].

=طريق: وكيع، عن سفيان الثوري، عن النعمان بن قيس... بألفاظ متقاربة وأخرج الأثر بزيادة في آخره: ابن سعد في: الطبقات الكبرى ٩٤/٦، والدارمي في: سننه ١٣٢/١ (المقدمة) باب (من لم ير كتابة الحديث) رقم (٤٦٥)، والخطيب البغدادي في: تقييد العلم ص٦١ رقم (٩٤)، وابن عبد البر في: جامع بيان العلم وفضله ٢٨٦/١ رقم (٣٦٤). كلهم أخرجوه بأسانيدهم إلى: النعمان بن قيس: (أن عبيدة دعا بكتبه فمحاها عند الموت، وقال: إني أخشى أن يليها قوم يضعونها في غير مواضعها).

(١٣٠) ((أبو المثنى: معاذ بن معاذ العنبري، ثقة متقن (ت ١٩٦هـ))؛ تقريب التهذيب ١٩٣/٢.

(١٣١) ابن عون: اسمه، عبد الله بن عون، ثقة تقدمت ترجمته.

(١٣٢) القاسم بن محمد، ثقة مشهور.

(١٣٣) المصنف في الأحاديث والآثار ٥٤/٩ رقم (٦٥٠٠).

(١٣٤) الأثر: أخرجه ابن عبد البر في: جامع بيان العلم وفضله ٢٨٧/١ رقم (٣٦٦) أخرجه بسنده إلى أبي بكر بن أبي شيبة، قال: أخبرنا معاذ، قال أخبرني ابن عون، عن القاسم: (أنه كان لا يكتب الحديث). وأخرجه: الخطيب البغدادي في: تقييد العلم ص٤٧ رقم (٥٣) من طريق: الوليد بن مسلم، عن عبد الله بن العلاء بن زَبْر، عن القاسم بن محمد (أنه كره كتاب الحديث) والوليد بن مسلم، مشهور بالتدليس، قال عنه الحافظ ابن حجر: (ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية). تقريب التهذيب ٢٨٩/٢، ولكن للأثر أصل صحيح عن القاسم، سبقت الإشارة إليه.

(١٣٥) ((أبو همام: الوليد بن شجاع بن الوليد السكوني، نزيل بغداد ثقة (ت ٢٤٣هـ))؛ تقريب التهذيب ٢٨٦/٢.

(١٣٦) عبد الله بن عون، ثقة تقدمت ترجمته.

(١٣٧) محمد بن سيرين، ثقة مشهور.

(١٣٨) سنن الدارمي ١٣٣/١ (المقدمة) باب (من لم ير كتابة الحديث) رقم (٤٧٤).

(١٣٩) الأثر: أخرجه الرامهرمزي في: المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ص ٣٨١ رقم (٣٦٨) أخرجه بسنده إلى: قريش بن أنس.. بمثله سنداً ولفظاً.

(١٤٠) ميزان الاعتدال ٣٨٩/٣.

وقريش مع اختلاطه في آخر عمره، وثقه: علي بن المديني، وابن معين، والنسائي[١٤١]. وجرحه: ابن حبان، قال فيه (كان شيخا صدوقاً إلا أنه اختلط في آخر عمره، حتى كان لا يدري ما يحدث به... لم يجز الاحتجاج به فيما ينفرد، فأما فيما يوافق الثقات فهو المعتبر بأخباره تلك)[١٤٢].

وحسن حديثه: أبو حاتم، والذهبي، وابن حجر:

قال فيه أبو حاتم: (لا بأس به) [١٤٣]، وقال الذهبي: (صدوق مشهور)[١٤٤]، وقال ابن حجر: (صدوق تغير بآخره) [١٤٥].

<u>أقوال الأثر:</u> حسن، لأن قريش بن أنس، سمع منه: الوليد بن شجاع، قبل اختلاطه، ولم يسمع منه بعد اختلاطه، قال الحافظ بن حجر: (سماع المتأخرين عنه بعد اختلاطه: ابن أبي العوام[١٤٦]،ويزيد بن سنان البصري، وبكار القاضي[١٤٧]، وأبي قِلاَبَة[١٤٨]، والكُدَيمي[١٤٩][١٥٠].

ويشهد لامتناع ابن سيرين عن كتابة الأحاديث النبوية، ما صح عنه، في الرواية التي أخرجها ابن سعد، بقوله: أخبرنا عفان بن مسلم[١٥١]، قال: حدثنا

([١٤١]) الجرح والتعديل ١٤٢/٧-١٤٣، وميزان الاعتدال ٣٨٩/٣.

([١٤٢]) المجروحين ٢٢٠/٢، للحافظ محمد بن حبان البستي/ تحقيق: محمود إبراهيم زايد/ دار المعرفة/ بيروت – لبنان.

([١٤٣]) الجرح والتعديل ١٤٣/٧.

([١٤٤]) ميزان الاعتدال ٣٨٩/٣.

([١٤٥]) تقريب التهذيب ٢٩/٢.

([١٤٦]) ابن أبي العوام اسمه: محمد بن أحمد بن يزيد، الرياحي البغدادي.

([١٤٧]) أبو بكر: بكار بن قتيبة بن أسعد الثقفي، قاضي مصر.

([١٤٨]) أبو قِلابة اسمه: عبد الملك بن محمد بن عبدالله الرَّقاشي.

([١٤٩]) الكُديمي اسمه: محمد بن يونس بن موسى بن سليمان.

([١٥٠]) تهذيب التهذيب ٣٧٥/٨، للحافظ: ابن حجر/ دائرة المعارف النظامية/ حيدر أباد – الدكن –الهند/ ط١/ ١٣٢٥هـ.

([١٥١]) أبو عثمان: عفان بن مسلم بن عبد الله الصغار البصري، ثقة وكان ثبتا في أحكام الجرح والتعديل (ت ٢٢٠هـ). الكاشف ٢٣٦/٢، وتقريب التهذيب ٦٧٩/١.

سُلَيم بن أخضر[١٥٢]، قال حدثنا ابن عون، قال: سمعت محمداً يقول: (لو كنت متخذاً كتاباً لاتخذت رسائل النبي ﷺ)[١٥٣][١٥٤].

الأثر: صحيح، لأن رجاله ثقات.

وأما الدليل العقلي، للناهين عن كتابة الحديث النبوي:

((فقد ذكروا أنهم كانوا يخافون إذا كتبوا شيئاً من الحديث- وقد كانوا أيضاً يكتبون القرآن- أن يلتبس أحدهما بالآخر، فيتوهم من لا علم له، ولا شهد التنزيل في شيء من الحديث أنه قرآن، فتحوطوا لذلك ومنعوا كتابة الحديث))[١٥٥].

ولهذا يقول الخطيب البغدادي: (ثبت أن كراهية من كره الكتاب من الصدر الأول، إنما هي لئلاّ يُضاهي بكتاب الله تعالى غيره أو يشتغل عن القرآن بسواه)[١٥٦].

ويقول ابن عبد البر: (من كره كتاب العلم إنما كرهه لوجهين:

أحدهما: أن لا يتخذ مع القرآن كتاب يضاهي به.

وثانيها: ولئلا يتكل الكاتب على ما كتب فلا يحفظ فيقل الحفظ)[١٥٧].

---

(١٥٢) " سُلَيم بن أخضر البصري، ثقة ضابط (ت ١٨٠هـ)"؛ تقريب التهذيب ٣٨٠/١.

(١٥٣) الطبقات الكبرى ١٩٤/٧.

(١٥٤) الأثر: أخرجه الدارمي في: سننه ١٣١/١ (المقدمة) باب (من لم ير كتابة الحديث) رقم (٤٥٧).

أخرجه بسنده إلى ابن عون، عن ابن سيرين... بمثل لفظه.

(١٥٥) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار ٣٥٢/٢، للعلامة: ابن الأمير الصنعاني/ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد / مكتبة الخانجي/ القاهرة – مصر /ط١/ ١٣٦٦هـ.

(١٥٦) تقييد العلم ص٥٧.

(١٥٧) جامع بيان العلم وفضله ٢٩٢/١.

الفصل الثالث

(الإذن في كتابة الحديث النبوي)

في مقابل ما ورد عنه ﷺ في النهي عن كتابة حديثه، وردت أحاديث أخرى عنه تأذن في كتابته، وإليها ذهب بعض الصحابة والتابعين إلى جواز كتابة الحديث النبوي.

من الصحابة: علي بن أبي طالب، وأنس بن مالك، والبراء بن عازب، وجابر بن عبد الله، والحسن بن علي بن أبي طالب، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وأبو أمامة الباهلي رضي الله عنهم[١٥٨].

ومن التابعين[١٥٩]: بشير بن نَهِيْكَ البصري، وسالم بن عبدالله بن عمر المدني، وسعيد بن جُبير الكوفي، وسعيد بن المسيب المدني، وعامر بن شراحيل الشعبي الكوفي، وعطاء بن أبي رباح المكي، وأبو عبد الله: نافع المدني، مولى ابن عمر، وأبو قِلاَبَة: عبد الله بن زيد البصري، وأبو المَلِيْح: عامر بن أسامة ابن عُمَيْر الهُذلي الكوفي[١٦٠].

وقد وردت أحاديث وآثار تدلل على ذلك نبين أهمها في ثلاثة مباحث، كالآتي:

---

(١٥٨) ينظر: تقييد العلم ص٨٨-١٠٠، وجامع بيان العلم وفضله ٢٩٨/١-٣١٠.

(١٥٩) هؤلاء من أشهر أئمة التابعين، الذين حازوا لدى أئمة الجرح والتعديل: الثقة، والحفظ، والإتقان، وعند ورود أي واحد منهم في حديث أو أثر في هذا الفصل أو الذي بعده أكتفي بتعريفه بالقول فيه: ثقة مشهور.

(١٦٠) ينظر: المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ص٣٧١-٣٧٦/ وتقييد العلم ص١٠١-١١٥.

المبحث الأول :إذنه ﷺ في كتابة حديثه

ثبت عن النبي ﷺ أنه أذن في كتابة حديثه، وأهم ما ثبت عنه في ذلك:

١) أخرج مسلم بسنده إلى أبي هريرة، قال: لما فتح الله عز وجل على رسول الله ﷺ مكة، قام في الناس فحمد الله وأثنى عليه... فذكر الخطبة[١٦١] خطبة النبي ﷺ ، قال: فقام أبو شاه رجل من أهل اليمن، فقال: اكتب لي يا رسول الله! فقال رسول الله ﷺ :((اكتبوا لأبي شاه)) [١٦٢][١٦٣].

٢) أخرج أبو داود، بقوله: حدثنا مُسَدَّدْ، وأبو بكر بن أبي شيبة[١٦٤] قالا: حدثنا يحيى[١٦٥]، عن عبيد الله بن الأخنس، عن الوليد بن عبد الله بن أبي مغيث[١٦٦]، عن يوسف ابن مَاهِك[١٦٧]، عن عبد الله بن عمرو قال: كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ﷺ أريد حفظه، فنهتني قريش، وقالوا: أتكتب كل شيء تسمعه؟، ورسول الله ﷺ بشر يتكلم في الغضب والرضا، فأمسكت عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ ، فأومأ بأصبعه إلى فيه، فقال:((اكتب فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا حق))[١٦٨][١٦٩].

---

(١٦١) ينظر: ما ورد في هذه الخطبة من أحكام شرعية في: صحيح البخاري ٥٣/١ كتاب: (العلم) باب: (كتابة العلم) رقم (١١٢)، وصحيح مسلم ٩٨٨/٢-٩٨٩ كتاب: (الحج) باب: (تحريم مكة وصيدها) رقم (١٣٥٥).

(١٦٢) صحيح مسلم ٩٨٨/٢ حديث رقم (١٣٥٥).

(١٦٣) الحديث متفق عليه، وأخرجه البخاري في صحيحه ٥٣/١ حديث رقم (١١٢) أخرجه بسنده إلى أبي هريرة... بألفاظ متقاربة.

(١٦٤) مُسَدَّدْ بن مُسَرْهَدْ، وأبو بكر: عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، قال الحافظ ابن حجر، عن كل منهما (ثقة حافظ)؛ تقريب التهذيب ٥٢٨/١، ١٧٥/٢.

(١٦٥) ((يحيى بن سعيد الأنصاري، حافظ، فقيه، حجة (ت ١٤٣هـ))؛ الكاشف ٢٢٥/٢.

(١٦٦) ((الوليد بن عبد الله بن أبي مغيث، ثقة))؛ المصدر السابق ٢١٠/٣.

(١٦٧) ((يوسف بن مَاهِك المكي، ثقة (ت ١٠٦هـ))؛ تقريب التهذيب ٣٤٥/٢.

(١٦٨) سنن أبي داود ٣١٧/٣ كتاب: (العلم) باب: (في كتابة العلم) رقم (٣٦٤٦).

(١٦٩) الحديث: أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في: المصنف في: الأحاديث والآثار ٤٩/٩-٥٠ رقم (١٦٤٧٩)، وأحمد في: المسند ١٦٢/٢، ١٩٢، والدارمي في: سننه ١٣٦/١(المقدمة) باب: (من رخص في كتابة العلم) رقم (٤٨٤)، والحاكم في: المستدرك ١٠٥/١-١٠٦، ورجح الحاكم: أن الوليد بن عبد الله، هو: الوليد بن أبي الوليد الشامي، وقد احتج به مسلم، ووافقه الذهبي.
والصواب: أن الوليد بن عبد الله هو: ابن أبي مغيث العبدي، كما صرح بذلك أبو داود، وغيره ممن أخرج الحديث، وليس الأمر كما رجح الحاكم ووافقه الذهبي.

الحديث: حسن، لأن رجاله كلهم ثقات إلا أبا مالك: عبيد الله بن الأخنس النخعي، قال عنه الحافظ ابن حجر: (صدوق، قال ابن حبان: كان يخطئ) [١٧٠]؛ **وعبيد الله ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (يخطئ كثيراً)** [١٧١].

أقول: لا تقدح أخطاؤه الحديث، لمتابعته من طرق غير هذه الطريق، ولا ينزل الحديث عن رتبة الحسن.

قال الحافظ ابن حجر: (وله طرق أخرى عن عبد الله بن عمرو يقوي بعضها بعضاً) [١٧٢].

٣) **أخرج البخاري بسنده إلى ابن عباس، قال: لما اشتد بالنبي ﷺ وجعه قال:((ائتوني بكتاب أكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده، قال عمر: إن النبي ﷺ ، غلبه الوجع**[١٧٣]**، وعندنا كتاب الله حَسْبُنا، فاختلفوا وكثر اللغط، وقال: ((قوموا عني ولا ينبغي عندي التنازع))** [١٧٤].

وأخرج الحديث: البيهقي في: المدخل إلى السنن الكبرى ص ٤١٣-٤١٥ رقم: (٧٥٣)، (٧٥٤)، (٧٥٥)، والخطيب البغدادي في: تقييد العلم ص٨٠-٨١ رقم (١٤١)، وفي: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٣٦/٢ رقم (١١٠٩)، وابن عبد البر في: جامع بيان العلم وفضله ٣٠٠/١ رقم (٣٨٩). كلهم أخرجوه من طريق: يحيى بن سعيد، عن عبيد الله الأخنس، عن الوليد بن أبي المغيث، عن يوسف بن ماهك، عن عبد الله بن عمرو... بمثله لفظاً. والحديث، له طرق أخرى تقوي هذه الطريق أخرجها: الخطيب البغدادي في: تقييد العلم ص٧٥-٨٢ من رقم (١٢٢) إلى رقم: (١٤٥)

(١٧٠) تقريب التهذيب ٦٢٩/١.

(١٧١) الثقات ١٤٧/٧، للحافظ: محمد بن حبان البستي/ دائرة المعارف العثمانية / حيدر آباد – الهند /ط١/ ١٤٠٢هـ=١٩٨٣م

(١٧٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري ٢٥٠/١.

(١٧٣) غلبه الوجع: "أي فشق عليه إملاء الكتاب أو مباشرة الكتابة، وكأن عمر رضي الله عنه، فهم من ذلك أنه يقتضي التطويل.
قال القرطبي وغيره: ائتوني أمر وكان حق المأمور أن يبادر للامتثال، لكن ظهر لعمر مع طائفة أنه ليس على الوجوب، وأنه من باب الإرشاد إلى الأصلح فكرهوا أن يكلفوه من ذلك ما يشق عليه في تلك الحالة مع استحضارهم قوله تعالى:﴿ مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ سورة الأنعام من الآية (٣٨) وقوله تعالى:﴿ تِبْيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ (سورة النحل من الآية ٨٩)، ولهذا قال عمر: حسبنا كتاب الله، وظهر لطائفة أخرى: أن الأولى أن يكتب لما فيه من امتثال أمره، وما تتضمنه من زيادة الإيضاح، ودل أمره لهم بالقيام على أن أمره كان على الإخبار، ولهذا عاش ﷺ بعد ذلك أياماً ولم يعاود أمرهم بذلك، ولو كان واجبا لم يتركه لاختلافهم، لأنه لم يترك التبليغ لمخالفة من خالف وقد كان الصحابة يراجعونه في بعض الأمور ما لم يجزم بالأمر، فإذا عزم امتثلوا، وقد عد هذا من موافقة عمر رضي الله عنه. وقال الخطابي: إنما ذهب عمر إلى أنه لو نص بما يزيل الخلاف، لبطلت فضيلة العلماء وعدم الاجتهاد. وتعقبه ابن الجوزي: بأنه لو نص على شيء أو أشياء لم يبطل الاجتهاد، لأن الحوادث لا يمكن حصرها، قال: وإنما خاف عمر أن يكون ما يكتبه في حالة غلبة المرض فيجد المنافقون سبيلاً إلى الطعن في ذلك المكتوب. واختلف المراد بالكتاب، فقيل: كان أراد أن يكتب كتاباً ينص فيه على الأحكام ليرتفع الخلاف، وقيل: بل أراد أن ينص على أسامي الخلفاء بعده، حتى لا يقع بينهم الاختلاف، قاله سفيان بن عيينة، ويؤيده أنه ﷺ ، قال لعائشة في أوائل مرضه، وهو عند موته: ((ادعي أباك وأخاك حتى أكتب كتاباً، فإني أخاف أن يتمنى متمن، ويقول قائل: ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر)) أخرجه مسلم، ومع ذلك فلم يكتب، والأول أظهر لقول عمر: كتاب الله حسبنا أي: كافينا، مع أنه يشمل الوجه الثاني لأنه بعض أفراده والله أعلم". فتح الباري شرح صحيح البخاري ٢٥٢/١.

(١٧٤) صحيح البخاري ٥٤/١ كتاب: (العلم) باب: (كتابة العلم) رقم (١١٤).

قال الحافظ ابن حجر: (في هذا الحديث دليل على جواز كتابة العلم لأنه ﷺ همَّ أن يكتب لأمته كتاباً يحصل معه الأمن، من الاختلاف وهو لا يهم إلا بحق) [١٧٥].

المبحث الثاني : جواز بعض الصحابة كتابة الحديث النبوي

أورد أهم ما رُوي عن بعض الصحابة في جواز كتابة الحديث النبوي، وذلك كالآتي:

١- ما روي عن: أنس بن مالك: أخرج مسلم بسنده إلى أنس، قال: حدثني، محمود بن الربيع، عن عتبان بن مالك بحديث وذكره...، قال أنس: (فأعجبني الحديث فقلت لابني: اكتبه فكتبه) [١٧٦].

وأخرج الطبراني بسنده إلى أنس بن مالك أنه قال: (قيدوا العلم بالكتاب)[١٧٧][١٧٨].

قال الهيثمي: (رواه الطبراني في الكبير، ورجاله رجال الصحيح) [١٧٩].

الأثر: صح وقفه عن أنس، لأن رجاله رجال الصحيح.

قال الخطيب البغدادي: (وهذا حديث موقوف، لا يصح رفعه) [١٨٠].

---

(١٧٥) فتح الباري شرح صحيح البخاري ٢٥٣/١.

(١٧٦) ينظر: صحيح مسلم ٦١/١-٦٢ كتاب: (الإيمان) باب: (الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً) رقم (٥٤)

(١٧٧)المعجم الكبير ٢٤٦/١ رقم (٧٠٠).

(١٧٨) أثر أنس: أخرجه ابن سعد في: الطبقات الكبرى ٢٢/٧، وأبو خيثمة في: كتاب العلم ص١٢٤ رقم (١٢١)، والدارمي في سننه ١٣٧/١ (المقدمة) باب (من رخص في كتابه العلم) رقم (٤٩١) والبخاري في: التاريخ الكبير ٢٠٨/٥ ترجمة رقم (٦٥٩) دار الكتب العلمية / بيروت – لبنان/ ١٤٠٧هـ=١٩٨٦م.؛ وأخرجه: الرامهرمزي في: المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ص ٣٦٨ رقم (٣٢٦)، والحاكم في: المستدرك ١٠٦/١، وقال: (صحيح عن أنس) ووافقه الذهبي؛ وأخرجه: البيهقي في: المدخل إلى السنن الكبرى ص ٤١٧ رقم (٧٦١)،والخطيب البغدادي في: تقييد العلم ص٩٨-٩٩ رقم (١٨٧)، (١٨٨)، وابن عبد البر في: جامع بيان العلم وفضله ٣١٦/١ رقم (٤١٠).

(١٧٩) مجمع الزوائد ١٥٢/١.

(١٨٠) تقييد العلم ص٩٩.

٢- **ما روي عن: عبد الله بن أبي أوفى: أخرج مسلم بسنده إلى ابن جُرَيْج[١٨١]، قال: أخبرني موسى بن عقبة[١٨٢]، عن سالم بن أبي النضر[١٨٣] أن عبد الله بن أبي أوفى، كتب إلى عمر بن عبيد الله [١٨٤] حين سار إلى الحَرُورِيَّة[١٨٥] يخبره أن رسول الله ﷺ ، كان في بعض أيامه التي لقي فيها العدو ينتظر حتى إذا مالت الشمس، ثم قام فيهم، فقال:((يا أيها الناس لا تتمنوا لقاء العدو، واسألوا الله العافية فإذا لقيتموهم فاصبروا، واعلموا أنّ الجنة تحت ظلال السيوف)) ثم قام النبي ﷺ ، وقال: ((اللهم منزل الكتاب، ومجري السحاب، وهازم الأحزاب اهزمهم وانصرنا عليهم)) [١٨٦].**

٣- **ما روي عن: عبد الله بن عمرو بن العاص: أخرج البخاري بسنده إلى أبي هريرة رضي الله عنه: قال:(ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثا عنه مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا أكتب) [١٨٧].**

وأخرج أحمد بسنده إلى أبي هريرة أنه قال:(ما كان أحد أعلم بحديث رسول الله ﷺ مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب بيده ويعيه بقلبه، وكنت أعيه بقلبي ولا أكتب بيدي، واستأذن رسول الله ﷺ في

([١٨١]) ابن جريج: اسمه "عبد الملك بن عبد العزيز، ممن جمع وصنف وحفظ وذاكر، وكان يدلس (ت ١٥٠هـ)"؛مشاهير علماء الأمصار ص٢٣٠ ترجمة رقم (١١٤٦).

([١٨٢]) "موسى بن عقبة بن أبي عياش الأسدي، ثقة فقيه إمام في المغازي، لم يصح أن ابن معين لينه (ت ١٤١هـ)"؛ تقريب التهذيب ٢٢٦/٢.

([١٨٣]) "أبو النضر: سالم بن أبي أمية المدني، ثقة نبيل (ت ١٢٩هـ)"؛ الكاشف ٢٧٠/١.

([١٨٤]) "عمر بن عبيد الله بن معمر القرشي التميمي، تابعي لجده معمر صحبه، وليست لعمر رواية إنما وقع له ذكر في أحاديث الصحيحين وغيرهما (ت٨٢هـ)"،تعجيل المنفعة ٤١/٢، ٤٣. ترجمة رقم (٧٧١)، للحافظ: ابن حجر العسقلاني/ دراسة وتحقيق الدكتور: إكرام الله إمداد الحق/ دار البشائر الإسلامية/ بيروت- لبنان /ط١/ ١٤١٦هـ=١٩٩٦م.

([١٨٥]) أي لقتالهم، والحرورية، نسبة إلى "حروراء، بفتحتين،وهي قرية بظاهر الكوفة نسبت إليه الحرورية من الخوارج، الذين خالفوا علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وبها كان تحكيمهم واجتماعهم حين خالفوا عليه، وقيل: إنما موضع على ميلين من الكوفة نزل به الخوارج الذين خالفوا علياً، فنسبوا إليها"؛ معجم البلدان ٢٤٥/٢؛ لياقوت الحموي/ دار الكتاب العربي/ بيروت – لبنان.

([١٨٦]) صحيح مسلم ١٣٦٢/٣-١٣٦٣ كتاب (الجهاد والسير) باب: (كراهة لقاء العدو والأمر بالصبر عند اللقاء) رقم (١٧٤٢).

([١٨٧]) صحيح البخاري ٥٤/١ كتاب (العلم) باب: (كتابة العلم) رقم (١١٣).

الكتابة عنه، فأذن له)[188][189]. قال الحافظ ابن حجر: (رواه أحمد، والبيهقي في المدخل وإسناده حسن) [190].

٤- ما روي عن: معاوية بن أبي سفيان: أخرج البخاري بسنده إلى: عامر الشعبي[191]، قال:حدثني كاتب المغيرة بن شعبة، قال: كتب معاوية إلى المغيرة بن شعبة (أن اكتب لي بشيء سمعته من رسول الله ﷺ) فكتب إليه، سمعت النبي ﷺ يقول:(إن الله كره لكم ثلاثاً: قيل وقال، وإضاعة المال، وكثرة السؤال) [192].

وقد ثبت أيضاً أن بعض الصحابة، كانت لهم صحف يكتبون فيها أحاديث سمعوها من النبي ﷺ ، من أهم هذه الصحف:

١- صحيفة: عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما: كان رضي الله عنه يسميها: (الصادقة) أخرج ابن سعد بسند صحيح، قال: أخبرنا أبو بكر بن عبد الله بن أبي أويس[193] عن سليمان بن بلال[194] عن صفوان بن سليم[195] عن عبد الله بن عمرو، قال:((استأذنت النبي ﷺ في كتابة

([188]) المسند ٢/٤٠٣.

([189]) الحديث اخرجه: البيهقي في: المدخل إلى السنن الكبرى ص ٤١٢-٤١٣ رقم (٧٥١) والخطيب البغدادي في: تقييد العلم ص٨٣ رقم (١٥٠). وأخرجاه بسندهما إلى: أبي هريرة... بمثل لفظه عند أحمد. وأخرجه: الخطيب البغدادي في: تقييد العلم ص ٨٣-٨٤ رقم (١٤٨)، (١٤٩)، (١٥١)، أخرجه من طرق إلى: أبي هريرة ... بألفاظ متقاربة.

([190]) فتح الباري شرح صحيح البخاري ١/٢٥٠.

([191]) عامر بن شراحيل الشعبي الكوفي، ثقة مشهور.

([192]) صحيح البخاري ٢/٥٣٧ كتاب: (الزكاة) باب: قول الله تعالى﴿ لا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافاً...﴾ (سورة البقرة من الآية ٢٧٣) حديث رقم (١٤٠٧)

([193]) ((أبو بكر: اسمه: عبد الحميد بن عبد الله بن أبي أويس، وأبو بكر: كنية له اشتهر بها، ثقة (ت ٢٠٢هـ)). تقريب التهذيب ١/٥٥٥.

([194]) ((أبو محمد: سليمان بن بلال المدني، ثقة إمام (ت ١٧٢هـ))؛ الكاشف ١/٣١١.

([195]) ((أبو عبد الله: صفوان بن سُلَيم المدني، ثقة مفت عابد رمي بالقدر (ت١٣٢هـ))؛ تقريب التهذيب ١/٤٣٨.

ما سمعته منه، قال: فأذن لي فكتبته، فكان عبد الله يسمي صحيفته تلك الصادقة)[١٩٦][١٩٧].

ولم تصلنا الصحيفة الصادقة، كما كتبها عبد الله بن عمرو بخطه، وقد أخرج أكثر أحاديثها الإمام: أحمد بن حنبل في مسنده[١٩٨]؛ وخَرَّجت كتب الحديث الأخرى بقية أحاديثها.

قال الذهبي: (يبلغ ما أسنده سبع مائة حديث اتفقا له على سبعة أحاديث، وانفرد البخاري بثمانية، ومسلم بعشرين) [١٩٩].

وأما ما قيل: إن ابن الأثير: قال: (إن الصحيفة الصادقة لابن عمرو، اشتملت على ألف حديث) [٢٠٠]، لم يصح ذلك عنه، لأنه لم ينص على اسمها أو تعرض لها بذكر، بل أورد أن عبد الله بن عمرو قال: (حفظت عن النبي ﷺ ألف مثل) [٢٠١].

وقد أفاد[٢٠٢] الشيخ صبحي السامرائي أن صحيفة عبد الله بن عمرو: جمع أحاديثها أحد الطلاب في مصر[٢٠٣] لنيل شهادة الماجستير.

ولأهمية هذه الصحيفة (الصادقة) التي كتبها ابن عمرو، وصفها الدكتور: محمد عجاج الخطيب بقوله: (لهذه الصحيفة أهمية علمية عظيمة، لأنها

---

(١٩٦) الطبقات الكبرى ٢٦٢/٤، ٤٩٤/٧.

(١٩٧) الحديث: أخرجه الرامهرمزي في: المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ص٣٦٦-٣٦٧ رقم (٣٢٢)، (٣٢٣) أخرجه من طريق: مجاهد، عن عبد الله بن عمرو... بألفاظ متقاربة. وأخرج الحديث بمعناه أيضاً من طريق: مجاهد، عن عبدالله بن عمرو، الدارمي في: سننه ١٣٨/١ (المقدمة) باب: (من رخص في كتابة العلم) رقم (٤٩٦)، وابن عبد البر في: جامع بيان العلم وفضله ٣٥/١-٣٦ رقم (٣٩٤).

(١٩٨) ينظر: المسند ١٥٨/٢-٢٢٦.

(١٩٩) سير أعلام النبلاء ٨٠/٣.

(٢٠٠) ينظر: السنة قبل التدوين ص ٣٤٩؛ للدكتور: محمد عجاج الخطيب/ دار الفكر/ دمشق/ ط٢/ ١٣٩١هـ=١٩٧١م؛ وينظر: علوم الحديث ومصطلحه ص ٢٧؛ للدكتور: صبحي الصالح/ دار العلم للملايين/ بيروت – لبنان /ط٥/ ١٣٨٨هـ=١٩٦٩م.

(٢٠١) أسد الغابة في معرفة الصحابة ٣٥٧/٣؛ لابن الأثير الجزري / تصحيح الشيخ: عادل أحمد الرفاعي/ دار إحياء التراث العربي/ بيروت – لبنان/ ط١/ ١٤١٧هـ=١٩٩٦م.

(٢٠٢) أفاد في مقدمة تحقيقه لكتاب: الخلاصة في أصول الحديث، للطيبي ص١١.

(٢٠٣) جمعها ونشرها: سيف الدين عليش، وطبعت، وصدرت عن الهيئة المصرية للكتاب عام ١٤١٥هـ في ٢٦٦ صفحة، وجمها: أحمد بن عبد الله، في رسالة ماجستير من كلية: الشريعة في الجامعة الأردنية.

وثيقة علمية تاريخية، تثبت كتابة الحديث النبوي الشريف بين يدي رسول الله ﷺ وبإذنه) [٢٠٤].

٢- صحيفة الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه: صحيفة الإمام علي كانت محفوظة في قراب سيفه، أخرج مسلم بسنده إلى: أبي الطفيل[٢٠٥] قال: سئل علي: أخصكم رسول الله ﷺ بشيء؟، فقال: ما خصنا رسول الله بشيء لم يَعُمَّ به الناس كافة إلا كان في قراب سيفي هذا، قال:فأخرج صحيفة مكتوب فيها:((لعن الله من ذبح لغير الله، ولعن الله من سرق منار[٢٠٦]الأرض ولعن الله من لعن والده، ولعن الله من أوى محدثاً)) [٢٠٧].

وتحتوي صحيفته على أحكام شرعية أخرى: كالعُقل[٢٠٨] وفكاك الأسير[٢٠٩]، وأن لا يقتل مسلم بكافر، أخرج البخاري بسنده إلى: عامر الشعبي، عن أبي جُحَيْفَةَ[٢١٠]، قال: قلت لعلي: (هل عندكم كتاب؟، قال: لا إلا كتاب الله أو فهم

([٢٠٤]) السنة قبل التدوين ص٣٥٠.

([٢٠٥]) أبو الطفيل اسمه: ((عامر بن واثلة بن عبدالله الكناني، صحابي مشهور بكنيته، رأي النبي ﷺ وهو شاب، وحفظ منه أحاديث (ت ١٠٧هـ))؛ الإصابة في تمييز الصحابة ١١٣/٤؛ للحافظ: ابن حجر العسقلاني/ وبهامشه: الاستيعاب في معرفة الأصحاب؛ لابن عبد البر/ مكتبة المثنى/ بغداد –العراق/ط١/ ١٣٢٨هـ.

([٢٠٦]) المنار: ((جمع منارة، وهي العلامة تجعل بين الحدين))؛ النهاية في غريب الحديث والأثر ١٢٧/٥، لابن الأثير الجزري/ تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي/ دار الفكر/ بيروت– لبنان / ١٣٩٩هـ=١٩٧٩م.

([٢٠٧]) صحيح مسلم ١٥٦٧/٣ كتاب: (الأضاحي) باب: (تحريم الذبح لغير الله، ولعن فاعله) رقم (١٩٨٧).

([٢٠٨]) العُقل: ((هو الدية، وأصله: أن القاتل كان إذا قتل قتيلاً جمع الدية من الإبل، فعَقَلها بفناء أولياء المقتول:أي شدها في عُقُلها ليسلمها إليهم، ويقبضوها منه، فسميت الدية عُقُلاً بالمصدر يقال: عَقل البعير يعقله عُقلاً وجمعها عقول، وكان أصل الدية الإبل، ثم قومت بعد ذلك: بالذهب، والفضة، والبقر، والغنم، وغيرها))؛ النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٧٨/٣.

([٢٠٩]) ((وفَكُّ الرقبة: أن يعين في عتقها، وأصل الفك: الفصل بين الشيئين وتخليص بعضهما من بعض، وفَكُّ الأسير فكّاً وفَكَاكَةً: فصله من الأسر، وفَكُّ الرقبة: تخليصها من إسار الرِّق، والفِكاك والفَكَاكُ: ما فُكَّ به))؛ لسان العرب ٤٧٥/١٠، مادة فكك/ لابن منظور / مؤسسة الكتب الثقافية/ بيروت– لبنان /ط١/ ١٤١٢هـ=١٩٩٢م.

([٢١٠]) أبو جحيفة اسمه: وهب بن عبد الله السُّوائي، ويقال له: وهب الخير، صحابي قدم على النبي ﷺفي آخر عمره، وحفظ عنه، ثم صحب عليا بعده، و ولاه شرطة الكوفة (ت ٧٤هـ) الاستيعاب في معرفة الأصحاب ١٥٦١/٤؛ لابن عبد البر/ تحقيق: علي محمد البجاوي/ مكتبة النهضة / الفجالة – مصر /١٩٦٠م؛ وتقريب التهذيب ٢٩٢/٢. قال ابن حجر: (وإنما سال أبو جحيفة الإمام علياً عن ذلك، لأن جماعة من الشيعة كانوا يزعمون أن عند أهل البيت – لاسيما علياً – أشياء من الوحي خصهم النبي ﷺ بها لم يطلع غيرهم عليها، وقد سأل علياً هذه المسألة أيضاً: قيس بن عباد، ومالك بن الحارث الأشتر النخعي، وحديثهما في سنن النسائي). فتح الباري شرح صحيح البخاري ٢٤٧/١.

أعطيه رجل مسلم أو ما في هذه الصحيفة، قال: قلت: وما في هذه الصحيفة؟ قال: العُقل، وفكاك الأسير، ولا يقتل مسلم بكافر) [٢١١].

((وهذه الصحيفة المباركة، قد رواها عن علي رضي الله عنه جميع تلاميذه)) [٢١٢]؛ وأخرج أحاديثها الإمام أحمد بن حنبل في مسنده[٢١٣].

((وقد جمع الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب، صحيفة علي[٢١٤] وطبعت في مصر))[٢١٥].

وهناك صحف أخرى غير هاتين الصحيفتين: كصحيفة جابر بن عبد الله الأنصاري، وصحيفة سعد بن عبادة الأنصاري، وصحيفة سَمُرة بن جُنْدُب الفزاري، وغيرها من الصحف.

وقد اقتصرت على صحيفة الإمام علي بن أبي طالب، والصحيفة الصادقة لعبد الله بن عمرو دون غيرهما من الصحف لكونهما أهم صحيفتين كتبتا في عهد النبي ﷺ ، وفي عصر الصحابة الكرام.

([٢١١]) صحيح البخاري ٥٣/١ كتاب (العلم) باب: (كتابة العلم) رقم (١١١).

([٢١٢]) معرفة النسخ والصحف الحديثية ص ٢٠٧؛ تأليف: بكر بن عبد الله أبو زيد/ دار الراية / جدة – والرياض/السعودية /ط١/١٤١٢هـ=١٩٩٢م.

([٢١٣]) ينظر: المسند ٧٥/١-١٦٠.

([٢١٤]) جمعها ونشرها الدكتور: رفعت فوزي عبد المطلب، مع دراسة توثيقية فقهية، وصدرت عن: دار السلام بالقاهرة – مصر سنة ١٤٠٦هـ، وتقع في ١١٦صفحة.

([٢١٥]) معرفة النسخ والصحف الحديثية ص٢٠٨.

المبحث الثالث : جواز بعض التابعين كتابة الحديث النبوي

أجاز بعض التابعين، كتابة الحديث النبوي، من أهم ما روي عنهم في ذلك:

منهم: بشير بن نَهِيْك: أخرج أبو بكر بن أبي شيبة، بقوله حدثنا وكيع[٢١٦] عن عمران بن حُدير[٢١٧]، عن أبي مِجْلِز[٢١٨]، عن بشير بن نهيك [٢١٩] قال:(كنت أكتب ما أسمعه من أبي هريرة، فلما أردت أن أفارقه بكتابي، فقلت هذا ما سمعته منك؟ قال: نعم) [٢٢٠][٢٢١].

الأثر: صحيح، لأن رجاله ثقات.

ومنهم: رجاء بن حَيْوَة: أخرج الدارمي، بقوله: أخبرنا الوليد بن شجاع[٢٢٢]، حدثني محمد بن شعيب بن شابور، أخبرنا الوليد ابن سليمان بن أبي السائب[٢٢٣]، عن رَجَاءُ بن حَيْوة [٢٢٤] أنه قال: (كتب هشام بن عبد الملك إلى عامله أن يسألني عن حديث، قال رجاء: فكنت قد نسيته لو لا إنه كان عندي مكتوباً) [٢٢٥][٢٢٦].

---

(٢١٦) ((أبو سفيان: وكيع بن الجراح بن مليح الكوفي، ثقة حافظ عابد (ت١٩٧هـ))؛ تقريب التهذيب ٢٨٤/٢.

(٢١٧) ((أبو عبيدة: عمران بن الحُدير السدوسي البصري، ثقة ثقة (ت ١٤٩هـ))؛ المصدر السابق ٧٥٠/١.

(٢١٨) أبو مِجْلز اسمه: ((لاحق بن حميد السدوسي، بصري إمام ثقة (ت ١٠٦هـ))؛ الكاشف ٢١٧/٣.

(٢١٩) بشير بن نهيك، ثقة مشهور.

(٢٢٠) المصنف في الأحاديث والآثار ٥٠/٩ رقم (٦٤٨٣).

(٢٢١) الأثر: أخرجه أبو خثيمة في: كتاب العلم ص ١٣٨ رقم (١٣٨)، والدارمي في: سننه ١٣٨/١ (المقدمة) باب: (من رخص في كتابه العلم) رقم (٤٩٤)،وابن عبد البر في: جامع بيان العلم وفضله ٣١٣/١ رقم (٤٠٣). كلهم أخرجوه من طريق: معاذ بن معاذ، عن عمران بن حدير، عن أبي مجلز، عن بشير بن نهيك... بمثله لفظاً. وأخرج الأثر بمعناه: ابن سعد في: الطبقات الكبرى ٢٢٣/٧؛ والخطيب البغدادي في: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ١٣٤/٢ رقم (١٤٠٧)،(١٤٠٨)، وأخرج الأثر باختلاف اللفظ من طريق وكيع: أبو خثيمة في: كتاب العلم ص ١٥٢ رقم (١٥٥)؛ وأحمد بن حنبل في: كتاب العلل ومعرفة الرجال ٧٦/١ رقم (٢٣١)، والخطيب البغدادي في: تقييد العلم ص١٠٣ رقم (٢٠٢). كلهم أخرجوه من طريق: وكيع، عن عمران بن حدير، عن أبي مجلز، عن بشير بن نهيك، قال: (كتبت عن أبي هريرة كتاباً فلما اردت أن أفارقه، قلت: يا أبا هريرة، إني كتبت عنك كتباً فأرويه عنك؟ قال: نعم اروه عني). وهذا اللفظ أخرجه بمعناه: الفسوي في: المعرفة والتاريخ ٨٢٦/٢. والأثر بلفظيه من الطريقين، يدل معناهما: على جواز بشير بن نهيك، لكتابة الحديث النبوي في الصحف.

(٢٢٢) الوليد بن شجاع، ثقة تقدمت ترجمته.

(٢٢٣) الوليد بن سليمان الدمشقي الشامي، قال عنه أبو حاتم: (هو من ثقات مشيخة دمشق)، وقال الحافظ ابن حجر: (ثقة)؛ الجرح والتعديل ٦/٩، وتقريب التهذيب ٢٨٥/٢.

(٢٢٤) رجاء بن حيوة: ثقة مشهور.

(٢٢٥) سنن الدارمي ١٣٩/١(المقدمة) باب: (من رخص في كتابة العلم) رقم (٥٠٥).

(٢٢٦) الأثر: أخرجه الخطيب البغدادي في: تقييد العلم ص ١٠٩ رقم (٢٢٥) أخرجه من طريق: محمد بن شعيب بن شابور: بمثله سنداً ولفظاً.

الأثر: حسن، لأن في سنده، محمد بن شعيب بن شابور الدمشقي، قال عنه الحافظ ابن حجر: (صدوق صحيح الكتاب) [٢٢٧].

ومنهم: سعيد بن جبير: أخرج أبو بكر بن أبي شيبة، بقوله: حدثنا ابن نمير[٢٢٨]**، عن عثمان بن حكيم**[٢٢٩]**، عن سعيد بن جبير**[٢٣٠]**: (أنه كان يكون مع ابن عباس، فيسمع منه الحديث فيكتبه في واسطة الرحل، فإذا نزل نسخه)** [٢٣١][٢٣٢].

الأثر: صحيح، لأن رجاله ثقات.

ومنهم: عامر بن شراحيل الشعبي: أخرج أبو خيثمة، بقوله: حدثنا وكيع[٢٣٣]**، عن أبي كِيْرَان**[٢٣٤]**، قال: سمعت الشعبي**[٢٣٥]**، يقول: (إذا سمعت شيئاً فأكتبه ولو في الحائط)** [٢٣٦][٢٣٧].

---

(٢٢٧) تقريب التهذيب ٨٧/٢.

(٢٢٨) ((أبو هشام: عبد الله بن نمير الهمداني، حجة (ت ١٩٩هـ))؛ الكاشف ١٢٢/٢.

(٢٢٩) ((أبو سهل: عثمان بن حكيم بن عباد الأنصاري، ثقة، مات قبل سنة الأربعين ومائة))؛ تقريب التهذيب ٦٥٧/١.

(٢٣٠) سعيد بن جبير، ثقة مشهور.

(٢٣١) المصنف في الأحاديث والآثار ٥١/٩ رقم (٦٤٨٥).

(٢٣٢) الأثر: أخرجه الدارمي في: سننه ١٣٨/١ (المقدمة) باب: (من رخص في كتابة العلم) رقم (٤٩٩)، وابن عبد البر في: جامع بيان العلم وفضله ٣١٤/١ رقم (٤٠٥). أخرجاه من طريق: عثمان بن حكيم، عن سعيد بن جبير...، لفظ الدارمي بألفاظ متقاربة، وابن عبد البر بمثله لفظاً. وأخرجه: الرامهرمزي في: المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ص٣٧١، ٣٧٤، رقم (٣٣٦)، (٣٣٧) والخطيب البغدادي في: تقييد العلم ص ١٠٤، رقم (٢٠٥)، (٢٠٦)، (٢٠٧). أخرجاه من طريق: جعفر بن أبي المغيرة، عن سعيد بن جبير... بألفاظ مختلفة تؤدي المعنى. وأخرج الأثر: الدارمي في: سننه ١٣٨/١ (المقدمة) باب: (من رخص في كتابة العلم) رقم (٤٩٥)، والخطيب البغدادي في: تقييد العلم ص١٠٤ -١٠٥ رقم (٢٠٨). أخرجاه من طريق: طارق بن عبد الرحمن، عن سعيد بن جبير قال: (كنت أسمع من ابن عمر وابن عابس الحديث بالليل، فأكتبه في واسطة الرحل).زاد الخطيب البغدادي، في أوله: (كنت أسير بين ابن عمر وابن عباس...) وفي آخره (حتى أنزل فأكتبه).

(٢٣٣) وكيع بن الجراح، ثقة تقدمت ترجمته.

(٢٣٤) أبو كيران، وقيل أبو كيران اسمه: ((الحسن بن عقبة المرادي، كوفي قال فيه ابن معين: (أبو كيران ثقة)، وقال أبوحاتم: (أبو كيران، شيخ يكتب حديثه))؛ الجرح والتعديل ٢٨/٣-٢٩.

(٢٣٥) عامر الشعبي، ثقة مشهور.

(٢٣٦) كتاب العلم ص ١٤٧ رقم (١٤٧).

(٢٣٧) الأثر: أخرجه أحمد حنبل في: كتاب العلل ومعرفة الرجال ٧٧/١ رقم (٢٣٦)، والرامهرمزي في: المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ص٣٧٦ رقم (٣٥٥)،والخطيب البغدادي في: تقييد العلم ص ١٠٢ رقم (١٩٦)،(١٩٧). كلهم أخرجوه من طرق، عن أبي كيران قال: سمعت الشعبي... بمثله لفظاً. وأخرجه: ابن سعد في: الطبقات الكبرى ٢٥٠/٦، والرامهرمزي في: المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ص٣٧٦ رقم (٣٥٤). أخرجاه من طريق: أبي كيران، عن الشعبي، قال: (اكتبوا ما سمعتم مني، ولو في الجدار). واخرج الأثر: ابن عبد البر في: جامع بيان العلم وفضله ٣١٢/١

الأثر: صحيح، لأن رجاله ثقات.

ومنهم: أبو قِلاَبة: عبد الله بن زيد: أخرج أبو بكر بن أبي شيبة، بقوله: حدثنا سليمان بن حرب[٢٣٨] قال: حدثنا حماد بن زيد[٢٣٩]، عن أيوب[٢٤٠]، عن أبي قلابة[٢٤١]، قال: (الكتاب أحب إليَّ من النسيان)[٢٤٢][٢٤٣].

الأثر: صحيح، لأن رجاله ثقات.

وأخرج ابن سعد، بسند صحيح، قال: أخبرنا عارم بن الفضل[٢٤٤] حدثنا حماد بن زيد، قال: أوصى أبو قلابة، قال: (ادفعوا كتبي إلى أيوب إن كان حياً، وإلا فاحرقوها)[٢٤٥].[٢٤٦].

((وذلك خشية أن يتولاها غير أهلها، كما صرح به في موضع آخر أما أيوب فمن أهلها))[٢٤٧].

وقد وجدت في عهد التابعين صحف، كتب فيها أحاديث عن النبي ﷺ أورد هنا صحيفتين اشتهرتا عن غيرهما، لظهورهما وتداولهما، وهما:

رقم (٤٠١) أخرجه من طريق: وكيع، عن أبي كِدْران، قال: سمعت الضحاك يقول: (إذا سمعت شيئاً فاكتبه ولو في حائط)؛ وهذا وهم من ابن عبد البر، والصواب أنه من كلام عامر الشعبي، المروي بهذا الإسناد، كما صرح بإخراجه أبو خيثمة وغيره.

(٢٣٨) ((أبو أيوب سليمان بن حرب، الحافظ البصري قاضي مكة، ثقة حافظ للحديث (ت ٢٢٤هـ))؛ تذكرة الحفاظ ٣٩٣/١.

(٢٣٩) حماد بن زيد، ثقة تقدمت ترجمته.

(٢٤٠) أبو بكر: أيوب بن كيسان السختياني الإمام، قال فيه ابن معين، وأبو حاتم: (ثقة) (ت ١٣١هـ)؛ الجرح والتعديل ٢٥٥/٢، ٢٥٦، والكاشف ٩٢/١، ٩٣.

(٢٤١) أبو قلابة: عبدالله بن زيد البصري، ثقة مشهور.

(٢٤٢) المصنف في الأحاديث والآثار ٥١/٩ رقم (٦٤٨٦)

(٢٤٣) الأثر: أخرجه الخطيب البغدادي في: تقييد العلم ص ١٠٥ رقم (٢١٠)، وابن عبد البر في: جامع بيان العلم وفضله ٣١٤/١ رقم (٤٠٦)، أخرجاه من طريق: سليمان بن حرب.... بمثله سنداً ولفظاً.

(٢٤٤) عارم هو: أبو النعمان: محمد بن الفضل البصري، ثقة تقدمت ترجمته.

(٢٤٥) الطبقات الكبرى ١٨٥/٧.

(٢٤٦) الأثر: أخرجه الفسوي في: المعرفة و التاريخ ٨٩/٢، والخطيب البغدادي في: تقييد العلم ص ٦٢ رقم (٩٨). أخرجاه من طريق: عارم أبو النعمان... بمثله سنداً ولفظاً.

(٢٤٧) سنة الرسول ﷺ ص ٦٨؛ تأليف: محمد الحافظ التجاني/ مطبعة التقدم/ القاهرة – مصر /ط٢/ ١٤١١هـ =١٩٩٠م.

١- صحيفة : جويرية بن أسماء بن عُبيد (ت ١٧٣هـ):

"المحدث الثقة أبو مِخْرَاق الضبعي البصري، حديثه محتج به في الصحاح"[٢٤٨].

روى عن نافع[٢٤٩] وآخرون[٢٥٠]. قال ابن سعد أخبرنا عفان بن مسلم[٢٥١] قال: (كان جويرية بن أسماء صاحب علم كثير)[٢٥٢].

((له نسخة[٢٥٣] عن نافع لازالت محفوظة في مكتبة شهيد علي باشا بأستانبول – تركيا-))[٢٥٤].

٢- صحيفة[٢٥٥] همام بن منبه بن كامل اليماني (ت ١٣٢هـ):

كتبها أبو عقبة: همام بن منبه المحدث الثقة، عن الصحابي الجليل أبي هريرة رضي الله عنه (ت ٥٩هـ).

([٢٤٨]) سير أعلام النبلاء ٣١٧/٧، ٣١٨.

([٢٤٩]) نافع هو: أبو عبد الله المدني، مولى ابن عمر، ثقة مشهور.

([٢٥٠]) ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال ١٧٢/٥-١٧٣؛ للحافظ: المزي/ تحقيق: بشار عواد معروف/ مؤسسة الرسالة/ بيروت –لبنان /ط١/١٤١٣هـ=١٩٩٢م

([٢٥١]) أبو عثمان: عفان بن مسلم الصفار، ثقة تقدمت ترجمته.

([٢٥٢]) الطبقات الكبرى ٢٨١/٧.

([٢٥٣]) حققها: صلاح الدين يلد يرم، في رسالة ماجستير بجامعة مرمرة تركيا سنة ١٤٠٥هـ.

([٢٥٤]) دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه ٢٣٩/١، للدكتور: محمد مصطفى الأعظمي/ المكتب الإسلامي/ بيروت، ودمشق/ ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.

([٢٥٥]) صحيفة همام بن منبه، طبعت ثلاث طبعات: الطبعة الأولى: نشرها لأول مرة، الدكتور: محمد حميد الله في: مجلة المجمع العلمي بدمشق سنة ١٣٧٢هـ، ثم نشرها المركز الثقافي بباريس سنة ١٣٩٩هـ. الطبعة الثانية: تحقيق الدكتور: رفعت فوزي عبد المطلب، نشرها مكتبة الخانجي، بالقاهرة – مصر سنة ١٤٠٦هـ. الطبعة الثالثة: تحقيق الشيخ: علي حسن عبد الحميد، وصدرت عن: المكتب الإسلامي – بيروت سنة ١٤٠٧هـ. ينظر: تفاصيل هذه الطبعات الثلاث، في: صحايف الصحابة وتدوين السنة النبوية الشريفة ص ١٩٠ -١٩٤، إعداد: أحمد عبد الرحمن الصويان/ مراجعة الدكتور: سعدي الهاشمي، والدكتور: مسفر الدميني ط١/١٤١٠هـ=١٩٩٠م

قال الذهبي واصفاً لها: (صاحب تلك الصحيفة التي كتبها عن أبي هريرة، وهي نحو من مائة وأربعين حديثاً[٢٥٦]، حدث بها عنه معمر بن راشد)[٢٥٧].

وقد أخرج أحاديثها كاملة: الإمام أحمد بن حنبل في مسنده [٢٥٨]، وأخرج أكثر أحاديثها البخاري، ومسلم في صحيحيهما، قال الذهبي في ذلك: (ولهمام عن أبي هريرة نسخة مشهورة أكثرها في الصحاح رواها عنه معمر)[٢٥٩]. وقد استدل بوجود هذه الصحيفة، من قال: بأن الحديث النبوي دون في القرن الأول الهجري.

([٢٥٦])عدد أحاديث، صحيفة همام بن منبه: (١٣٩) حديثاً، ينظر: صحيفة همام ص٢٠-٤٥/ بتحقيق الدكتور: رفعت فوزي عبد المطلب.

([٢٥٧]) سير أعلام النبلاء ٣١١/٥.

([٢٥٨]) ينظر: المسند ٣١٢/٢-٣١٩.

([٢٥٩]) تذكرة الحفاظ ١٠١/١.

الفصل الرابع

(التوفيق بين أحاديث النهي والإذن في كتابة الحديث النبوي)

وفيه مبحثان:

المبحث الأول :أوجه التوفيق بين أحاديث النهي والإذن في كتابة الحديث النبوي

اختلف العلماء في التوفيق بين أحاديث النهي في كتابة الحديث النبوي، وبين الأحاديث التي تدل على الإذن بكتابته، ولهم في ذلك ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: إعلال حديث أبي سعيد الخدري:

أعل بعض العلماء حديث أبي سعيد الخدري، وقالوا الصواب وقفه عليه فلا يصلح للاحتجاج به، قاله البخاري وغيره[٢٦٠].

أقول: هذا إعلال غير موفق وغير صائب، لأن حديث أبي سعيد الخدري صحيح ثبت عند الإمام مسلم في صحيحه مرفوعاً إلى النبي ﷺ، ويؤيد صحته ويعضده ما تقدم في رواية الدارمي، التي أخرجها في سننه بسند رجاله ثقات إلى أبي سعيد الخدري: ((أنهم استأذنوا النبي ﷺ أن يكتبوا عنه، فلم يأذن لهم)).

الوجه الثاني: القول بنسخ حديث أبي سعيد الخدري:

وقد قال بالنسخ جمهور العلماء، واختاره بعض المتأخرين، وممن قال به من المتقدمين:

❖ ابن قتيبة الدِّيْنَوَرِي، قال: (هذا منسوخ السنة بالسنة، فكأنه نهى في أول الأمر أن يكتب قوله، ثم رأى لما علم أن السنن تكثر ويفوت الحفظ أن تكتب، وتقيد)[٢٦١].

---

(٢٦٠) ينظر: تدريب الراوي ٢/٦٧.

(٢٦١) تأويل مختلف الحديث ص ٢٨٦-٢٨٧، لابن قتيبة / تصحيح : محمد زهري النجار/ مكتبة الكليات الأزهرية/ القاهرة-مصر/١٣٨٦هـ=١٩٦٦م.

❖ ويميل الرامهرمزي إلى نسخ النهي عن الكتابة، فيقول: (وحديث أبي سعيد الخدري حرصنا أن يأذن لنا رسول الله ﷺ ، أحسب أنه كان في أول الهجرة، كان لا يؤمن الاشتغال به عن القرآن)[٢٦٢].

❖ وقال الخطابي: (يشبه أن يكون النهي متقدماً، وآخر الأمرين الإباحة) [٢٦٣].

❖ وقال ابن الأثير الجزري: (إن الإذن في الكتابة ناسخ للمنع منه، بإجماع الأمة على جوازه، ولا يجتمعون إلا على صحيح) [٢٦٤].

❖ وقال البيهقي، وابن الصلاح: (لعل النهي عن ذلك كان حين يخاف التباسه بالقرآن، والإذن فيه حين أمن ذلك، فيكون النهي منسوخاً) [٢٦٥].

❖ وقال ابن حجر العسقلاني: (إن النهي متقدم، والإذن ناسخ له عند الأمن من الالتباس، وهو أقر بها مع أنه لا ينافيها) [٢٦٦].

((لكن عبارة ابن حجر، يظهر فيها القول بالنسخ، فإنه جعل النهي في أول الأمر متوجها في حالتي الخوف والأمن كما هو ظاهر من إطلاقه، ثم جاء الإذن في حالة الأمن ناسخاً النهي في هذه الحالة، وبقى النهي في حالة الخوف مستمراً)) [٢٦٧].

❖ وقال ابن الأمير الصنعاني: (وأحسن هذه الأجوبة النسخ، فإن رواة أحاديث الجواز من بينهم جماعة نصوا على تاريخ التجويز، كحديث أبي شاه، وكان

([٢٦٢]) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ص٣٨٦.

([٢٦٣]) معالم السنن ٤/١٧٠، للخطابي / خرج أحاديثه: عبد السلام عبد الشافي محمد/ دار الكتب العلمية / بيروت – لبنان /ط١/ ١٤١١هـ=١٩٩١ م.

([٢٦٤]) جامع الأصول في أحاديث الرسول ٨/٣٣، لابن الأثير الجزري/ تحقيق وتخريج : عبد القادر الأرنؤوط/ مكتبة دار البيان /مصر/١٣٩٢هـ=١٩٧٢م.

([٢٦٥]) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص٨٨، واختصار علوم الحديث ص ٩٩.

([٢٦٦]) فتح الباري شرح صحيح البخاري ١/٢٥١.

([٢٦٧]) حجية السنة ص٤٤٥.

ذلك في آخريات حياة الرسول ﷺ ، ومنهم قوم كانوا في أواخر الصحابة إسلاماً كأبي هريرة) [٢٦٨].

وظاهر كلام ابن قتيبة، والخطابي، وابن الأثير، ((أن كلاً من النهي والإذن عام للصحف والأشخاص، لا تخصيص فيه بشيء مما تقدم من الأقوال- الأخرى- ، وظاهرها أنه نهى في أول الأمر سواء خيف اللبس أم لا، ثم أذن مطلقاً كذلك))[٢٦٩].

<u>وممن قال بالنسخ من المتأخرين:</u>

<u>الأستاذ المحقق: أحمد محمد شاكر إذ يقول:</u> (هذه الأحاديث مع استقرار العمل بها بين أكثر الصحابة والتابعين، ثم اتفاق الأمة بعد ذلك على جوازها، كل هذا يدل على أن حديث أبي سعيد الخدري منسوخ، وأنه كان في أول الأمر حين خيف اشتغالهم عن القرآن، وحين خيف اختلاط غير القرآن بالقرآن، وحديث أبي شاه في أواخر حياة النبي ﷺ ، وكذلك إخبار أبي هريرة وهو متأخر الإسلام أن عبد الله بن عمرو كان يكتب وأنه هو لم يكن يكتب: يدل على أن عبد الله كان يكتب بعد إسلام أبي هريرة، ولو كان حديث أبي سعيد الخدري في النهي متأخر عن هذه الأحاديث في الإذن والجواز لعرف ذلك عند الصحابة يقيناً صريحاً، ثم إجماع الأمة القطعي بعد قرينة قاطعة على أن الإذن هو الأمر الأخير، وهو إجماع ثابت بالتواتر العلمي عن كل طوائف الأمة بعد الصدر الأول رضي الله عنهم أجمعين)[٢٧٠].

<u>وقال الأستاذ الدكتور: محمد محمد أبو شهبة:</u> (ولعل مما يؤيد القول بالنسخ أن أحاديث الإذن متأخرة التاريخ، فأبو هريرة أسلم عام سبع، وقصة أبي شاه

([٢٦٨]) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار ٢/٣٥٤.

([٢٦٩]) حجية السنة ص٤٤٥.

([٢٧٠]) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ص١٠٠.

كانت في السنة الثامنة عام الفتح، ومهما يكن من شيء فقد انقضى العهد النبوي والذين كتبوا الحديث من الصحابة عدد غير كثير) [٢٧١].

وقال الدكتور: أحمد عمر هاشم: (وظل النهي عن الكتابة قائماً حتى كثرت السنن وخيف عليها أن تضيع من البعض، فكان الإذن بالكتابة ناسخاً لما تقدم من النهي، ولم يلحق الرسول بالرفيق الأعلى إلا وكتابة الحديث مأذون فيها) [٢٧٢].

الوجه الثالث: الجمع بين الأحاديث المتعارضة:

وهذا الوجه فيما يبدو لي أحسن الوجوه، لأنه يبعدنا عن إعلال الأحاديث الصحيحة، ويبعدنا أيضاً عن اللجوء إلى النسخ، وحيث أمكننا عدم نصب التعارض بين الأحاديث الصحاح كان ذلك أفضل، وأيضاً فإن العلماء لا يقرون النسخ ما دام بالإمكان الجمع بين الأدلة، ولذلك نجد الكثير من متقدمي العلماء ومتأخريهم، قد سلك سبيل الجمع بين الأدلة بوجه من الوجوه، وممن ذهب إلى ذلك من المتقدمين:

النووي، قال: (إن الإذن لمن خيف نسيانه، والنهي لمن أمن، النسيان ووثق بحفظه، وخيف اتكاله على الخط إذا كتب فيكون النهي مخصوصاً)[٢٧٣].

ونقل الكتاني، عن ابن الجوزي أنه قال: (إن النبي ﷺ قصد الناس في بداية الإسلام على القرآن، فلما كثرت الأحاديث ورأى قلة ضبطهم، أذن لهم في الكتابة) [٢٧٤].

وقال الذهبي: (الظاهر أن النهي كان أولاً لتتوفر هممهم على القرآن وحده وليمتاز القرآن بالكتابة عما سواه من السنن النبوية، فيؤمن اللبس، فلما زال المحذور واللبس ووضح أن القرآن لا يشتبه بكلام الناس أذن في كتابة العلم) [٢٧٥].

([٢٧١]) أعلام المحدثين ص٨، للدكتور: محمد أبي شهبة/ دار الكتاب العربي / مصر /١٣٨١هـ=١٩٦٢م.

([٢٧٢]) قواعد أصول الحديث ص١٩١، للدكتور: أحمد عمر هاشم/ عالم الكتب/ بيروت – لبنان /ط٢/ ١٤١٧هـ=١٩٩٧م.

([٢٧٣]) تدريب الراوي ٦٧/٢.

([٢٧٤]) التراتيب الإدارية ٢٤٨/٢، تأليف: عبد الحي الكتاني/ دار الكتاب العربي/ بيروت – لبنان.

وقال السيوطي:(إن المراد النهي عن كتابة الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة، لأنهم كانوا يسمعون تأويل الآية فربما كتبوه معها، فنهوا عن ذلك لخوف الاشتباه) [٢٧٦].

وهذه الأقوال الأربعة، ليس فيها القول بالنسخ، بل فيها البيان الواضح لسبب نهيه ﷺ ، وإذنه لكتابة حديثه.

وقد أورد العلامة الدكتور: عبد الغني عبد الخالق، قول النووي، والسيوطي وقال: (أما عبارة السيوطي والنووي فلا يعقل فيها نسخ، لأن النهي كان من أول الأمر خاصاً بحالة الخوف، والإذن في حالة الأمن، فلا يرفعه إذ لم يردَا في حالة واحدة، بل هما في حالتين مختلفتين ولعلتين متغايرتين فيستمران هكذا إلى يوم القيامة إن وجد الخوف توجه النهي، وإن وجد الأمن حصلت الإباحة، فمن أين النسخ؟ اللهم إلا أن يُدَّعى أن النهي إنما كان في زمن لا يوجد فيه إلا الخوف من الاشتباه، لعدم تقرر القرآن في النفوس وتميزه تمام التمييز، وأنه من حين الإذن إلى يوم القيامة لا يوجد إلا الأمن، لتواتر القرآن وكمال تميزه عند الأمة، ولو فرض أنه حصل لبس لأحد رجع إلى الكثير من الناس فيبينون له الصواب، فهو آمن من اللبس في النهاية، وحيث إن النهي قد انتهت علته ولا يمكن وجودها من وقت الإذن فقد انتهى هو أيضاً، وهذا نسخ.

وفيه نظر: فإن الإذن لا يقال: إنه نسخ لهذا النهي على تقدير صحة كلامهم هذا، وكل ما في الأمر أنه قد انتهى تعلق الحكم لانتهاء علته، وعدم وجودها فيما بعد، ولا يقال لنحو هذا: نسخ لأن النسخ: رفع حكم شرعي بخطاب شرعي) [٢٧٧].

([٢٧٥]) سير أعلام النبلاء ٣/٨١.

([٢٧٦]) تدريب الراوي ٢/٦٧.

([٢٧٧]) حجية السنة ص٤٤٦.

وممن ذهب إلى الجمع بين أحاديث النهي، والإذن في كتابة الحديث، بعيداً عن النسخ، من المتأخرين:

الدكتور : نور الدين عِتْر، قال:(لابد من علة يدور عليها الإذن والمنع في آن واحد، والعلة التي تصلح لذلك في اختيارنا هي: خوف الانكباب على درس غير القرآن، وترك القرآن اعتمادا على ذلك) [٢٧٨].

ويرى الأستاذ الدكتور: مصطفى السباعي: ((أنه لا يوجد تعارض حقيقي [٢٧٩] بين أحاديث النهي وأحاديث الإذن، لأن النهي هو: عن التدوين الرسمي كما كان يدون القرآن، وأما الإذن فهو: سماح بتدوين بعض من الأحاديث لظروف وملابسات خاصة أو سماح لبعض الصحابة الذين كانوا يكتبون الأحاديث لأنفسهم)) [٢٨٠].

ويدلل على رأيه: ((بما رواه الخطيب البغدادي بسنده إلى الضحاك [٢٨١]، قال: (لا تتخذوا للحديث كراريس ككراريس المصاحف) [٢٨٢]، وقول الخطيب البغدادي [٢٨٣] (ثبت أن كراهة من كره الكتاب من الصدر الأول، إنما لئلا يضاهى بكتاب الله غيره، أو يشتغل عن القرآن بسواه)) [٢٨٤].

وقال الدكتور: محمد عجاج الخطيب: (ليس هناك من تعارض بين ما روي عن الرسول ﷺ من إباحة الكتابة وكراهتها، فكره الكتابة لمن لا يُحْسِنها أو لمن يستطيع الحفظ، وأباحها لمن لا يستطيع الحفظ) [٢٨٥].

([٢٧٨]) منهج النقد في علوم الحديث ص ٤٣، للدكتور: نور الدين عتر/ دار الفكر / دمشق/ ط٣/ ١٤٠١هـ=١٩٨١م

([٢٧٩]) يقصد السباعي: أنه لا يوجد تعارض حقيقي، وأن التعارض إنما هو في الظاهر فقط، ولو كان التعارض حقيقياً لما أمكن الجمع بينهما.

([٢٨٠]) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص٦١، للدكتور: مصطفى السباعي/ المكتب الإسلامي/ دمشق/ط٤/ ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م

([٢٨١]) ((أبو القاسم الضحاك بن مزاحم الهلالي الخرساني، صدوق كثير الإرسال (ت ١٠٥هـ)) ؛تقريب التهذيب ٤٤٤/١.

([٢٨٢]) أثر الضحاك أخرجه: أبو بكر بن أبي شيبة في: المصنف في الأحاديث والآثار ١٨/٩ رقم (٦٣٥٨)، والإمام أحمد بن حنبل في: كتاب العلل ومعرفة الرجال ٧٧/١ رقم (٢٣٩) والخطيب البغدادي في: تقييد العلم ص٤٨، رقم (٥٨).

([٢٨٣]) تقدم ذكر قول الخطيب البغدادي في: نهاية المبحث الثالث من الفصل الثاني.

([٢٨٤]) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص٦١.

([٢٨٥]) أصول الحديث علومه ومصطلحه ص١٨٥، للدكتور: محمد عجاج الخطيب/ دار الفكر/بيروت –لبنان /ط٤/ ١٤٠١هـ=١٩٨١م

وقال أيضاً: (ما ورد عن الصحابة والتابعين وأتباعهم من كراهة للكتابة أو إباحتها، لم يكن ناشئاً من قيام حزبين أحدهما يبيح الكتابة والآخر يكرهها، بل أباحوا الكتابة حين زالت أسباب المنع، وكرهوا الكتابة حين وجدت أسباب منعها وكراهتها، كخشية التباس القرآن بالسنة أو الانشغال بالسنة عن القرآن أو مضاهاة الكتاب الكريم بكراريس الحديث وكتبه، وقد ثبتت أخبار الكراهة عن بعض من أباحوا الكتابة، كما ثبتت أخبار الإباحة عن بعض من كرهوا الكتابة، وكانت غايتهم جميعاً واحدة، وهي المحافظة على القرآن والسنة: أن يلتبس أحدهما بالآخر، ثم انعقد الإجماع على إباحة الكتابة، حين زالت أسباب كراهتها) [٢٨٦].

من خلال الأقوال المتقدمة لأئمة العلم من المتقدمين والمتأخرين المندرجة تحت الوجه الثالث، يتبين لنا أن منهجهم في التوفيق بين: أحاديث النهي والإذن في كتابة الحديث النبوي، كان صائباً، وهو منهج موفق: لا يقر بالنسخ في هذه المسألة، ويبعدنا عن إعلال الأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ .

وهذا ما أختاره، وأدلل عليه في المبحث الآتي:

(٢٨٦) السنة قبل التدوين ص٣٤٠-٣٤١.

المبحث الثاني : نفي وقوع النسخ بين أحاديث النهي والإذن في كتابة الحديث النبوي

إن النهي عنى كتابة الحديث النبوي في حياة النبي ﷺ ، وفي عصر الصحابة وكبار التابعين لا يزال مستمراً لم ينسخ أصلاً، خوفاً من اختلاط القرآن بالحديث وخشية إهماله.

((ونلاحظ أن القول بالنسخ لا يحل الإشكال في هذه المسألة، لأن النهي عن الكتابة لو نسخ نسخاً عاماً، لما بقي الامتناع عن الكتابة في صفوف الصحابة بعد وفاته ﷺ ولأقيمت الحجة عليهم من طلبة العلم الذين كانوا على أشد الحرص على تدوين الحديث، فما زال المشكل بحاجة إلى مخلص مناسب لحله)) [٢٨٧].

((لأن الكتابة لا ينهي عنها لذاتها، لأنها ليست من القضايا التعبدية التي لا مجال للنظر فيها، ولأنها لو كانت محظورة لذاتها لما أمكن صدور الإذن بها لأحد من الناس كائناً من كان)) [٢٨٨].

والقضية كذلك ليست قضية حكم يتعلق بالتحليل والتحريم من حيث تكليف الذمة الإنسانية، بل هو إدراك لقضية دستورية، لأمة جديدة لم يزل قرآنها يجمع ويدون للحفاظ عليه وتمييزه عن غيره[٢٨٩].

يقول العلامة الدكتور: عبد الغني عبد الخالق: (قال بالنسخ جمهور العلماء واختاره بعض المتأخرين، والحق أنه لا نسخ أصلاً، وأن النهي دائر مع الخوف، والإذن دائر مع الأمن وجوداً وعدماً، وأن الخوف قد يحصل في أي زمن فيتوجه النهي، والأمن قد يحصل في أي زمن فيتوجه الإذن، فإنه يجب أن لا نقول بالنسخ إلا عند عدم إمكان الجمع بغيره، وقد أمكننا الجمع بتخصيص النهي بحالة الخوف والإذن بحالة الأمن، وهو جمع معقول المعنى فما الذي يضطرنا إلى القول بالنسخ؟ ثم إنه لا داعي للتخصيصات بالصحف أو الأشخاص أو

([٢٨٧]) منهج النقد في علوم الحديث ص٤٣.

([٢٨٨]) المرجع السابق ص٤٣.

([٢٨٩]) ينظر: السنة الإسلامية بين إثبات الفاهمين ورفض الجاهلين ص١٦٠، للدكتور: رؤوف شلبي /دار القلم/ الكويت/ط٢/ ١٤٠١هـ=١٩٨١م.

الأزمنة، بل المدار في النهي على حصول الاشتباه من كتابة السنة مع القرآن أو مستقلة ومن كاتب الوحي أو من غيره، وفي زمن نزول الوحي أو في غيره، والمدار في الإذن على الأمن، الاشتباه في هذه الأحوال كلها)[٢٩٠].

إذاً فليس في المسألة نسخ، لأن بعض الصحابة والتابعين، بعد وفاة رسول الله ﷺ بقوا على النهي في كتابة الحديث النبوي، وإلا لكانوا آثمين لمخالفتهم ببقائهم على أمره المنسوخ.

وعند تدقيقنا لنصوص أحاديث النبي ﷺ ، وآثار الصحابة والتابعين التي تنهى عن كتابة الحديث النبوي، نجدها ظاهرة في حرصها على صيانة القرآن الكريم وحفظه، وليس نهيها بشيء يحلل أو يحرم.

وعليها يتضح لنا أنه لا قول بالنسخ بين أحاديث النهي والإذن في كتابة الحديث، عند إمكان الجمع بينها بوجه من الوجوه، وهو جمع صائب وموفق وقد تقدم ذكره[٢٩١]. حققت القول فيه، وبينت أنه أحسن الوجوه في الجمع بينهما، لأن العلماء لا يقرون بالنسخ أصلاً، ما دام بالإمكان الجمع بين الأدلة بوجه من الوجوه، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى أدلل أيضاً على أنه لا نسخ في هذه المسألة، بضرب شواهد أربعة، لأقوال مهمة ومقبولة لبعض الصحابة الذين امتنعوا عن كتابة الحديث النبوي وحظروا كتابته، ونجد من نصوص أقوالهم تحديد أهم الموانع الحقيقية للنهي عن كتابة الحديث النبوي،وهي في أدلتها تؤكد لنا كلها أن أحاديث وآثار الإذن في كتابة الحديث، لا تصلح أن توجه في أن تكون حلاً صائباً لنسخ أحاديث وآثار النهي عن كتابة الحديث، وإليك هذه الشواهد التي تدل على ذلك:

---

(٢٩٠) حجية السنة ص ٤٤٦-٤٤٧.

(٢٩١) أي في الوجه الثالث من المبحث الأول في هذا الفصل.

الشاهد الأول: قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه:

أخرج عبد الرزاق، بقوله: أخبرنا معمر، عن الزهري، عن عروة بن الزبير: (أن عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنن فاستشار أصحاب رسول الله ﷺ في ذلك، فأشاروا عليه أن يكتبها فطفق يستخير الله فيها شهراً، ثم أصبح يوما وقد عزم الله له فقال: إني كنت أريد أن أكتب السنن وإني ذكرت قوما كانوا قبلكم كتبوا كتباً فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله، وإني والله لا ألبس كتاب الله بشيء أبداً) [٢٩٢][٢٩٣].

الأثر: ضعيف بسبب انقطاع سنده، لأن عروة بن الزبير لم يسمع من عمر بن الخطاب. قال أبو زرعة: (عروة بن الزبير عن عمر مرسل) [٢٩٤].

أقول: الأثر مقبول، لأن انقطاع سنده بين: عروة، وعمر أو صله الخطيب البغدادي من طريق: سفيان بن سعيد الثوري، عن معمر بن راشد، عن الزهري، عن عروة بن الزبير، عن عبد الله بن عمر، عن عمر بن الخطاب: أنه أراد أن يكتب السنن فاستخار الله شهراً فأصبح وقد عزم له، ثم قال: (إني ذكرت قوماً كانوا قبلكم كتبوا كتاباً فأقبلوا عليه وتركوا كتاب الله عز وجل) [٢٩٥].

وقد ثبت سماع عروة من عبد الله بن عمر، وسماع عبد الله بن عمر من أبيه عمر ابن الخطاب، وهذه الطريق التي أوصلت الانقطاع بين عروة وعمر، تقوي أثر عمر بن الخطاب من الضعف بسبب الانقطاع إلى الحسن لغيره.

([٢٩٢]) المصنف ٢٥٧/١١-٢٥٨ رقم (٢٤٨٤).

([٢٩٣]) الأثر: أخرجه البيهقي في: المدخل إلى السنن الكبرى ص ٤٠٧ رقم (٧٣١)، والخطيب البغدادي في: تقييد العلم ص٥٠ رقم (٦٥)، وابن عبد البر في: جامع بيان العلم وفضله ٢٧٤/١-٢٧٥ رقم :(٥٤٣). كلهم أخرجوه بسند منقطع، من طريق: عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن عروة بن الزبير، عن عمر بن الخطاب... بمثله لفظاً. وأخرج الأثر، بألفاظ متقاربة، من طرق أخرى، فيها أيضاً انقطاع بين عروة، وعمر بن الخطاب، الخطيب البغدادي في: تقييد العلم ص٥٠-٥١ رقم (٦٦)، (٦٨)، (٩٦)؛ والهروي في: ذم الكلام وأهله ٢٤٨/٣ رقم (٥٧٠).

([٢٩٤]) كتاب المراسيل لابن أبي حاتم الرازي ص ١٤٩ رقم (٥٤٢).

([٢٩٥]) تقييد العلم ٥٠-٥١ رقم (٦٧).

ويشهد أيضاً لقبول أثر عمر بن الخطاب، الأثر الصحيح الذي أخرجه ابن سعد برجال ثقات، قال: أخبرنا زيد بن يحيى بن عبيد الدمشقي[٢٩٦]، قال: أخبرنا عبد الله بن العلاء[٢٩٧]، قال سألت القاسم[٢٩٨]، يملي علي أحاديث فقال: (إن الأحاديث كثرت على عهد عمر بن الخطاب، فأنشد الناس أن يأتوه بها أمر بتحريقها، ثم قال: مثناة كمثناة أهل الكتاب، قال: فمنعني القاسم يومئذ أن أكتب حديثاً)[٢٩٩].

ثم كتب عمر بن الخطاب إلى الأمصار بمحو من كان عنده أحاديث مكتوبة عن النبي ﷺ، روى أبو خيثمة بسنده إلى يحيى بن جعدة، قال: أراد عمر أن يكتب السنة، ثم كتب في الناس: من كان عنده شيء من ذلك فليمحه)[٣٠٠][٣٠١].

الأثر ضعيف بسبب انقطاع سنده، لأن يحيى بن جعدة لم يدرك عمر بن الخطاب، قال فيه ابن حجر:(ثقة، وقد أرسل عن ابن مسعود ونحوه) [٣٠٢].

أقول: الأثر وإن كان ضعيفاً بسبب انقطاع سنده، ولكن متنه صحيح، ويشهد لصحة متنه؛ رواية الخطيب البغدادي المتقدمة التي أوصلت الانقطاع بين عروة، وعمر، والأثر الصحيح الذي أخرجه ابن سعد بسنده إلى القاسم بن محمد بن أبي بكر.

وهذه الآثار المقبولة الثابتة عن عمر بن الخطاب، تُدلل على إن عدم كتابته للحديث النبوي، بمعنى تدوينه، راجع لأسباب ثلاثة:

---

(٢٩٦) "زيد بن يحيى الدمشقي، ثقة توفي سنة ٢٠٧هـ."؛ الكاشف ٢٦٩/١.

(٢٩٧) "عبد الله بن العلاء بن زَبْر الدمشقي، ثقة (ت ١٦٤هـ)"؛ تقريب التهذيب ٥٢١/١.

(٢٩٨) هو: القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، ثقة مشهور.

(٢٩٩) الطبقات الكبرى ١٨٨/٥.

(٣٠٠) كتاب لعلم ص٤٩ رقم (٢٧).

(٣٠١) الأثر: أخرجه الخطيب البغدادي في: تقييد العلم ص٥٣ رقم (٧٢)، وابن عبد البر في: جامع بيان العلم وفضله ٢٧٥/١ رقم (٣٤٥). أخرجاه: بسندهما إلى يحيى بن جعدة أن عمر بن الخطاب... بألفاظ متقاربة.

(٣٠٢) تقريب التهذيب ٢٩٨/٢.

أولها: ((إبعاد الأمة الإسلامية عن الخطأ الأثيم الذي ارتكبه أهل الكتاب من قبل، بتدوين كتاب الله: التوراة والإنجيل بوصيات الرسل وجعلوها هي الكتب المنزلة))[٣٠٣].

ثانيها: خوف عمر من إقدامه، على تدوين الحديث النبوي أن ينكب المسلمون على دراسة غير القرآن ويهملوا كتاب الله، فيتشبهوا بأهل الكتاب إن هم تركوا القرآن لجمع الحديث النبوي، فهو لهذا يمتنع بعد شهر من الاستخارة عن تدوين الحديث النبوي.

ثالثها: كثرة الأحاديث في عهد عمر، جعلته يمتنع عن تدوينها، لأن كثرتها في نظره مظنة الوقوع في الخطأ، ولئلاّ يتخذ من كثرتها المغرضون من المنافقين واليهود مطية لأهوائهم الفاسدة، فيدسوا في الحديث ما ليس منه[٣٠٤]. فإحجام عمر بن الخطاب رضي الله عنه، عن تدوين الحديث النبوي، لم يكن لكراهية الكتابة، بل لمانع يقتضي التريث في الجمع والتدوين، لأن الاهتمام بجمع وتدوين الحديث النبوي فيه إقدام لدراسة الحديث النبوي، وإهمال لكتاب الله عز وجل، وأنه عندما زال هذا المانع والخطر، وتحقق لعمر احتياط الصحابة في قبول الصحيح من الحديث أجاز كتابة الحديث النبوي، ما لم يكن تدويناً رسمياً كالقرآن، ولذلك نجده يكتب لنفسه ويأذن لغيره لمن يأمن عليه اللبس[٣٠٥]. قال الحاكم: وقد صحت الرواية عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب أنه قال: (قيدوا العلم بالكتاب) [٣٠٦]، ووافق الذهبي تصحيح الحاكم[٣٠٧].

([٣٠٣]) السنة الإسلامية: بين إثبات الفاهمين ورفض الجاهلين ص١٧٠.

([٣٠٤]) ينظر: السنة قبل التدوين ص١٠٥-١٠٦ والحديث والمحدثون ص٧٥.

([٣٠٥]) ينظر: علوم الحديث ونصوص من الأثر ص٢٣-٢٤، تأليف الدكتور: رشدي عليان، والدكتور: قحطان عبد الرحمن الدوري، والأستاذ: كاظم فتحي الراوي/ مطبعة : جامعة بغداد/١٩٨٠م.

([٣٠٦]) الأثر أخرجه: ابن أبي شيبة في: المصنف في الأحاديث والآثار ٤٩/٩ رقم (٦٤٨٧) والدارمي في سننه ١٣٨/١ (المقدمة) باب: (من رخص في كتابة العلم) رقم (٤٩٧) والخطيب البغدادي في: تقييد العلم ص ٨٨-٨٩ رقم (١٦٠)، (١٦١)، وابن عبد البر في: جامع بيان العلم وفضله ٣٠٩/١رقم (٣٩٦).

([٣٠٧]) المستدرك، وبذيله تلخيص الذهبي ١٠٦/١.

الشاهد الثاني: قول عبد الله بن عباس رضي الله عنهما:

أخرج ابن عبد البر، بقوله: قرأت على سعيد بن نصر[٣٠٨]، أن قاسماً[٣٠٩]، حدثه، قال: حدثنا ابن وضاح، أخبرنا بان نُمير[٣١٠]، أخبرنا روح بن عبادة[٣١١]، قال: حدثنا ابن جريج، عن الحسن بن مسلم[٣١٢]، عن سعيد بن جبير[٣١٣]، عن ابن عباس رضي الله عنهما: أنه كان ينهى عن كتابة العلم، وقال: (إنما ضل من كان قبلكم بالكتب)[٣١٤].

الأثر: في سنده عبد الملك بن جريج، قال عنه الحافظ ابن حجر: (ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل)[٣١٥]، وقد دلس هنا، والتدليس كالانقطاع يقدح في الأثر، إلا أن ابن جريج صرح بالإخبار، في الرواية التي أخرجها البيهقي، والخطيب البغدادي بسندهما إلى: روح بن عبادة، قال: حدثنا ابن جريج، أخبرني الحسن بن مسلم، عن سعيد بن جبير أن ابن عباس، كان ينهى عن كتابة العلم، وأنه قال: (إنما أضل من قبلكم الكتب)[٣١٦].

ورواية البيهقي، والخطيب البغدادي، التي صرح فيها ابن جريج بالإخبار عن شيخه، الحسن بن مسلم أوصلت سند الرواية التي أخرجها ابن عبد البر، ويكون أثر ابن عباس عنده حسن، لأن رجاله ثقات إلا ابن وضاح: أبو عبد الله محمد بن وضاح بن بَزِيغ، فهو صدوق.

---

(٣٠٨) "أبو عثمان سعيد بن نصر، الإمام المحدث الورع، عني بالرواية والضبط، وروى الكثير، وكان موصوفاً بالعلم والعمل (ت٣٩٥هـ)"؛ سير أعلام النبلاء ١/٨٠.

(٣٠٩) "أبو محمد قاسم بن أصْبغ بن محمد الأموي، الإمام الحافظ محدث الأندلس، كان بصيراً بالحديث ورجاله، وفي آخر عمره كبر وكثر نسيانه وما اختلط، فأحس بذلك فقطع الرواية صوناً لعلمه أثنى عليه غير واحد (ت٣٤٠هـ)"؛ تذكرة الحفاظ ٣/٨٥٣، ٨٥٤.

(٣١٠) " محمد بن عبد الله بن نُمير الهمداني، ثقة حافظ فاضل (ت ٢٣٤هـ)"؛ تقريب التهذيب ٢/١٠٠.

(٣١١) " أبو محمد روح بن عبادة بن العلاء القيسي، ثقة فاضل له تصانيف (ت٢٠٥هـ)"؛ المصدر السابق ١/٣٠٤.

(٣١٢) "الحسن بن مسلم بن يَنَّاق، ثقة مات مع طاوس"؛ الكاشف ١/١٦٧.

(٣١٣) وسعيد بن جبير، ثقة مشهور.

(٣١٤) جامع بيان العلم وفضله١/٢٨٠ رقم (٣٥٣).

(٣١٥) تقريب التهذيب ١/٦١٧.

(٣١٦) المدخل إلى السنن الكبرى ص٤٠٨-٤٠٩ رقم (٧٣٦)، وتقييد العلم ص٤٥ رقم (٤٥).

قال فيه ابن الفرضي[٣١٧]: (كان عالماً بالحديث بصيراً بطرقه وعلله، وله خطأ كثير محفوظ عنه، ويغلط ويصحف) [٣١٨]. عقب عليه الذهبي بقوله: (قلت: هو صدوق في نفسه رأس في الحديث)[٣١٩]. وقال فيه أيضاً: (الإمام الحافظ محدث الأندلس) [٣٢٠].

ويشهد لقبول الأثر، ما تقدم[٣٢١]، في صحة امتناع ابن عباس عن كتابة غير القرآن في الصحف.

الشاهد الثالث: قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه:

أخرج الدارمي، بقوله: أخبرنا يزيد[٣٢٢]، أخبرنا العوام[٣٢٣]عن إبراهيم التيمي[٣٢٤]، قال: بلغ ابن مسعود أن عند ناس كتاباً، فلم يزل بهم حتى أتوه به فمحاه، ثم قال: (إنما هلك أهل الكتاب قبلكم أنهم أقبلوا على كتب علمائهم، وتركوا كتاب ربهم) [٣٢٥][٣٢٦].

الأثر: صحيح لأن رجاله ثقات.

وهذا ابن مسعود، وابن عباس يفسران علة النهي عن كتابة الحديث النبوي كغيرهما ألا وهو الحرص على صيانة القرآن، وإبعاد الأمة المسلمة عن الخطأ

---

(٣١٧) "أبو الوليد: عبد الله بن محمد بن يوسف القرطبي، الحافظ الإمام الحجة، أخذ عنه ابن عبد البر، قال: وكان فقيها عالما في فنون العلم والحديث والرجال، (ت ٤٠٣هـ)"؛ طبقات الحفاظ ص٤٣٦ ترجمة رقم (٩٤٨).

(٣١٨) سير أعلام النبلاء ٤٤٥/١٣-٤٤٦.

(٣١٩) ميزان الاعتدال ٩٥/٤.

(٣٢٠) سير أعلام النبلاء ٤٤٥/١٣.

(٣٢١) تقدم ذلك في: بداية المبحث الثاني من الفصل الثاني.

(٣٢٢) "أبو خالد : يزيد بن هارون الواسطي، ثقة متقن عابد (ت٢٠٦هـ)"؛ تقريب التهذيب ٣٣٣/٢.

(٣٢٣) "العوام بن حوشب الواسطي أحد الأعلام، وثقوه له نحو مائتي حديث (ت١٤٨)"؛ الكاشف ٣٠٥/٢-٣٠٦.

(٣٢٤) "أبو أسماء: إبراهيم بن يزيد بن شريك الكوفي العابد، ثقة إلا أنه يرسل ويدلس (ت ٩٢هـ)" ؛تقريب التهذيب٦٨/١-٦٩

(٣٢٥) سنن الدارمي ١٣٣/١ (المقدمة) باب: (من لم ير كتابة الحديث) رقم (٤٦٩).

(٣٢٦) الأثر: أخرجه الخطيب البغدادي في تقييد العلم ص٥٦ رقم (٧٩) من طريق: يزيد بن هارون، عن العوام، عن إبراهيم التيمي ... بمثله لفظاً. وأخرج الأثر بمعناه، من طرق أخرى عن ابن مسعود: أبو بكر بن أبي شيبة في: المصنف في الأحاديث والآثار ٥٣/٩-٥٤ رقم (٦٤٩٨)، والدارمي في: سننه ١٣٤/١، ١٣٥(المقدمة) باب: (من لم ير كتابة الحديث) رقم (٤٧٧)، (٤٧٩)، والخطيب البغدادي في: تقييد العلم ص٥٤ رقم (٧٣)، ص٥٥-٥٦ رقم (٧٧)، (٧٨) وابن عبد البر في: جامع بيان العلم وفضله ٢٨٧/١-٢٧٩ رقم (٣٥٠)، والهروي في: ذم الكلام وأهله ٧٠/١ رقم (٥٦).

الكبير الذي ارتكبه أهل الكتاب بتركهم كتاب الله، وإبداله بكلامهم فضلوا وأضلوا .

الشاهد الرابع: قول أبي سعيد الخدري رضي الله عنه:

أخرج أبو خيثمة، بقوله: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن الجُرَيْري، عن أبي نضرة[٣٢٧]، قال: قلت لأبي سعيد: إنك تحدثنا أحاديث معجبة، وإنا نخاف أن نزيد أو ننقص فلوا أنا اكتتبناه، فقال: (لن نكتبكم ولن نجعله قرآنا، ولكن أحفظوا عنَّا كما حفظنا)[٣٢٨][٣٢٩].

الأثر: صحيح، لأن رجاله ثقات، وإسماعيل بن إبراهيم، هو: أبو بشر البصري، المعروف بابن عُليّة، قال عنه ابن حبان: (من المتقنين، وأهل الفضل في الدين)[٣٣٠].

والجُريْري، هو "سعيد بن إياس البصري، ثقة اختلط قبل موته بثلاث سنين"[٣٣١]، ورواية إسماعيل بن علية، عن الجريري صحيحه، لأنه سمع منه قبل أن يختلط.

---

(٣٢٧) ((المنذر بن مالك بن قُطعَة العبدي، ثقة (ت ١٠٨هـ))؛ تقريب التهذيب ٢١٣/٢.

(٣٢٨) كتاب العلم ص١٠٧ رقم (٩٦).

(٣٢٩) الأثر : أخرجه أحمد بن حنبل في: كتاب العلل ومعرفة الرجال ٤٠٨/١ رقم (٢٦٥٧)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين ٥٦٤/٣، والبيهقي في: المدخل إلى السنن الكبرى ص٤٠٥ -٤٠٦ رقم (٤٠٦)، والخطيب البغدادي في: تقييد العلم ص ٣٩ رقم (٢٦)، وابن عبد البر في: جامع بيان العلم وفضله ٢٧٣/١ رقم (٣٤٠)؛ كلهم أخرجوه من طريق:الجُريري، عن أبي نضرة .. بمثله لفظاً، وأخرج الأثر، بألفاظ متقاربة من هذه الطريق، عن أبي سعيد الخدري: عبد الله بن المبارك في : مسنده ص ١٤٢ رقم (٢٣١)، الكتاب : تحقيق صبحي البدري السامرائي/ مكتبة المعارف/ الرياض/ السعودية /ط١/ ١٤٠٧هـ١٩٨٧م، وأخرجه ابن الجعد في : مسنده (٦٣٦/١)رقم (١٤٩٨)، الكتاب: تحقيق : عبد المهدي بن عبدالقادر بن عبد الهادي/ مكتبة الفلاح/الكويت/ ط١/ ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م، وأخرج الأثر كذلك بألفاظ متقاربة: الدارمي في : سننه ١٣٣/١(المقدمة) باب: (من لم ير كتابة الحديث) رقم (٤٧١)، والرامهرمزي في : المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ص٣٧٩ رقم (٣٦٣)، وابن عدي في : مقدمة الكامل في ضعفاء الرجال ٢١/١، والخطيب البغدادي في: تقييد العلم ص ٣٨-٣٩ رقم (٢٤) (٢٥)(٢٧). وذكره ابن حجر في إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة (٢٦٨/٥ رقم (٥٦٩٢)، الكتاب: تحقيق الدكتور: محمود أحمد عبد المحسن/ مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية/ المدينة المنورة – السعودية /ط١/ ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

(٣٣٠) مشاهير علماء الأمصار ص ٢٥٥ ترجمة رقم (١٢٧٧)

(٣٣١) تقريب التهذيب ٣٤٨/١

قال الحافظ ابن حجر: (روى عنه في الاختلاط: يزيد بن هارون، وابن المبارك، وابن أبي عدي[٣٣٢]، وكلما روى عنه مثل هؤلاء الصغار فهو مختلط إنما الصحيح عنه: حماد بن سلمة، والثوري، وشعبة، وابن علية، وعبد الأعلى[٣٣٣]، من أصحهم سماعا منه، قبل أن يختلط بثمان سنين)[٣٣٤].

والأثر: له طريق ثانية[٣٣٥]، وثالثة[٣٣٦]، وهذه الطرق الثلاث تقوي بعضها بعضاً. وابن علية:

إسماعيل ابن إبراهيم راوي الأثر، من طريق الجريري، عن أبي نضرة، يُبين سبب نهي أبي سعيد الخدري، ونهي غيره من الصحابة، عن كتابة الحديث النبوي، بقوله: (إنما كرهوا الكتاب، لأن من كان قبلهم اتخذوا الكتب فأعجبوا بها، فكانوا يكرهون أن يشتغلوا بها عن القرآن) [٣٣٧].

وقال البيهقي: (هذه الرواية عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري، تدل على أن النهي عن الكتابة إنما وقع خشية أن يختلط بكتاب الله عز وجل شيء) [٣٣٨].

---

(٣٣٢) ((ابن أبي عدي اسمه: "محمد بن إبراهيم أبو عمرو البصري، ثقة (ت ١٩٤هـ))؛ الكاشف ١٥/٣

(٣٣٣) ((عبد الأعلى السامي، ثقة لكنه قدري (ت١٨٩هـ))؛ المصدر السابق ١٣٠/٢.

(٣٣٤) تهذيب التهذيب ٧/٤

(٣٣٥) أخرجها: أبو بكر بن أبي شيبة في : المصنف في الأحاديث والآثار ٥٢/٩ رقم (٦٤٩١)، والطبراني في: المعجم الأوسط ٢٣٤/١ رقم (٢٤٩٨)، والبيقهي في: المدخل إلى السنن الكبرى ص٤٠٥ رقم (٧٢٥)، والخطيب البغدادي في: تقييد العلم ص٣٨ رقم (٢٢)، (٢٣)، وابن عبد البر في: جامع بيان العلم وفضله ٢٧٢/١رقم (٣٣٨) كلهم أخرجوه من طريق: كَهْمَسْ بن الحسن، عن أبي نضرة، قال: قلت: لأبي سعيد الخدري: أَكْتِبْنا قال: (لن نُكَتِبْكُمْ ولن نجعله قرآناً، ولكن حدثوا عنا كما كنا نأخذ عن نبي الله ﷺ ، وكان أبو سعيد يقول: تحدثوا فإن الحديث يذكر بعضه بعضاً). والحديث ذكره الهيثمي في: مجمع الزوائد ١٦١/١، وقال: (رواه الطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصحيح) وذكره أيضاً في: مجمع البحرين في زوائد المعجمين ٢٠٣/١-٢٠٤ رقم (٢١٢)، الكتاب: تحقيق ودراسة : عبد القدوس بن محمد نذير/ مكتبة الرشد/ الرياض- السعودية/ط١/ ١٤١٣هـ= ١٩٩٢م.

(٣٣٦) أخرجها: البيهقي في: المدخل إلى السنن الكبرى ص٤٠٦ رقم (٧٢٧)، والخطيب البغدادي في: تقييد العلم ص٣٧-٣٨ رقم (١٩) (٢٠)(٢١) وابن عبد البر في: جامع بيان العلم وفضله ٢٧٣/١ رقم (٣٣٩)، والهروي في: ذم الكلام وأهله ٢٤٢/٣ رقم (٥٦٧). كلهم أخرجوه من طريق: المستمر بن الريان، عن أبي نضرة، قال: قلت لأبي سعيد الخدري: ألا نكتب ما نسمع منك؟ قال: (أتريدون أن تجعلوها مصاحف؟ إن نبيكم ﷺ كان يحدثنا فنحفظ، فاحفظوا كما كنا نحفظ).

(٣٣٧) تقييد العلم ص٥٧ رقم (٨٣)

(٣٣٨) المدخل إلى السنن الكبرى ص٤٠٦ رقم (٧٢٨).

هذه الشواهد الأربعة المقبولة، وأحاديث النبي ﷺ في النهي عن كتابة الحديث النبوي، لاسيما حديث أبي سعيد الخدري الصحيح، خير دليل على حرصه ﷺ وحرص أصحابه للحفاظ على القرآن الكريم وصيانته، فالمسألة ليس كما يقررها جمهور العلماء أن النهي عن كتابة الحديث النبوي منسوخ، بأحاديث الإذن في كتابته، لكون أحاديث الإذن متأخرة والمتأخر ينسخ المتقدم، لأن أحاديث الإذن، وإن كانت متأخرة، فهي تدل أيضاً: على أن كتابة الحديث النبوي مسموح به في نظر النبي ﷺ ، وخلفائه،وبعض أصحابه الناهين عن كتابته، عند الأمن من الاشتباه والاختلاط بين القرآن والحديث النبوي، بشرط أن لا يكون كتابة الحديث النبوي، تدويناً عاماً كالقرآن أي لا يتخذ مرجعاً يتداول بين الصحابة، لأن هذا يؤدي إلى إهمال القرآن والإعراض عنه، والانشغال بالحديث النبوي.

((ولذلك لم يأمر النبي ﷺ أحداً بكتابة الحديث النبوي، كما أمر بكتابة القرآن، وإنما أذن لأفذاذ الصحابة بذلك، ولم يكن الصحابة رضوان الله عليهم يتداولون تلك الصحف من الحديث، ولم نجد شيئاً من الروايات أن أحداً فعل ذلك، وإنما كانت الصحف بين أيديهم بمثابة المذكرات))[٣٣٩].

قال العلامة الدكتور: عبد الغني عبد الخالق: (ثم نزيد أن امتناع بعض الصحابة عن التدوين، وإحراقهم لما دونوه لسببين آخرين:

<u>أولهما:</u> أنه لشدة ورعه وخوفه من الله تعالى، خشي أن يتمسك أحد بعده بحديث يدونه ويكون هذا الحديث المدون، قد رواه رجل ظاهره الثقة وهو كذوب أو ظاهره أنه قوي الحفظ وهو ضعيف أو أنه إذا لم يكن هناك واسطة بينه وبين الرسول (ﷺ)، يحتمل أن يكون هو نفسه قد بدل حرفا بحرف فيه سهواً، وإلى هذا أشار أبو بكر (الصديق) في قوله لعائشة، مبيناً سبب إحراقه ما دونه من الأحاديث[٣٤٠] :

([٣٣٩]) منهج النقد في علوم الحديث ص٤٤-٤٥.

([٣٤٠]) نقل الذهبي وغيره عن عائشة أنها قالت: (جمع أبي الحديث عن رسول الله ﷺ ، وكانت خمسمائة حديث...) ينظر : تذكرة الحفاظ ١/٥

خشيت أن أموت وهي عندك فيكون فيها أحاديث عن رجل ائتمنته ووثقت به، ولم يكن كما حدثني، فأكون قد تقلدت ذلك[٣٤١].

وقوله في الرواية الأخرى: (إني حدثتكم الحديث ولا أدري لعلي لم أسمعه حرفاً حرفا)[٣٤٢]

وثانيهما: أنه من المعلوم أن الواحد منهم أو الاثنين أو العشرة أو المائة، لا يمكنهم أن يجمعوا كل ما صدر عن النبي ﷺ في كتاب واحد كما حصل في القرآن، لأنه لا يوجد أحد منهم قد لازم النبي ﷺ ملازمة تامة في جميع لحظات رسالته، ولو فرض ذلك فلا يمكنه أن يقوم بحفظ كل ما صدر منه واستذكاره وتدوينه، ولا يمكن أيضاً أن يجتمع عدد معين منهم قد وزعوا زمنه ﷺ ، عليهم وتقاسموه وتناوبوا ملازمته، حتى لا يخرج عن حفظهم شيء مما صدر منه، ولقد تكون صحبة الواحد منهم له ﷺ ساعة واحدة، ويكون منفرداً به فيها، ويصدر منه في هذه الساعة ما لم يطَّلع عليه غيره أصلاً، ولذلك وجب القول بأن كل فرد من الصحابة يحتمل أنه قد حمل شيئاً من السنة لم يحمله غيره، ولا يمكن لأحد مهما أوتي من السلطان أن يجمع جميع الصحابة وهم ألوف بعد وفاته ﷺ ويأخذ منهم جميع ما حملوه ويدونه، فلما رأوا أنهم غير قادرين علي هذا امتنعوا عن التدوين وأحرقوا ما دونوا: مخافة أن يعتقد من بعدهم أنهم بذلوا كل الجهد

---

(٣٤١) أثر أبي بكر الصديق رضي الله عنه، ذكره: الذهبي في: تذكرة الحفاظ ٥/١،والسيوطي في : جمع الجوامع ٤٩/١١ رقم(٢١٠) في قسم المسانيد، مسند أبي بكر الصديق / الكتاب: تخريج وتعليق وضبط: خالد عبد الفتاح شبل / دار الكتب العلمية / بيروت – لبنان /ط١/ ١٤٢٠هـ=٢٠٠٠م وذكر أثر أبي بكر كذلك: علاء الدين الهندي: في كنز العمال ٢٨٥/١٠ رقم (٢٩٤٦٠).الكتاب: ضبطه وفسر غريبه الشيخ: بكري حيَّاني / صححه ووضع فهارسه الشيخ: صفوة السقا/ مؤسسة الرسالة/ بيروت – لبنان /١٤١٣هـ=١٩٩٣م

(٣٤٢) هذه الرواية جزء من أثر أبي بكر الصديق، ذكرها: السيوطي في: جمع الجوامع ٤٩/١١-٥٠ رقم (٢١٠)، وقال السيوطي معلقاً عليها: (أو لعله جمع ما فاته سماعه من النبي ﷺ ، وحدث عنه بعض الصحابة، كحديث الجدة ونحوه والظاهر أن ذلك لا يزيد على هذا المقدار، لأنه كان أحفظ الصحابة وعنده من الأحاديث ما لم يكن عند أحد منهم..... ثم خشي أن يكون الذي حدثه وهم فكره ذلك وذلك صريح في كلامه). وذكرها أيضاً: علاء الدين الهندي في: كنز العمال ٢٨٦/١٠ رقم(٢٩٤٦٠).

وأمكنهم استيعاب كل السنة، كما فعلوا في القرآن وجمعوه في هذا الكتاب المدون) [٣٤٣].

ويفهم من السببين السابقين للعالم الدكتور: عبد الغني عبد الخالق أن إقدام أبي بكر الصديق رضي الله عنه لإحراق أحاديث كتبها، وامتناع بعض الصحابة عن كتابة الحديث النبوي، يدل أن النهي عن كتابة الحديث لم ينسخ، وقد تقدم[٣٤٤] تصريحه بأنه لا نسخ أصلاً بين كل من أحاديث: النهي والإذن في كتابة الحديث النبوي.

وعدم النسخ في هذه المسألة، يتأكد بوضوح عند تأملنا، في النصوص المتقدمة التي تنهى عن كتابة الحديث النبوي من قبل: النبي ﷺ، ومن بعض الصحابة والتابعين[٣٤٥]، وكذلك في الشواهد الأربعة، التي رويت عن بعض الصحابة، وأثبتت الأسباب المهمة والأساسية للنهي عن كتابة الحديث النبوي.

كل ذلك يدل على أن النهي عن كتابة الحديث النبوي لازال مستمراً في العصور، عصر النبي ﷺ، والصحابة، وكبار التابعين وأنه لم ينسخ، وأن الدولة لاسيما في حياته ﷺ، وفي عصر خلفائه الراشدين امتنعت عن كتابة الحديث النبوي، بمعنى جمعه وتدوينه كالقرآن، وسخرت جل اهتمامها ووسائلها لجمع وتدوين القرآن، وذلك لما تخشاه مما يلي:

١) اختلاط الأحاديث النبوية بالآيات في صحف الكاتبين، فيلتبس على البعض القرآن بالأحاديث النبوية، ويعطي الحديث درجة القرآن في العبادة، وقد يقرأ الرجل الحديث في الصلاة على أنه قرآن.

---

(٣٤٣) حجية السنة ص ٤٥٥-٤٥٧

(٣٤٤) ينظر: تصريح الدكتور: عبد الغني في : بداية المبحث الثاني من هذا الفصل.

(٣٤٥) تقدم ذكر الأحاديث والآثار، التي تهى عن كتابة الحديث النبوي في: الفصل الثاني، في مباحثه الثلاثة.

٢) أن يهتم المسلمون بالحديث النبوي وينشغلوا به عن القرآن، فيؤدي هذا إلى إهمال كتاب الله والإعراض عنه، ويكون حالهم كأهل الكتاب من اليهود والنصارى، يتشبهون بهم فيهلكون.

٣) الخطأ في الأحاديث النبوية من قبل حفاظها، والوضع على رسول الله ﷺ من قبل اليهود والمنافقين، بسبب كتابة الأحاديث النبوية مع كثرتها بدون تثبت واحتياط، وهذا ما تنبه له أبو بكر الصديق وعمر رضي الله عنهما، وأقدما مع بعض الصحابة على محو وحرق الأحاديث النبوية، صيانة لسنة النبي ﷺ.

٤) أن يتم الاعتماد على الكتابة، فيؤدي هذا إلى إهمال الحفظ الذي أوتوا منه حظاً عظيماً، وكانوا يرونه دليل الاهتمام بالحديث النبوي، وسمة الاعتزاز به.

وهذه الأسباب ليست منافية للأقوال السابقة[٣٤٦] التي نهت عن كتابة الحديث النبوي، بل هي مكملة لها إلا أن الخوف من التباس القرآن بالحديث النبوي، وإهمال القرآن، هما من أخطر الأسباب التي نهى من أجلها أن يدون الحديث النبوي، مع القرآن، لأنهما يفتحان باب الشك في كتاب الله لأعداء الله، فيتخذون منه ثغرة ينفذون منها، للطعن في كتاب الله ليحملوا المسلمين على التحلل من أحكامه والإفلات من سلطانه[٣٤٧].

لأن الدولة الإسلامية في عهد خلافة أبي بكر الصديق، وعمر، وعثمان رضي الله عنهم، كما هو معلوم من خلال الاستقراء الثابت الصحيح، لم تقم بجمع الحديث النبوي وتدوينه كالقرآن، لأن خلفائها الثلاثة لا زالوا يرون الخوف من اختلاط القرآن وإهماله قائماً إذا جمع ودون معه الحديث النبوي، لأن القرآن لم يجمع ويدون في مرحلته الأخيرة إلا في خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه.

---

(٣٤٦) تقدم إيرادها في: الوجه الثالث من المبحث الأول في هذا الفصل.

(٣٤٧) ينظر: علوم الحديث ونصوص من الأثر ص٢٠، والمقترح في علم المصطلح ص٣٧٤، للدكتور:إبراهيم قريبي/ مكتبة الإرشاد / صنعاء – الجمهورية اليمنية /١٤١٧هـ=١٩٩٧م.

((وأما الخليفة الرابع علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فقد كانت مدة خلافته مشحونة بالحروب والخلافات التي شغلته كثيراً، واستأثرت بكثير من اهتمامه، ولم تتح له الظروف الصعبة القلقة التي عاناها أن يتفرغ- لجمع الحديث النبوي وتدوينه – إذ المعروف عنه أنه كان يرى جواز الكتابة))[٣٤٨].

وقد تقدم[٣٤٩] أنه كتب صحيفة فيها أحاديث، سمعها من رسول الله ﷺ، ولكنه لم يقدم على جمع وتدوين الحديث النبوي رسمياً، للظروف الصعبة التي مر بها في خلافته.

((ولقد شاء الله تعالى أن يحفظ كتابه الكريم من التحريف والاختلاط، فصانه من كل شيء يكتب إلى جانبه، حتى ولو كان السنة التي هي وحي يوحى، وهذا من الشواهد على صدق النبي ﷺ، إذ إنه ميز كتاب الله عن سنته، كي يبقى الكتاب معجزة الإسلام الكبرى، ولولا ذلك لكثرت الشروح والتعليقات على آيات القرآن الكريم، ثم اختلط الأمر على الكاتبين، فلا يستطيعون تمييز النص المتعبد بتلاوته عن سائر النصوص، وهذا ما حدث لرسالات الأنبياء قبل محمد ﷺ، فقد اختلطت الحقيقة بالخيال، والخطأ بالصواب، والوحي بالرؤى والأحلام، حتى ذهب الأصل واختفى تحت وطأة الزيادات والإضافات، فلم يعد للوحي تميزه وهيمنته وأصبح الوحي عند اليهود والنصارى: حركة التاريخ بمعنى أن كل شيء يحدث في التاريخ يضاف إلى الوحي باعتباره إرادة الله وحركة ذلك في الأحداث))[٣٥٠].

وهذا كله يؤكد لنا أنه لا يوجد بين أحاديث وآثار: النهي والإذن في كتابة الحديث النبوي نسخ. لأن بعض الصحابة والتابعين، بقوا بعد موته ﷺ، على

([٣٤٨]) الحديث النبوي، مصطلحه – بلاغته –كتبه ص ٤١؛ تأليف: محمد الصباغ/ المكتب الإسلامي/دمشق – سوريا/ط٣/١٣٩٧هـ=١٩٧٧م.

([٣٤٩]) وذلك في المبحث الثاني من الفصل الثالث، عند الكلام على أهم الصحف التي كتبت من قبل بعض الصحابة.

([٣٥٠]) الفكر المنهجي عند المحدثين ص٤٠، للدكتور: همام عبد الرحيم سعيد/ سلسلة (كتاب الأمة) العدد (١٦) مطابع الدوحة الحديثة /قطر/ ط١/١٤٠٨هـ.

النهي عن كتابة الحديث النبوي، وإلا لكانوا آثمين بسبب مخالفتهم له ببقائهم على الأمر المنسوخ من قبله ﷺ ، بأحاديثه التي أذنت في كتابة الحديث النبوي، فالمسألة هي: الحفاظ على القرآن الكريم، فلا تحوم حوله الشبهات، ولا تؤثر فيه الشكوك والأوهام.

وبتوفيق من الله تعالى، تم بالمنهج الذي اتبعه الرسول ﷺ وأصحابه الكرام تواتر القرآن، ولولا هذا النهي عن كتابة الحديث النبوي، لتعددت الروايات والألفاظ ولما حصل التواتر، وصدق الله العظيم القائل: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [٣٥١].

وأنه لما زالت الموانع التي تنهى عن كتابة الحديث النبوي، بمعنى تدوينه كالقرآن، ووجدت دواعي وأسباب تدوينه، بدأ الجمع والتدوين الرسمي الشامل للحديث النبوي، بأمر الخليفة الأموي العادل: عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، على رأس المائة الأولى للهجرة، وتكفله الإمام: محمد بن شهاب الزهري (ت١٢٤هـ) فكان أول من دون الحديث النبوي تدوينا عاماً شاملاً، في بداية القرن الثاني الهجري، فجمع حديث أهل المدينة على وجه الشمول والاستيعاب، وكان تدوين الزهري بداية نهضة علمية كبرى في التصنيف المنظم للحديث النبوي، الذي بدأ من سنة (١٥٠هـ) إلى أوائل القرن الرابع الهجري[٣٥٢].

وتدوين الزهري، وما لحقه من تصنيف منظم، تحدثت عنه وبينته بمراحله المختلفة، كتب الحديث دراية.

([٣٥١]) سورة الحجر آية٩.

([٣٥٢]) ينظر: منهج النقد في علوم الحديث ص٤٥، والإمام الزهري وأثره في السنة ص ٢٩٤، ٢٩٩، للأستاذ الدكتور: حارث سليمان الضاري/ مكتبة بسام/ الموصل/ العراق/ط١/ ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

خاتمة البحث

بعد الانتهاء من إعداد فصول هذا البحث، لابد أن أبين أهم النتائج التي توصلت إليها، وهي كالآتي:

١) الحديث، مصطلح علمي استعمله النبي ﷺ ، لأقواله، وأفعاله، وتقريراته، وصفاته، ويطلق غالباً: على ما يُروى عن الرسول ﷺ بعد النبوة من قول أو فعل أو تقرير.

٢) يُعد التعريف الاصطلاحي للحديث عند جمهور المحدثين، وهو التعريف الراجح والشامل له، لأن عليه بُني تقسيم الحديث إلى ثلاثة أنواع: مرفوع ينسب إلى رسول الله ﷺ ، من قول أو فعل أو تقرير أو صفة، وموقوف ينسب إلى أحد الصحابة، من قول أو فعل، ومقطوع ينسب إلى أحد التابعين أو من دونه، من قول أو فعل.

٣) تبرز منزلة الحديث النبوي، كونه مصدراً للتشريع الإسلامي بعد القرآن، وبأنه وحي مكمل للقرآن، ومبين له، يجب اتباعه والعمل به، وقد دل على ذلك: القرآن الكريم، والسنة النبوية، والإجماع، وفي ذلك حجة وإلزام لمن أعرض عن الحديث النبوي وهديه، متذرعاً ومتنطعاً بالرجوع والاعتماد فقط على ما جاء في القرآن.

٤) لأهمية ومنزلة الحديث التي يتمتع بها، عكف الصحابة وكبار التابعين على حفظه في الصدور والذاكرة، وروايته بالمشافهة والسماع، وكتابته في الصحف، فأدى ذلك إلى حفظ الحديث النبوي طوال القرن الأول الهجري من الضياع، وصيانته من الدس والكذب، وساعد على تدوينه رسمياً، وتصنيفه منظما من بداية القرن الثاني الهجري إلى أوائل القرن الرابع الهجري.

٥) وردت أحاديث، وآثار، تنهي عن كتابة الحديث النبوي، وفي مقابلها تأذن في كتابته، وكل منها صحيحة أو حسنة، وعند تدقيقنا لنصوصها، نجد أن مقصود جميعها وغايتها، ظاهر في حرصها على حفظ السنة النبوية، وعلى صيانة القرآن الكريم وتمييزه عن غيره، فلا تحوم حوله الشبهات، ولا تؤثر فيه الشكوك والأوهام.

٦) إن أحاديث الإذن في كتابة الحديث النبوي وإن كانت متأخرة، فهي تدل على أن كتابة الحديث، مسموح به في نظر النبي ﷺ ، وبعض الصحابة، والتابعين إذ لم تكن تدوينا عاما رسمياً كالقرآن، وتدل أيضاً: أن الإذن في كتابة الحديث النبوي، مداره في الغالب عند الأمن من اشتباه القرآن بالحديث، والأمن من إهمال القرآن.

٧) لا نسخ بين أحاديث النهي والإذن في كتابة الحديث النبوي، لأن العلماء لا يقرون بالنسخ أصلاً مادام بالإمكان الجمع بين الأحاديث المتعارضة، لأن إمكان الجمع، يبعدنا عن إعلال الأحاديث النبوية الصحيحة، ويبعدنا عن اللجوء إلى النسخ، لأن النهي دائر مع الخوف، والإذن دائر مع الأمن، وأن الخوف قد يحصل في أي زمن فيتوجه النهي، والأمن قد يحصل في أي زمن فيتوجه الإذن.

٨) إن أهم ما نقل في وجوه الجمع بين: أحاديث النهي، والإذن في كتابة الحديث النبوي، يتمثل في الأتي:

أ- إن النهي عن كتابة الحديث النبوي، لخوف التباس واختلاط القرآن به، والخوف إهمال وإعراض المسلمين للقرآن إذا انشغلوا بدراسة وجمع الحديث عنه، فيكون حالهم كاليهود والنصارى، فلما زال اللبس والاختلاط ووضح أن القرآن لا يشتبه مع غيره من الكلام، وزال المحذور الآخر أذن لهم في كتابة الحديث النبوي.

ب- إن النهي عن كتابة الحديث النبوي، لمن أمن النسيان، ووثق بحفظه، وخيف اتكاله على الخط إذْ كُتب فيتم الاعتماد على الكتابة، فيؤدي هذا إلى إهمال الحفظ الذي أتوا منه حظاً عظيماً، ويرونه دليل الاهتمام بالحديث النبوي وسمة الاعتزاز به، وإن الإذن في كتابة الحديث النبوي، لمن خيف نسيانه، ولم يستطع الحفظ.

ج- إن النهي عن كتابة الحديث النبوي، هو عن تدوينه رسمياً شاملاً كالقرآن، وأما الإذن في كتابته، فهو سماح لأشخاص لكتابة بعض الأحاديث النبوية، لظروف وملابسات خاصة، لا ترتقي كتابتهم إلى مرحلة التدوين الرسمي الشامل، ومرحلة التصنيف المنظم، للحديث النبوي.

٩) إن هذه الوجوه الثلاثة المفيدة، تؤكد وتدلل على صحة القول بعدم النسخ، بين أحاديث النهي والإذن في كتابة الحديث النبوي، وتفيد عدم التعارض الحقيقي، بين: ما روي عن النبي ﷺ في كراهة، وإباحة كتابة حديثه، فأمكن الجمع بينها بهذه الوجوه وغيرها، الموجهة توجيها صحيحاً، بعيداً عن النسخ الذي ذهب إليه جمهور العلماء.

١٠) إن الخوف من اختلاط والتباس القرآن بالحديث، ومن إهمال القرآن والإعراض عنه، هما أهم الأسباب التي نُهيَ من أجله، كتابة الحديث النبوي، وأن الإذن في كتابته، مدارة في الغالب، عند الأمن من اشتباه القرآن بالأحاديث النبوية، والأمن من إهمال القرآن والإعراض عنه.

١١) يعد الوجه المتقدم في الفقرة السابقة أكثر الوجوه أهمية، لإزالة التعارض بين: أحاديث النهي، والإذن في كتابة الحديث النبوي، ويثبت صحة اختيار الباحث الفقير إلى ربه، في عدم وقوع نسخ فيما ذهب إليه في هذه المسألة، لأن الخوف في هذا الوجه من: الاختلاط، واللبس، والإهمال، من أخطر الأسباب التي منع من أجلها كتابة الحديث النبوي، لاسيما في عصر النبي ﷺ ،

والصحابة، لأنه يفتح لأعداء الله باب الشك في كتاب الله، فيتخذون منه ثغرة ينفذون منها للطعن في كتاب الله ليحملوا المسلمين على الإعراض والخروج من أحكامه، وأمره، ونهيه، وهديه، فلما زال هذا المحذور، وحصل الأمن من هذا الخطر الكبير أذن لهم، في كتابة الحديث النبوي.

١٢) إن امتناع الحكومة الإسلامية، في حياته ﷺ ، وفي عهد الخلافة الراشدة، عن تدوين الحديث النبوي، وبقى بعض الصحابة والتابعين، بعد وفاته ﷺ ، على النهي عن كتابة حديثه، كل ذلك يدل ويؤكد على أن النهي عن كتابة الحديث النبوي، لايزال مستمراً لم ينسخ، ولا يتعلق بشيء يحلل أو يحرم، وإلا لكانوا آثمين لمخالفتهم ببقائهم على نهيه، ﷺ المنسوخ، وعدم العمل بالناسخ وهو الإذن في كتابة حديثه، وبهذا المنهج العلمي تم صيانة القرآن من كل شيء يكتب إلى جانبه، ومُيز كتاب الله، عن حديث نبيه، حتى يبقى القرآن معجزة الإسلام الكبرى.

هذا وأسأل الله تعالى العلي العظيم أن يجعل خير أعمالنا خواتيمها، وأن يتقبلها، وأن يأجرني على حسن النية في ذلك، فهو حسبي ومعيني علية توكلت ، نعم المولى ونعم النصير، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصبحه أجمعين.

المصادر والمراجع

١) إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، للحافظ: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) تحقيق الدكتور: محمود أحمد عبد المحسن/ مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ومركز خدمة السُنة والسيرة النبوية/ المدينة المنورة – السعودية /ط١/١٤١٦هـ=١٩٩٥م.

٢) الأحكام في أصول الأحكام، للإمام: أبي محمد، علي بن حزم الأندلسي (ت٤٥٦هـ) دار الحديث/ القاهرة- مصر /ط٢/ ١٤١٣هـ=١٩٩٢م.

٣) اختصار علوم الحديث، للحافظ: إسماعيل بن عمر بن كثير (ت٧٧٤هـ)، وقد طبع مع شرحه: الباعث الحثيث، تأليف: أحمد محمد شاكر/ مؤسسة الكتب الثقافية/ بيروت- لبنان/ ط٣/ ١٤٠٨هـ.

٤) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، للإمام العلامة: محمد بن علي الشوكاني (ت١٢٥٠هـ) تحقيق: أبي مصعب، محمد سعيد البدري/ مؤسسة الكتب الثقافية/ بيروت – لبنان /ط٢/ ١٤١٣هـ=١٩٩٣م.

٥) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، للحافظ: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر الأندلسي (ت ٤٦٣هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي/ مكتبة النهضة ومطبعتها/ الفجالة- مصر/١٩٦٠م.

٦) أسد الغابة في معرفة الصحابة، للمحدث: ابن الأثير، علي بن محمد الجزري (ت٦٣٠هـ) تصحيح الشيخ: عادل أحمد الرفاعي/ دار إحياء التراث العربي / بيروت – لبنان /ط١/ ١٤١٧هـ =١٩٩٦م.

٧) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ: ابن حجر العسقلاني/ وبهامشه: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر الأندلسي/ مكتبة المثنى/ بغداد- العرق /ط١/١٣٢٨هـ.

٨) أصول الحديث علومه ومصطلحه، تأليف: الدكتور: محمد عجاج الخطيب/ دار الفكر/ بيروت – لبنان /ط٤/ ١٤٠١هـ=١٩٨١م.

٩) الاعتقاد على مذهب السلف أهل السنة والجماعة، للحافظ: أبي بكر، أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ) دار الكتب العلمية/ بيروت – لبنان /ط١/ ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.

١٠) أعلام المحدثين، تأليف الدكتور: محمد بن محمد أبو شهبة / دار الكتاب العربي/ القاهرة – مصر /١٣٨١هـ=١٩٦٢م.

١١) أعلام الموقعين عن رب العالمين، للإمام: أبي عبد الله، محمد بن أبي بكر المعروف بابن القيم الجوزية (ت٧٥١هـ) تحقيق: عبد الرحمن الوكيل/ مطبعة المدني/ القاهرة – مصر / بدون تاريخ.

١٢) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي: عياض بن موسى اليحصبي (ت٥٤٤هـ) تحقيق السيد: أحمد صقر/ دار التراث : القاهرة – مصر / ط١/١٣٨٩هـ=١٩٧٠م.

١٣) الإمام الزهري وأثره في السنة، تأليف الأستاذ الدكتور/ حارث سليمان الضاري/ مكتبة بسام/ الموصل – العراق- /ط١/١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

١٤) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، تأليف: أحمد محمد شاكر/ ينظر: (اختصار علوم الحديث) في هذه المصادر رقم (٣).

١٥) تاريخ الثقات، للحافظ: أحمد بن عبد الله العجلي (ت٢٦١هـ) بترتيب الحافظ: نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت٨٠٧هـ) وتضمينات الحافظ: ابن حجر العسقلاني / توثيق، وتعليق، وتخريج الدكتور: عبد المعطي قلعجي/ دار الكتب العلمية / بيروت – لبنان/ط١/ ١٤٠٥هـ=١٩٨٤م.

١٦) التاريخ الكبير، للحافظ: أبي عبد الله، محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ) دار الكتب العلمية / بيروت – لبنان/ ١٤٠٧هـ=١٩٨٦م.

١٧) تأويل مختلف الحديث، للعلامة: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّيْنَورِي (ت ٢٧٦هـ) تصحيح: محمد زهري النجار / مكتبة الكليات الأزهرية/ القاهرة – مصر / ١٣٨٦هـ=١٩٦٦م.

١٨) تدريب الراوي في شرح تقريب النووي، للحافظ: جلال الدين، عبد الرحمن السيوطي (٩١١هـ) تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف/ دار الكتب الحديثة/ القاهرة – مصر /ط٢/ ١٣٨٥هـ=١٩٦٦م.

١٩) التراتيب الإدارية، تأليف: عبد الحي الكتاني/ دار الكتاب العربي/ بيروت – لبنان/ بدون تاريخ.

٢٠) تذكرة الحفاظ، للحافظ: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ) تصحيح: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي/ دار إحياء التراث العربي/ بيروت – لبنان/ بدون تاريخ.

٢١) تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، للحافظ: ابن حجر العسقلاني/ تحقيق ودراسة الدكتور: إكرام الله إمداد الحق / دار البشائر الإسلامية/ بيروت – لبنان /ط١/ ١٤١٦هـ=١٩٩٦م.

٢٢) تقريب التهذيب، للحافظ : ابن حجر العسقلاني/ دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا/ دار الكتب العلمية/ بيروت – لبنان /ط١/ ١٤١٣هـ=١٩٩٣م.

٢٣) تقييد العلم، للحفاظ: أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) مراجعة وتحقيق: أبي عبد الله العاملي السلفي/ المكتبة العصرية/ بيروت – صيدا /ط١/ ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م .

٢٤) تهذيب التهذيب، للحافظ: ابن حجر العسقلاني/ دائرة المعارف النظامية/ حيدر آباد – الدكن – الهند /ط١/ ١٣٢٥هـ.

٢٥) تهذيب اللغة، للإمام : أبي منصور، محمد بن أحمد الأزهري (ت٣٧٠هـ) تحقيق: الأستاذ: عبد العظيم محمود/ الدار المصرية للتأليف والنشر/ القاهرة - مصر / بدون تاريخ.

٢٦) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ: يوسف بن عبد الرحمن المزّي (ت ٧٤٢هـ) تحقيق: بشار عواد معروف/ مؤسسة الرسالة/ بيروت – لبنان /ط١/١٤١٣هـ=١٩٩٢م.

٢٧) توجيه النظر إلى أصول الأثر، تأليف : الطاهر بن صالح بن أحمد الدمشقي(ت١٣٣٨هـ) المكتبة العلمية/ المدينة المنورة – السعودية / بدون تاريخ.

٢٨) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، للعلامة: محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (١١٨٢هـ) تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد/ مكتبة الخانجي/ القاهرة – مصر /ط١/ ١٣٦٦هـ.

٢٩) الثقات، للحافظ: محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ) دائرة المعارف العثمانية النظامية / حيدر آباد – الدكن – الهند/ط١/ ١٤٠٢هـ=١٩٨٣م.

٣٠) جامع الأصول في أحاديث الرسول، للإمام: المبارك بن محمد بن الأثير الجزري (ت٦٠٦هـ) تحقيق وتخريج: عبد القادر الأرنؤوط/ مكتبة دار البيان /مصر/١٣٩٢هـ=١٩٧٢م.

٣١) جامع بيان العلم وفضله، للحافظ: ابن عبد البر الأندلسي / تحقيق : أبي الأشبال الزهيري/ دار ابن الجوزي/ الرياض – السعودية/ط١/١٤١٤هـ=١٩٩٤م.

٣٢) الجامع لأخلاق الرواي وآداب السامع، للحافظ: الخطيب البغدادي/ تحقيق الدكتور: محمود الطحان/ مكتبة المعارف/الرياض – السعودية /١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.

٣٣) الجرح والتعديل، للحافظ: عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (ت٣٢٧هـ) دائرة المعارف العثمانية النظامية/ حيدر آباد – الدكن – الهند/ط١/ ١٣٧١هـ=١٩٥٢م.

٣٤) الجعديات، حديث علي بن جعد الجوهري(ت ٢٣٠هـ) تأليف الحافظ : أبوالقاسم، عبد الله بن محمد البغوي (ت٣١٧هـ) تحقيق الدكتور: رفعت فوزي عبد المطلب/ مكتبة الخانجي/ القاهرة – مصر /ط١/ ١٤١٥هـ=١٩٩٤م.

٣٥) جمع الجوامع، الجامع الكبير في الحديث، والجامع الصغير وزوائده، تأليف الحافظ: جلال الدين السيوطي/ تخريج، وتعليق وضبط: خالد عبد الفتاح شبل/ دار الكتب العلمية/ بيروت – لبنان/ ط١/١٤٢٠هـ= ٢٠٠٠م.

٣٦) حجية السنة، تأليف الدكتور: عبد الغني عبد الخالق / دار القرآن الكريم/ بيروت – لبنان /ط١/ ١٤٠٧هـ=١٩٨٦م.

٣٧) الحديث النبوي، مصطلحه – بلاغته- كتبه، تأليف: محمد الصباغ/ المكتب الإسلامي/ دمشق – سوريا /ط٣/ ١٣٩٧هـ=١٩٧٧م.

٣٨) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، للحافظ: أبي نعيم، أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ) دار الكتب العلمية / بيروت – لبنان/ط١/١٤٠٩هـ=١٩٨٨م.

٣٩) الخلاصة في أصول الحديث، للحافظ: الحسن بن عبد الله الطيبي (ت٧٤٣هـ) تحقيق: السيد صبحي البدري السامرائي/ عالم الكتب/ بيروت – لبنان/ط١/ ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

٤٠) دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، تأليف الدكتور: محمد مصطفى الأعظمي/ المكتب الإسلامي/ بيروت – ودمشق/١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.

٤١) دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، تأليف الدكتور: محمد محمد أبي شهبة/ مكتبة ابن القيم/ المدينة المنورة – السعودية /ط١/ ١٤٠٩هـ=١٩٨٩م.

٤٢) ذم الكلام وأهله، للحافظ: أبي إسماعيل، عبد الله بن محمد الهروي (ت٤٨١هـ) تحقيق ودراسة: عبد الرحمن بن عبد العزيز الشبل/ مكتبة العلوم والحكم/ المدينة المنورة – السعودية/ ط١/ ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.

٤٣) السنة، تأليف الحافظ: محمد بن نصر المروزي (ت ٢٩٤هـ) خرج أحاديثه وعلق عليه: أبو محمد، سالم بن أحمد السلفي/ مؤسسة الكتب الثقافية/ بيروت- لبنان/ط١/ ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

٤٤) السنة الإسلامية بين إثبات الفاهمين ورفض الجاهلين، تأليف الدكتور : رؤوف شلبي / دار القلم /الكويت /ط٢/ ١٤٠١هـ=١٩٨١م.

٤٥) سنة الرسول ﷺ ، تأليف: محمد الحافظ التجاني/ مطبعة التقدم/ القاهرة – مصر/ط٢/ ١٤١١هـ=١٩٧١م.

٤٦) السنة قبل التدوين، تأليف الدكتور: محمد عجاج الخطيب/ دار الفكر/ دمشق – سوريا/ط٢/١٣٩١هـ=١٩٧١م.

٤٧) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، تأليف الدكتور: مصطفى السباعي/ المكتب الإسلامي/ دمشق – سوريا /ط٤/١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

٤٨) سنن ابن ماجه، الحافظ: محمد بن يزيد القزويني (ت٢٧٥هـ) تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي /دار الفكر/ بيروت – لبنان/ بدون تاريخ.

٤٩) سنن أبي داود، الحافظ: سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ) دار الحديث/ القاهرة – مصر / بدون تاريخ.

٥٠) سنن الترمذي، الحافظ: أبي عيسى، محمد بن سورة (ت٢٧٩هـ) تحقيق: أحمد محمد شاكر/ دار الكتب العلمية/ بيروت – لبنان/ط١/ ١٤٠٨هـ=١٩٨٧م.

٥١) سنن الدار قطني، الحافظ: علي بن عمر (ت٣٨٥هـ) وبذيله: (التعليق المغني على الدار قطني) لمحمد شمس الحق العظيم آبادي/ تحقيق، وضبط، وتعليق: شعيب الأرنؤوط، وحسن عبد المنعم شلبي، وسعيد اللحام/ مؤسسة الرسالة / بيروت – لبنان/ط١/١٤٢٤هـ=٢٠٠٤م.

٥٢) سنن الدارمي، الحافظ: عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي (ت ٢٥٥هـ) تحقيق وتخريج: فواز أحمد زَمْرلي، وخالد السبع العلمي/ دار الريان للتراث، القاهرة – مصر / ودار الكتاب العربي، بيروت – لبنان /ط١/ ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

٥٣) السنن الكبرى، للحافظ البيهقي، وبذيله: (الجوهر النقي) للعلامة: علاء الدين ابن التركماني/ دائرة المعارف العثمانية النظامية / حيدر آباد – الدكن – الهند /ط١/ ١٣٤٤هـ.

٥٤) سير أعلام النبلاء، للحافظ الذهبي/ تحقيق: كامل الخراط/ خرج أحاديثه: شعيب الأرنؤوط/ مؤسسة الرسالة / بيروت – لبنان/ ط١/ ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.

٥٥) شرح السنة، تأليف: الإمام المحدث، أبي محمد، الحسين بن مسعود الفراء البغوي (ت٥١٦هـ) حققه وخرج أحاديثه: شعيب الأرنؤوط، ومحمد زهير الشاويش/ المكتب الإسلامي/ بيروت – ودمشق/ط٢/ ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.

٥٦) صحايف الصحابة وتدوين السنة النبوية المشرفة، إعداد: أحمد عبد الرحمن الصويان/ مراجعة الدكتور: سعدي الهاشمي، والدكتور: مسفر الدميني/ط١/ ١٤١٠هـ=١٩٩٠م.

٥٧) صحيح البخاري، الإمام الحافظ: محمد بن إسماعيل البخاري/ خرج أحاديثه ورقمه: الدكتور: مصطفى ديب البُغاء/ دار القلم، دمشق – بيروت /ودار الإمام البخاري، دمشق – حلبوني/ط١/١٤٠١هـ=١٩٨١م.

٥٨) صحيح سنن ابن ماجه، تأليف: محمد بن ناصر الدين الألباني/ مكتبة المعارف/ الرياض- السعودية /ط١/١٤١٧هـ=١٩٩٧م.

٥٩) صحيح سنن الترمذي، تأليف: محمد بن ناصر الدين الألباني/ إشراف: زهير الشاويش/ مكتبة التربية العربي لدول الخليج/ط١/ ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

٦٠) صحيح مسلم، الإمام الحافظ: مسلم بن الحجاج القشيري (ت٢٦١هـ)تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي / دار الكتب العلمية/ بيروت – لبنان /١٤١٣هـ=١٩٩٢م.

٦١) صحيفة همام بن منبه عن أبي هريرة رضي الله عنه/ تحقيق الدكتور: رفعت فوزي عبد المطلب/ مكتبة الخانجي/ القاهرة – مصر / ١٤٠٦هـ=١٩٨٥م.

٦٢) طبقات الحفاظ، للحافظ: جلال الدين السيوطي/ تحقيق الدكتور: علي محمد عمر/ مكتبة الثقافة الدينية/ القاهرة – مصر / ١٤١٧هـ=١٩٩٦م.

٦٣) الطبقات الكبرى، للإمام: محمد بن سعد (ت ٢٣٠هـ) دار صادر/ بيروت- لبنان/ ١٣٧٧هـ=١٩٧٥م.

٦٤) العلل ومعرفة الرجال، للإمام الحافظ: أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) تعليق الدكتور: طلعت قوج بيكيت، والدكتور: إسماعيل جراح/ المكتبة الإسلامية/ استنبول- تركيا/١٩٨٧م.

٦٥) علوم الحديث ومصطلحه، تأليف الدكتور: صبحي الصالح/ دار الملايين/ بيروت – لبنان/ ط٥/ ١٣٨٨هـ=١٩٦٩م.

٦٦) علوم الحديث ونصوص من الأثر، تأليف الدكتور: رشدي عليان، والدكتور: قحطان عبد الرحمن الدوري، والأستاذ: كاظم فتحي الراوي/ مطبعة جامعة بغداد/العراق/١٩٨٠م.

٦٧) فتح الباري شرح صحيح البخاري، للحافظ: ابن حجر العسقلاني/ تصحيح وتحقيق: محب الدين الخطيب، وترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، ومراجعة: قصي محب الدين الخطيب/ دار الريان للتراث/ القاهرة – مصر/ ط١/١٤٠٧هـ=١٩٨٦م.

٦٨) الفكر المنهجي عند المحدثين، تأليف الدكتور: همام عبد الرحيم سعيد/ سلسلة (كتاب الأمة) العدد (١٦)/ مطابع الدوحة الحديثة / قطر/ط١/ ١٤٠٨هـ.

٦٩) قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة، للحافظ: جلال الدين السيوطي/ تحقيق الشيخ: خليل محيي الدين الميس/ المكتب الإسلامي / بيروت – ودمشق/ط١/١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

٧٠) قواعد أصول الحديث، تأليف الدكتور: أحمد عمر هاشم/ عالم الكتب/ بيروت – لبنان/ط٢/١٤١٧هـ.

٧١) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للحافظ: الذهبي/ دار الكتب العلمية/ بيروت – لبنان /ط١/ ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.

٧٢) الكامل في ضعفاء الرجال، للحافظ: عبد الله بن عدي الجرجاني (ت٣٦٥هـ) تدقيق: يحيى مختار عزاوي/ دار الفكر/ بيروت – لبنان/ط٣/ ١٤٠٩هـ=١٩٨٨م.

٧٣) كتاب السنة، للحافظ: أبي بكر، عمرو بن أبي عاصم الشيباني (ت٢٧٨هـ) ومعه(ضلال الجنة في تخريج السنة) بقلم: محمد بن ناصر الدين الألباني/ المكتب الإسلامي/ بيروت – ودمشق/ط١/١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.

٧٤) كتاب العلم، للحافظ: أبي خيثمة، زهير بن حرب (ت٢٤٣هـ) تحقيق: نشأت كمال/ مكتبة ابن عباس/ القاهرة – مصر /ط١/ ١٤٢٥هـ= ٢٠٠٥م.

٧٥) كتاب العين، للإمام: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) تحقيق الدكتور: مهدي المخزومي، والدكتور: إبراهيم السامرائي/ مؤسسة الأعلمي للمطبوعات/ بيروت – لبنان/ط١/ ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

٧٦) كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة، للحافظ: الهيثمي/ تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي/ مؤسسة الرسالة/ بيروت- لبنان/ط١/ ١٣٩٩هـ=١٩٧٩م.

٧٧) كنز العمال في سنن الأقوال، والأفعال، للعلامة: علي المتقي بن حسام الدين الهندي (ت٩٧٥هـ) ضبطه وفسر غريبه الشيخ: بكر حيَّاني/ صححه ووضع فهارسه الشيخ: صفوة السقا/ مؤسسة الرسالة/ بيروت- لبنان/ ١٤١٣هـ=١٩٩٣م.

٧٨) لسان العرب، للعالم اللغوي ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري (ت٧١١هـ) مؤسسة الكتب الثقافية/ بيروت- لبنان/ط١/١٤١٢هـ=١٩٩٢م.

٧٩) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، للحافظ: ابن حبان البستي/ تحقيق: محمود إبراهيم زايد/ دار المعرفة/ بيروت- لبنان/ بدون تاريخ.

٨٠) مجمع البحرين في زوائد المعجمين (المعجم الأوسط، والمعجم الصغير للطبراني) تأليف الحافظ: الهيثمي/ تحقيق ودراسة : عبد القدوس بن محمد نذير/ مكتبة الرشد/ الرياض- السعودية /ط١/ ١٤١٣هـ =١٩٩٢م.

٨١) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ: الهيثمي/ بتحرير الحافظين: العراقي، وابن حجر/ دار الكتاب العربي/ بيروت- لبنان/ط٢/ ١٩٦٧م.

٨٢) محاضرات في علوم الحديث، تأليف الأستاذ الدكتور: حارث سليمان الضاري/ دار النفائس/ عَمَّان – الأردن /ط٤/ ١٤٢٠هـ= ٢٠٠٠م.

٨٣) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للقاضي: الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي (ت ٣٦٠هـ) تحقيق الدكتور: محمد عجاج الخطيب/ دار الفكر/ بيروت – لبنان/ط١/ ١٣٩١هـ=١٩٧١م.

٨٤) مختار الصحاح، تأليف: محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي (ت ٦٦٦هـ) دار الرسالة/ الكويت/ ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.

٨٥) المختصر الوجيز في علوم الحديث، تأليف الدكتور: محمد عجاج الخطيب/ مؤسسة الرسالة/ بيروت – لبنان/ط٥/ ١٤١١هـ= ١٩٩١م.

٨٦) المدخل إلى السنن الكبرى، للحافظ: البيهقي / تحقيق الدكتور: محمد ضياء الرحمن الأعظمي/ دار الخلفاء للكتاب الإسلامي/ الكويت/ بدون تاريخ.

٨٧) المراسيل، للحافظ: عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي/ عناية: شكر الله بن نعمة الله قوجاني/ مؤسسة الرسالة/ بيروت – لبنان/ط٢/ ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.

٨٨) المستدرك على الصحيحين، للحافظ: محمد بن عبد الله الحاكم (ت ٤٠٥هـ) وبذيله: (التلخيص) للحافظ: الذهبي/ دار الفكر/ بيروت- لبنان/ ١٣٩٨هـ=١٩٧٨م.

٨٩) المسند، للإمام: أحمد بن حنبل/ وبهامشه: (منتخب كنزل العمال في سنن الأقوال والأفعال) دار صادر/ بيروت- لبنان/ النسخة المصورة عن الطبعة المصرية القديمة/ بدون تاريخ.

٩٠) مسند الإمام عبد الله بن المبارك (ت ١٨١هـ) تحقيق السيد: صبحي البدري السامرائي/ مكتبة المعارف/ الرياض – السعودية/ط١/ ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

٩١) مسند ابن الجعد، الحافظ: علي بن الجعد الجوهري/ تحقيق: عبد المهدي بن عبد القادر ابن عبد الهادي/ مكتبة الفلاح/ الكويت/ ط١/ ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

٩٢) مسند البزار، الحافظ: أبو بكر، أحمد بن عمرو (ت ٢٩٢هـ) تحقيق الدكتور: محفوظ الرحمن زين الله/ مكتبة العلوم والحكم/ المدينة المنورة – السعودية/ط١/ ١٤١٦هـ=١٩٩٦م.

٩٣) مسند الشاميين، للحافظ: سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠هـ) تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي/ مؤسسة الرسالة/ / بيروت- لبنان/ط١/١٤١٦هـ=١٩٩٦م.

٩٤) مشاهير علماء الأمصار، للحافظ: ابن حبان البستي/ تحقيق: مرزوق علي إبراهيم/ مؤسسة الكتب الثقافية/ بيروت- لبنان/ط١/١٤٠٨هـ=١٩٨٧م.

٩٥) المصنف، للحافظ: عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت٢١١هـ) تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي/ المجلس العلمي/ كراتشي – باكستان/ط١/ ١٣٩٢هـ=١٩٧٢م.

٩٦) المصنف في الأحاديث والآثار، للحافظ: أبي بكر، عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت٢٣٥هـ) تحقيق: مختار أحمد الندوي/ الدار السلفية/ بومباي – الهند/ط١/ ١٤٠١هـ=١٩٩١م.

٩٧) معالم السنن، للإمام المحدث: حَمَدْ بن محمد الخطابي (ت ٣٨٨هـ) خرج أحاديثه: عبد السلام عبد الشافي محمد / دار الكتب العلمية/ بيروت – لبنان/ط١/ ١٤١١هـ=١٩٩١م.

٩٨) المعجم الأوسط، للحافظ: الطبراني/ تحقيق الدكتور: محمود الطحان/ مكتبة المعارف/ الرياض – السعودية/ط١/ ١٤١٥هـ= ١٩٩٥م.

٩٩) معجم البلدان، للإمام: أبي عبد الله، ياقوت بن عبد الله الحموي البغدادي(ت ٦٢٦هـ) دار الكتاب العربي/ بيروت- لبنان/بدون تاريخ.

١٠٠)المعجم الكبير، للحافظ: الطبراني/ تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي/ مطبعة الزهراء الحديثة / الموصل – العراق/ط٢/ ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

١٠١)معرفة النسخ والصحف الحديثية، تأليف: بكر بن عبد الله أبو زيد/ دار الراية/ جدة – والرياض /السعودية /ط١/ ١٤١٢هـ=١٩٩٢م.

١٠٢)المعرفة والتاريخ، للحافظ: يعقوب بن سفيان الفسوي (ت٢٧٧هـ) تحقيق الدكتور: أكرم ضياء العمري/ مؤسسة الرسالة/ بيروت- لبنان/ط٢/١٤٠١هـ=١٩٨١م.

١٠٣)مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة، للحافظ: جلال الدين السيوطي/ دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا / دار الكتب العلمية/ بيروت- لبنان/ط١/١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

١٠٤)المقترح في علم المصطلح، تأليف الدكتور: إبراهيم بن إبراهيم قريبي/ مكتبة الإرشاد/ صنعاء – الجمهورية اليمنية /١٤١٧هـ=١٩٩٧م.

١٠٥)مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، للحافظ: أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن (ت٦٤٢هـ) دار الكتب العلمية/ بيروت- لبنان/ ١٤٠٩هـ=١٩٨٩م.

١٠٦) مقدمة في أصول التفسير، تأليف الشيخ: تقي الدين أحمد بن تيمية/ دار مكتبة الحياة/ بيروت- لبنان/ بدون تاريخ.

١٠٧)منهج النقد في علوم الحديث، تأليف الدكتور: نور الدين عتر/ دار الفكر/ دمشق – سوريا /ط٣/ ١٤٠١هـ=١٩٨١م.

١٠٨)ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للحافظ: الذهبي/ تحقيق: علي محمد البجاوي/ دار المعرفة/ بيروت- لبنان/١٣٨٢هـ=١٩٦٣م.

١٠٩) نصب الراية في أحاديث الهداية، للإمام المحدث: عبد الله بن يوسف الزَّيْلَعي (ت٧٦٢هـ) مع حاشيته: (بغية الألمعي في تخريج الزيلعي) المجلس العلمي/ القاهرة – مصر/ط١/١٣٥٧هـ=١٩٣٨م.

١١٠) النهاية في غريب الحديث والأثر، للإمام: المبارك بن محمد بن الأثير الجزري/ تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي/ دار الفكر/ بيروت- لبنان/١٣٩٩هـ=١٩٧٩م.